التقـــديمُ المَمْنُـــوعُ
مَظَاهرُه ودَوَاعِيـــه

من إعداد

د/أحمد سعد عبد الحميد

مدرس اللغويات في قسم اللغة العربية

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

المقدمة

الحمد لله على عطاياه التى لا نحصيها عددًا، ولا نعرف لها أمَدًا، ولا تنقطع عنَّا أبدًا، حمدًا نبلُغ به رضاه، ونستدرُّ به نعماه، اللهم ووفقنا لكل ما ترضاه، وبلغنا من الخير منتهاه، واهدنا فى الدنيا إلى ما نحمد فى الآخرة عقباه، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فقد راعت اللغةُ العربية نظاماً خاصًّاً في الترتيب بين عناصر الجملة، فالاسميةُ يتقدم فيها المبتدأ على الخبر، والفعليةُ يتقدم فيها الفعلُ على الفاعل، ثم يأتي من بعد ذلك مكمِّلاتُ الجملة من فضلاتٍ وتوابع ومتعلقات وغيرها .

وكان من أمارات سَعَة اللغة ومرونتها أنها أجازت التصرُّف بين عناصر الجملة في الترتيب، فيتقدم ما الأصلُ فيه أن يتأخر، ويتأخر ما حقُّه التقديمُ، فنجد الخبرَ يتقدم على المبتدأ في بعض المواضع، كما نجد المفعولَ أحياناً يتقدم على الفاعل أو الفعل.

فقد ذكر ابن يعيش:" أنك لو قلتَ: ضربَ زيدْ عمروْ، بالسكون من غير إعرابٍ لم يُعْلم الفاعلُ من المفعول، ولو اقتُصِرَ في البيان على حفظ المرتبة فيُعلَم الفاعلُ بتقدُّمه والمفعولُ بتأخُّره لضاق المذهبُ، ولم يُوجَد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يُوجَد بوجود الإعراب "[1]

كلُّ هذا لدواعٍ اقتضاها غرَضُ المتكلم والمعنى الذي يريده، أو السياقُ الذي جاء فيه التغيير.

(١) شرح المفصل ١٩٦/١.

فقد حكى سيبويه عن العرب أنهم" إنما يقدِّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم ببيانِه أعنَى، وإنْ كانا جميعاً يُهِمَّانهم ويعنيانهم "(١)

فتقديمُ أحدِ عناصر الجملة أومكمِّلاتها عن موضعه الذي يستحقه ليس ضرباً من الاعتباط أو خبطَ عشواء، وإنما يكون وفق قواعدَ وضوابط تحكمه، وأسباب تستدعيه، حيث يقول عبد القاهر:" لأنه إنما يكونُ تقديمُ الشيءِ على الشيءِ نَسَقاً وترتيباً إذا كان ذلك التقديمُ لموجبٍ أوجَبَ أنْ يُقدَّمَ هذا ويُؤَخَّرَ ذاك، أمَّا أنْ يكون مع عدم الموجِب نَسَقاً فمحالٌ"(٢)

وقد حاولَ هذا البحثُ الذي جاء بعنوان **(التقديمُ الممنوع مظاهره ودواعيه)** أنْ يستجلي الأسبابَ التي امتنع لأجلها تقديمُ أحدِ عناصر الجملة أو مكمِّلاتها عن موضعه، والضوابط التي تحكم ذلك، بعد استقراء مواضعه في أبواب النحو ومسائله – ما أمكن – .

وقد اشتمل هذا البحثُ على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة .

فالمقدمة ذكرتُ فيها أهميةَ هذا الموضوع، وسببَ اختياره.

وأما المباحث الثلاثة ففيها المسائلُ محلُّ الدراسة مرتبةً بحسب موانع التقديم، وهي كما يلي:

المبحث الأول: امتناعُ التقديم لغرضٍ معنوي ، وفيه خمسُ مسائل .

والمبحث الثانى: امتناعُ التقديم محافظةً على التركيب، وفيه ثمان مسائل

والمبحث الثالث: امتناعُ التقديم لأمرٍ يرتبطُ بالعامل، وفيه اثنتا عشرة مسألة .

---

(١) الكتاب ٣٤/١ .

(٢) دلائل الإعجاز ٤٦٨ قراءة وتعليق الشيخ محمود شاكر، ط/ مكتبة الخانجي .

ثم كانت الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث مشتملةً على ضوابط منع التقديم .

وكنتُ حريصاً عند دراستي لكلِّ مسألةٍ البحث أن أذكر من أقوال النحويين ما يُفيدُ بوجود منعِ تقديمٍ في هذا الموضع، وعلة هذا المنع، كما حرصتُ على أن أُوثق الآراءَ من كُتُبِ أصحابها – ما أمكن ذلك–، وإن كان في المسألة خلافٌ أو آراء أخرى ذكرتُ ذلك إتماماً للفائدة، محاولاً الترجيح بينها– ما كان للترجيح موضع–.

وختامًا أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقتُ فيما إليه قصدتُ، وأن ينفع به، وأن يحظى بالقبول، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول: امتناعُ التقديم لغرضٍ معنوي

١ــ تقديمُ غير الأخصِّ من الضمائر في الاتصال.

الضميرُ أعرفُ المعارف–على الأرجح– بعد لفظِ الجلالة وضميرِه، وتتفاوت الضمائرُ فيما بينها في درجة التعريف والتعيين، فأقواها وأعرفُها ضميرُ المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب . –وقد وضع العلماءُ من القواعد ما يضبطُ اتصالَ الضميرِ بعاملِه وانفصالَه عنه، وكذلك ترتيب الضمائر بعضها مع بعض في الاتصال والانفصال.

فذكروا أنه متى أمكنَ وتأتَّى استعمالُ الضميرِ المتصل لم يُعْدَلْ عنه إلى المنفصل؛ لأنَّ الغرض من وضع الضمير هو الاختصارُ، والمتصلُ أخصرُ من المنفصل في بنيته وتركيبه، يقول ابن مالك :

وفي اختيارٍ لا يجيءُ المنفصل ∴ إذا تأتَّى أنْ يجيء المتَّصِل. (١)

واستثنوا من ذلك موضعين يجوز فيهما انفصالُ الضمير مع إمكان اتصاله :

الأول: أن يكون الضميرُ ثاني ضميرين منصوبين، والأولُ منهما أعرف، فيجوز في الثاني الاتصال والانفصال نحو: الكتاب أعطيتنيه وأعطيتني إياه، والقلم أعطيتكه وأعطيتك إياه .

والثاني: أن يكون الضميرُ منصوباً بـ(كان) أو إحدى أخواتها، نحو: الصديق كنته وكنت إياه .

واشترطوا في حال الاتصال أن يكون المتقدمُ أعرفَ، فيُقدَّمُ ضميرُ المخاطب على الغائب، والمتكلِّمُ على المخاطب والغائب، نحو: أعطاكه،

(١) الألفية باب النكرة والمعرفة فصل الضمير.ينظر أيضاً شرح المفصل لابن يعيش ٣١٧/٢ شرح الكافية للرضي ٤٢٧/٢

وأعطيتكه، وأعطيتنيه، ومنعوا تقديم غير الأعرف، فلا تقول: أعطاهوك، ولا: أعطاهوني .

يقول سيبويه:"فإنْ بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيحٌ لا تكلَّمُ به العربُ، ولكنَّ النحويين قاسوه،وإنما قَبُحُ عند العربِ كراهيةَ أنْ يبدأ المتكلمُ في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب".(١)

ثم ذكر أنَّ العرب تنتقلُ في هذه الحالة إلى فصلِ الضمير الثاني "ولكن أنْ تقول: أعطاك إياي، وأعطاه إياي، فهذا كلامُ العربِ "(٢)

والقولُ بوجوب مراعاة هذا الترتيب بين الضمائر حالَ الاتصال كما هو مذهب سيبويه مذهبُ جمهور النحويين بعده (٣) واختاره ابن مالك في ألفيته فقال:

وقدِّم الأخصَّ في اتِّصالِ .·. وقدِّمَنْ ما شِئْتَ في انفِصَالِ (٤).

-وحكى سيبويه عمَّن تقدَّم من النحويين أنهم لا يلتزمون تقديمَ الأسبق في التعريف، بل يجعلون ضميرَ الغائب والمخاطب والمتكلم في التقديم والتأخير سواءً، وعليه: أجازوا أن تقول: أعطاهوني، وأعطاهوك . وارتضاه المبرد .

---

(١) الكتاب ٣٦٣/٢-٣٦٤ .

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢ .

(٣) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ١٢٦/٣ شرح ابن يعيش٣٢١/٢ شرح الكافية للرضي ٤٣٩/٢ شرح ابن الناظم ٤١ التذييل والتكميل ٢٣٢/٢ توضيح المقاصد ٣٧٥/١ تمهيد القواعد ٥٢٧/١ المقاصد الشافية ٣١٧/١ شرح الأشموني ٢٠٢/١

(٤)الألفية باب النكرة والمعرفة فصل الضمير .

حكى ذلك عنه السيرافي فقال:"وأبو العباس المبرد يذهبُ إلى قول النحويين وقياسهم، ويجعلُ إضمار الغائب والمتكلم والمخاطب في التقديم والتأخير سواء، ويجيزُ: أعطاهوك، وأعطاهوني، وأعطاكني، ويستجيده ويراه صحيحاً، ويستحسنُ: منحتنيني، ويستجيده "(١)

–وذكر سيبويه أنهم في هذا الرأي لم يستندوا إلى سماعٍ ، وإنما قالوا به قياساً على حال انفصال الثاني فقال:"وأمَّا قول النحويين: قدأعطاهوك، وأعطاهوني، فإنما هو شيءٌ قاسوه لم تكلَّمْ به العربُ، ووضعوا الكلامَ في غير موضعِه "(٢)

فإنَّ كلام العرب جارٍ على اعتبار المراتب، ولهذا لم يوافقهم فيما ذهبوا إليه من القياس، ووقف عند حدود السماع، وتبعه في ذلك جمهور النحويين بعده .

يقول الرضي:"وإنما لم يجئ في الثاني الاتصالُ هنا سماعاً؛ لأنَّ الثاني أشرفُ من الأول بكونه أعرف، فيأنفُ من كونه متعلِّقاً بما هو أدنى منه. والذي جوَّزَ ذلك قياساً لا سماعاً نظر إلى مجرَّد كون الأول متصلاً "(٣)

(١) شرح الكتاب ١٢٧/٣ ط/ دار الكتب العلمية. ولم يتحدث عنها المبرد في المقتضب ينظر فهارس المقتضب للمرحوم الشيخ عضيمة ١٧/٤ ونسب إليه في شرح ابن يعيش ٣٢٢/٢ شرح الكافية للرضي ٤٣٩/٢ التذييل والتكميل ٢٣١/٢ ارتشاف الضرب ٩٣٥/٢ توضيح المقاصد ٣٧٥/١ المساعد ١٠٦/١ تمهيد القواعد ٥٢٧/١ المقاصد الشافية ٣١٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢ .

(٣) شرح الكافية ٤٣٩/٢ .

*وقد ألزمهم سيبويه بأنه "يدخل على مَنْ قال هذا الرأي أنْ يقولَ إذا منحتَه نفسَه: منحتنيني، ألا ترى أنَّ القياسَ قد قَبُحَ إذا وُضِعَتْ (ني) في غير موضعها "[1]

يريد أنه إذا جاز استعمالُ القياس في خلاف السماع الوارد عن العرب فإنه يلزمُ من ذلك القولُ باتصال ثاني الضميرين المتحدين في الرتبة، فيقولُ الرجلُ إذا منحتَه نفسَه: منحتنيني، ولجاز:أعطيتكك، سلْنيني،مع أنَّ السماعَ ورد بالانفصال، فتقول: منحتني إياي، وأعطيتك إياك، وسلني إياي .

يقول الشاطبي:" فلو جاز أنْ تضع الشيءَ على غيرِ ما وضعتْه العربُ عليه لجاز لك في كُلِّ موضعٍ، وهذا شنيعٌ من الارتكاب "[2]

*وذكر ابنُ مالك أنه "لا يُعضِّدُ قولَ مَنْ أجاز القياسَ في ذلك قولُ العربِ: عليكني، لكون الكاف فيه متقدِّمة على الياء؛ لأنَّ الكاف في (عليك) فاعلٌ في المعنى، فيتنزَّلُ تقدُّمُها على الياء منزلةَ تقدُّم التاء في قولك: أكرمتني، فلا يجوز أنْ يُجرَى مُجراها كافٌ ليس لها حظٌّ في الفاعلية، نحو (كاف) أعطاك "[3]

ولكن يعضِّده قولُ سيدنا عثمان رضي الله عنه: أراهمني الباطلُ شيطاناً [4] فقدَّم ضمير الغائب على المتكلم في الاتصال، والقياسُ المسموع: أرانيهم .

(١) الكتاب ٣٦٥/٢ .

(٢) المقاصد الشافية ٣١٨/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٥٢/١ .

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٧٧/٢ ت د/ محمود الطناحي، د/ طاهر الزاوي .

وأجاب أبو حيان عن ذلك بأنَّ لتقديمِه في كلام سيدنا عثمان وجهٌ "وهو أنَّ (أراني) هذه منقولةٌ من (رأى)، والفاعلُ هو ضميرُ الجمعِ الذي صار مفعولاً بدخول همزة النقل، فلو= تقدَّم ضميرُ المتكلِّم لأوهَمَ أنه هو الذي كان فاعلاً قبل دخول همزة النقل، لكن كان ينبغي إذْ تقدَّم ضميرُ الجمعِ أنْ ينفصلَ ضميرُ المتكلِّم فكان يقول: أراهم إياي الباطلُ شيطانا"(١)

فالمخالفةُ إنما هي في الإتيان بالضمير متَّصِلاً، لا في تقديم ضمير الغيبة على المتكلِّم فقد كان لغرض رفع توهُّم كونِ المفعولِ فاعلاً، فينعكس مرادُ المتكلم .

–ورجاحةُ مذهب سيبويه والجمهور ظاهرةٌ؛ فهو الذي ورد به السماعُ وتكلمتْ به العربُ، ومحلُّ القياسِ فيما لم يرد فيه سماعٌ ؛ لأنه حملُ غير المنقولِ على المنقول إذا كان في معناه . فهو محاكاةٌ للعربِ في طرائقهم اللغوية، وحملٌ لكلامنا على كلامهم، أما وقد ورد السماعُ فلا مجال لقياسٍ يخالفه .

يقول ابن مالك:"ومع الاتصالِ ليس لك إلاَّ تقديمُه؛ سماعاً عن العرب،فلو قلت: أعطيتهوك أو نحوه لم يجز عند سيبويه، وفاقاً للمسموع واقتصاراً عليه "(٢)

(١) التذييل والتكميل ٢٣٢/٢ وينظر أيضاً تمهيد القواعد ٥٢٩/١ .

(٢) شرح التسهيل ١٥١/١ .

٢ــ تقديمُ اللقب على الاسم والكنية .

ينقسمُ العَلَمُ بحسب دلالته في أصل وضعِهِ عَلَماً على مسماه ثلاثةَ أقسام: اسمٌ وكنيةٌ ولقبٌ

فالكنية: هي ما أُضيفَ إليها الأبُ أو الأم، نحو: أبو بكــر، أبــو هريرة، وأم سلمة،وأم هانيء

واللقب: ما أشعرَ برفعة مسماه نحو الصِّديق، والفاروق، أو ضَعَتِهِ نحو:الكذَّاب .

والعلم: هو الخاص بالمسمَّى، الذي ليس بكنية ولا لقــب، نحــو: خالد، وزيد .

*وقد ذكر العلماءُ أنَّ اللقب إذا استُعمل مع غيره مــن الاســمِ أو الكنية فإنه يُؤخَّر عنهما، ويمتنعُ تقديمُه عليهما، فتقول: أبوبكر الصديق، وعمر الفاروق . يقول ابن مالك عن العَلَم:

وَاسْمَاً أَتَى وكُنْيَةً ولَقَبَا ∴ واَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا (١)

فــ(ذا) اسم إشارة تعود إلى أقربِ مذكور وهو اللقب، و(ســواه) هما الاسم والكنية، ومراده:

" أنَّ اللقب إن صَحِبَ غيرَه من اسمٍ أو كنيةٍ فحُكْمُه أنْ تُؤخِّره عن ذلك الاسم أو عن تلك الكنية فتقول: هذا زيدٌ بطَّة، وهذا عبدُ الله كُــرْز، ورأيت عبدَ الله أنفَ الناقة، ولا تقول: هذا قفةٌ عبدُ الله، ولا: هذا بطَّــةٌ زيدٌ "(٢)

وعلَّل ابنُ مالك منعَ تقديمِهِ عليهما بــ" أنَّ اللقب– في الغالــب– منقولٌ من اسمِ غير إنسان، كــ بطة، وقُفَّة، فلو قُدِّمَ لتوهَّمَ الســامعُ أنَّ المرادَ مسماهُ الأصليّ، وذلك مأمونٌ بتأخيره، فلم يُعْدَلْ عنه ....."(٣)

---

(١) الألفية باب العلم .

(٢) المقاصد الشافية ٣٥٨/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٧٤/١ وينظر أيضاً التذييل والتكميل ٣١٦/٢ توضيح المقاصد ٣٩١/١ تمهيد القواعد ٦٠١/٢

قال الشاطبي بعد أن ذَكر تعليا ابن مالك السابق:"فلمَّا أُخِّرَ أُمِنَ من ذلك اللبس، وارتفع المحذورُ، فلم يُعْدَل عنه "(١)

*ومقتضى هذا التعليل أنه إذا أُمِنَ اللبسُ وانتفى ذلك الإيهامُ؛ لاشتهار المسمَّى باللقب لم يمتنع تقديمُه عليه، ومنه قوله تعالى:﴿ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾(٢)

يقول أبو حيان:"إنما بدأ بلقبه لأنَّ (المسيح) أشهرُ من (عيسى)؛ إذ لا يُطْلَق على غيره، و(عيسى) قد يقع على عددٍ كثيرٍ، فقدَّمه لشهرته "(٣)

–لكن ما ورد من اللقب مقدَّماً لأمن اللبس وانتفاء الوهم قليلٌ جداً، حتى وصفه النحويون بالنادر (٤).

يقول المرادي:" ونَدَرَ تقدُّم اللقب على الاسم في الشعر، كقول الشاعر:

أَبْلِغْ هُزَيْلاً وأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهَا ∴ عَنِّي حَدِيْثاً، وبَعْضُ القَولِ تَكْذِيبُ
بِأنَّ ذا الكَلْبِ عَمْراً خَيْرُهم حَسَبَاً ∴ بِبَطْنِ شرْيَانَ يَعْوِي حَولَهَا الذِّيبُ(٥)". (٦)

بالإضافة إلى أنَّ اللقبَ يُشبه النعتَ، والنعتُ لايتقدَّمُ على المنعوت .

---

(١) المقاصد الشافية ٣٥٩/١ .

(٢) سورة ال عمران من الآية ٤٥ .

(٣) البحر المحيط ٤٨٢/٢ نقلاً عن ابن الأنباري، وليس في البيان في غريب إعراب القرآن ٢٠٣/١ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/١ شرح الأشموني ٢١٤/١ الهمع ٢٣٤/١.

(٥) البيت من البسيط وهو لجنوب بنت العجلان، في رثاء أخيها عمرو ذي الكلب، شرح أشعار الهذليين ٥٨٠/٢ وتجده في شرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/١ التذييل والتكميل ٣١٧/٢ ارتشاف الضرب ٩٦٥/٢ المساعد ١٢٨/١ تمهيد القواعد ٦٠٢/٢ شرح الأشموني ٢١٤/١ الهمع ٢٣٤/١ .

(ذا الكلب) لقب لعمرو، وكان له كلبٌ يلازمه ويصطاد به . شريان: اسم وادٍ

والشاهد فيه قوله: (ذا الكلب عمراً) حيث قدَّم اللقب على الاسم في النادر .

(٦)توضيح المقاصد والمسالك ٣٩١/١ .

٣- تقديم الخبر على المبتدأ في بعض صوره .

الأصلُ في المبتدأ أن يكون مقدَّماً على الخبر، والأصلُ في الخبرِ التأخيرُ عنه؛ وذلك لأنَّ المبتدأ عاملٌ في الخبر، ورتبةُ العاملِ التقدُّم على معموله .

ومقتضى ذلك التزامُ تأخيرِ الخبر، لكن أُجيزَ تقديمُه لشَبَهِهِ بالفعلِ في كونِهِ مسنداً، وشبهِ المبتدأ بالفاعل في كونه مسنداً إليه، وذلك ما لم يَعْرِض موجِبٌ للتقديم أو مانعٌ منه .

ومن المواضع التي يمتنعُ فيها تقديمُ الخبرِ[١]:

١-أن يكون المبتدأ والخبر متساويين أو متقاربين في درجة التعريف أو في التنكير، بحيث يصلُحُ كلٌّ واحدٍ منهما أن يكون مبتدأً، نحو: أخي شريكي، وأستاذي رائدي في العلم، ومكافحٌ أمينٌ جندٌ مجهولٌ، ففي هذه الأمثلة ونحوها يمتنعُ تقديمُ الخبر؛لأنَّ تقديمَه يُوقِع في لبس؛ إذ لا توجد قرينةٌ تعيِّنه وتميِّزه من المبتدأ، فيختلط المحكومُ به بالمحكوم عليه، ويفسُد المعنى تبعاً لذلك .

٢-أن يكون الخبرُ جملةً فعليةً فاعلُها ضميرٌ مستتر يعود على المبتدأ، نحو: زيدٌ قام، وزيدٌ ضربَ عمراً، وزيدٌ يضربُ أخاك، فلا يجوز في هذا تقديمُ الأفعال(الخبر)، وتُبقِي الأسماءَ على حالِها من الابتداء؛ لأنه يوهم كون المبتدأ فاعلاً لها، فتلتبس الجملةُ الاسمية بالفعلية .

---

(١) ينظر في هذه المواضع: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/١ شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١ التذييل والتكميل ٣٣٦/٣ ارتشاف الضرب ١١٠٣/٣ شرح الكافية للرضي ٢٥٦/١ المساعد ٢٢٠/١ تمهيد القواعد ٩٣٢/٢ المقاصد الشافية ٥٣/٢ .

٣–أن يكون الخبرُ محصوراً بـــ(إلاَّ) أوبـــ(إنما)، نحو: إنما أنت كاتبٌ، وما زيدٌ إلاَّ قائمٌ، فإنَّ قَصْدَ استعمالِ الخبرِ محصوراً يلزمُ منـــه تأخيرُ الخبرِ عن االمبتدأ ؛ إذ لا يُعرَفُ المحصورُ إلاَّ بتأخيرِهِ .

٤–أن يكون خبراً لمبتدإٍ دخلت عليه لامُ الابتداء، نحو: لزيدٌ قائمٌ، ولأنت كريمٌ؛ لأنَّ لام الابتداء لها صدرُ الكلامِ، فيجبُ تقديمُها مـــع مـــا دخلت عليه، وهو المبتدأ .

٥–أن يكون خبراً لمبتدإٍ مستحقٍّ للصدارة، فيلزمُ تأخيرُ الخبـــر؛ لأنَّ المبتدأ إذا كان مما له الصدارة لم يجز تقديمُ خبره عليه .

*والمبتدأ الذي هو لازمٌ للصدر على أضرب منها :

–اسم الشرط، نحو قولك: مَـــنْ يكرمْنِـــي أكرمْـــه، فـــــ(مَن) مبتـــدأ، و(يكرمني) خبره .

– اسم الاستفهام، نحو قولك: ما عندك؟، ومَن يأتيك؟ .

– (كم) الخبرية، نحو قولك: كم غلامٍ لك! ، وكم ثوبٍ لي ! .

– ما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذه الثلاثة، نحو قولك: غلامَ مَنْ يقـــمْ أقـــم معه، وغلامَ أيهم أتاك ؟، وغلامَ كم رجلٍ جاءك !.

– (ما) التعجبية، نحو قولك: ما أحسنَ زيداً .

– ضمير الشأن، فإنه يلزم صدر الكلامِ، والجملةُ التي تقع بعده خبـــرُه، نحو قولك: هو زيدٌ المنطلقُ . فلو تأخر (هو) لاحتمل الشأنية و التأكيد .

المبتدأ الذي دخلت الفاءُ في خبره، نحو قولك: الذي يأتيني فله درهـــمٌ ؛ لأنَّ المبتدأ هنا مُشْرَبٌ معنى الشرط .

–أن يكون الخبرُ جملةً طلبيةً، لا تحتملُ الصدق والكذب، نحو قولـــك: عليٌ اضربْه، وزيدٌ لا تُهِنْه .

– أن يكون الخبرُ مقروناً بالباء الزائدة، نحو قولك: ما زيدٌ بكاذب .

٤- تقديمُ المفعولِ به على الفاعلِ في بعضِ أحوالِه.

الأصلُ في الفاعل أنْ يتصلَ بالفعل من غير أنْ يفصل بينهما فاصلٌ؛لأنه كالجزء منه. والأصلُ في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل، فتقول: ضربَ زيدٌ عمراً لكن قد تعرض دواعٍ يتقدم لأجلها المفعولُ به على الفاعل جوازاً أو وجوباً، أو يتأخر عنه كذلك .

ومن الدواعي التي تُوجِب أن يتأخر المفعولُ به وبالتالي يمتنع تقديمُه على الفاعل ما يلي:

١-إذا خيف التباسُ الفاعل بالمفعول به لخفاء الإعراب فيهما، ولا قرينة لفظية ولا معنوية تميِّز بينهما، نحو: ضرب موسى عيسى، وزار أخي صديقي. فهنا لم يبق فارقٌ بين الفاعل والمفعول سوى المرتبة، فيجب اعتبارها، ويلزم كلٌّ من الفاعل والمفعول مرتبته، فيجب تقديم الفاعل ويمتنع تقديم المفعول عليه .

٢- أن يكون الفاعلُ ضميراً متصلاً غيرَ محصورٍ والمفعولُ به اسماً ظاهراً ، نحو: أكرمتُ الضيفَ .

٣- أن يكون كلٌّ من الفاعل والمفعول ضميراً متصلاً ولا حصرَ في أحدهما، نحو: زرتك، وعاونتك .

٤- أن يكون المفعولُ محصوراً بـ(إلاَّ) أو بـ(إنما) نحو: ما ضَرَبَ زيدٌ إلاَّ خالداً، وإنما ضرب زيدً خالداً ، فإنَّ قصْدَ استعمالِ المفعول محصوراً يلزمُ منه تأخيرُه عن االفاعل ؛ إذ لا يُعرَفُ المحصورُ إلاَّ بتأخيرِهِ.

٥-أن يكون المفعولُ (أنَّ) أو (أنْ) مع صلتيهما، نحو: علمتُ أنَّك منطلق، وخلتُ أنْ ستفعلَ ؛ لأنهما لا يُبتدأُ بهما كلام.

وقد ذكر ابن مالك هذه المواضع في ألفيته فقال:

وأخِّر المفعولَ إنْ لبسٌ حُذِر ∴ أو أُضْمِرَ الفاعِلُ غيرَ مُنْحَصِر
وما بـــ(إلاَّ) أو بـــ(إنما) انحصر ∴ أَخِّر .....[1]

(١) الألفية باب الفاعل. وينظر في هذه المواضع شرح التسهيل لابن مالك ١٣٣/٢ البسيط في شرح الجمل ٢٨٠/١ التذييل والتكميل ٢٨٣/٦ توضيح المقاصد والمسالك ٥٩٤/٢ المساعد ٤٠٥/١ تمهيد القواعد ١٦٤٧/٤ المقاصد الشافية ٥٩٧/٢ .

٥- تقديمُ الحالِ على صاحبِه المجرور بحرفٍ غير زائدٍ .

نسبةُ الحال من صاحبه نسبةُ الخبر من المبتدأ ، ولهذا كان الأصلُ تأخيرَ الحال وتقديم صاحبه كما أن الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ . لكنه قد يأتي على خلاف الأصل فيتقدم علي صاحبه تارة ويتأخر عنه أخرى فتقول : جاء زيد ضاحكاً ، وجاء ضاحكاً زيد.

ومحلُّ هذا الجواز ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو الخروج عنه .

ومما يوجب البقاء على الأصل أن يكون صاحبُ الحال مجروراً بحرف جرٍّ غير زائد نحو: مررت بهند جالسةً، فلا تقول : مررت جالسةً بهند ، وليس هذا محلَّ اتفاقٍ بين النحويين.

فقد ذهب أكثرُ النحويين إلى أنه لا يجوز تقديمُ الحال على صاحبه المجرور بحرفٍ مطلقا .

وذهب أبو علي الفارسي ومَنْ وافقه إلى أنَّ هذا التقديم جائزٌ بقلة وليس ممتنعاً .

وذهب الكوفيون إلى جوازه إنْ كان صاحبُ الحال ضميراً، أو كان اسماً ظاهراً والحالُ جملة ، ومنعِهِ إنْ كان صاحبُ الحال ظاهراً والحالُ اسمٌ .

المذهب الأول : وهو مذهب أكثر النحويين[1] ومنهم سيبويه والمبرد وابن السراج ويرون أنه لا يجوز تقديم هذه الحال مطلقاً .

(١) نسب هذا الرأى إلى أكثر النحويين فى " أمالي ابن الشجرى ١٥/٣ شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٦ البسيط ١/ ٣١٤، ٥٢٩ شرح الكافية للرضى ٢/ ٦٧ شرح ابن الناظم ٣٢٣ ارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣ المساعد ٢ /٢١ الهمع ٢٦/٤.

يقول سيبويه:" ... ومن ثم صار : مررتُ قائماً برجل،لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعلٍ ، والعاملُ الباءُ ، ولو حسُن هذا لحسُن : قائماً هذا الرجلُ ، فإن قال : أقول مررت بقائماً رجل ، فهذا أخبث من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور .."(١)

ويقول ابن السراج:"وتكون الحالُ من المجرورِ كما تكون من المنصوبِ إنْ كان العاملُ في الموضع فعلاً، فتقول: مررت بزيد راكباً، فإن كان الفعلُ لا يصل، إلَّا بحرف جرٍّ لم يجز أنْ تقدم الحال علي المجرور إذا كانت له، فتقول: مررت راكباً بزيد ، إذا كان(راكباً) حالاً لك ، وإن كانت لزيد لم يجز ، لأن العامل في(زيد) الباء ....."(٢) .

*وقد احتجَّ المانعون للتقديم هنا بأوجهٍ من القياس، منها :

١–أنَّ تعلُّق العاملِ بالحال ثانٍ لتعلُّقه بصاحبه ، فحقُّه إذا تعدَّى لصاحبه بواسطةٍ أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك خوفُ التباس الحال بالبدل، وأنَّ فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلي شيئين، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزامَ التأخير.

٢–أنَّ حال المجرور بحرفٍ محمولٌ في ذلك علي حال المجرور بالإضافة نحو: عرفتُ قيامَ هندٍ ضاحكةً، فإنَّ المجرورَ بالإضافة لا يجوز أن يتقدم الحال عليه باتفاق، سواء كان واقعاً بعد المضاف؛ لئلا يلزم منه الفصل بين المضاف والمضاف إليه، أو كان واقعاً قبله؛ لأنَّ نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما

(١)الكتاب ٢/ ١٢٤.

(٢)الأصول فى النحو ١/٢١٤ ، ٢١٥ .

لا يتقدم ما يتعلق بالصلة علي الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه علي المضاف .

٣-أنَّه محمولٌ في ذلك علي حالٍ عمِلَ فيه حرفُ جرٍّ مضمنٍ معني الاستقرار نحو : زيدٌ في الدار متَّكئاً، فكما لا يتقدم الحال علي حرف الجر في هذا وأمثالِه لا يتقدم عليه في نحو : مررت بهند جالسة .(١)

* لكن هذه الأدلة لم تسلم لهم، فقد أُجيب عنها من وجوه كثيرة .(٢) .

المذهب الثاني : أنَّ تقديمَ الحال علي صاحبها المجرور بحرفٍ جائزٌ بقلَّةٍ وليس ممتنعاً وهو مذهب أبي علي الفارسي وابنِ كيسان(٣)حكاه عنهما ابنُ برهان وتابعهم ابنُ مالك.

يقول ابن برهان:" فإذا قلت : مررتُ بزيد ضاحكاً – والحال من التاء – صحَّ أن تقول : ضاحكاً مررتُ بزيد، ومررتُ ضاحكاً بزيدٍ، وإن كانت الحال من (زيد) لم يصح الوجهان في قول سيبويه، قال: لأنه لا يتقدم حالٌ على ما عملت فيه حروفُ الجرِّ والظرفُ عليه ..... وقال غيرُه : يجوز في المسألة ما جاز في الأولى؛ لأنَّ العاملَ في الحال هو الفعلُ، ولا يفتقر الفعلُ إلي الباء في عمله في المفعول به، وإذا ساغ أنْ يعمل

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٩/١ شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢ شرح الكافية الشافية ٧٤٣/٢ البسيط ٥٢٩/١ شرح ابن الناظم ٣٢٣ المقاصد الشافية ٤٥٤/٣ التصريح ٣٧٨/١-٣٧٩ .

(٢) لم أذكرها خشية الإطالة ولمزيد من الاطلاع عليها يراجع: شرح التسهيل لا بن مالك ٣٣٩/٢ شرح الكافية للرضى ٦٧/٢ المقاصد الشافية للشاطبي ٤٥٥/٣ .

(٣) ينظر في رأيهما أيضاً: أمالي ابن الشجرى ١٥/٣ شرح اللمع لابن برهان ١٣٨/١ شرح ابن يعيش ٣٧٩/١ شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/٢ شرح الكافية للرضى ٦٧/٢ شرح ابن الناظم ٣٢٣ ٤٧ ارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣ المساعد ٢١/٢ المقاصد الشافية ٤٥٨/٣ شرح الأشمونى ٢٦٢/٢ .

في الحال ما لا يعمل في صاحب الحال كان هذا أولي بالجواز، وهـذا قول أبي علي وابن كيسان وإليه نذهب"[١] .

ويقول ابن مالك:"وأكثر النحويين يقيس المجرورَ بحرفٍ على المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع تقدُّم الحال عليه، فلا يجيزون في نحـو: مررت بهند جالسةً: مررت جالسةً بهند وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في (المبسوط) وبقوله في ذلك أقولُ وآخذ ....."[٢].

وقال عنها في الألفية:

وَسَبْقَ حَالٍ ما بِحَرْفٍ جُرَّ قد .:. أبَوا ولا أمْنَعه فقد وَرَد .

* واستدلوا علي ما ذهبوا إليه بالقياس والسماع :

– **أما القياس** فقالوا: إنَّ العاملَ في الحال هو العاملُ فـي صـاحبها ، والعاملُ في صاحبِ الحالِ في نحو: مررت بهندٍ جالسةً، هو الفعلُ، وإنْ كان قد توصَّل إلى ذلك بواسطة الحرفِ فهو مفعولٌ به في المعنى، فلا يمتنعُ تقديمُ الحالِ عليه كما لا يمتنع تقديمُه على المنصوب في نحـو : لقيت راكبة هنداً.[٣] .

– **وأما السماع:** فقالوا: إنَّ الحال قد ورد متقدماً علي صاحبه المجرور بحرفٍ في أساليبَ صحيحةٍ فصيحةٍ ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[٤] . فإنَّ (كافة) حالٌ من (الناس) المجرور بـاللام، وقـد تقدم عليه، والمعنى : وما أرسلناك إلا للناس كافةً .

(١)شرح اللمع ١/١٣٧–١٣٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤ وتجده اختياره أيضا فى شرح التسهيل ٢/٣٣٦ شرح عمدة الحافظ ٤٢٦

(٣)شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤ شرح عمدة الحافظ ٤٢٦ .

(٤)سورة سبأ من الآية ٢٨ .

-يقول ابن برهان:" وما استعملت العربُ (كافَّةً) قطُّ إلا حالاً "(١) كما ورد في قول الشاعر :

تسلَّيْتُ طُرَّاً عنكمُ بعدَ بَيْنِكُم ∴ بذكْرَاكُمُ حتى كأنكُمُ عنْدِي(٢)

فإنه أراد : تسليت عنكم طُرّاً . وفي قول الشاعر :

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هيْمَانَ صَادِيا ∴ إليَّ حبيباً إنَّها لَحبيبُ (٣)

فإنه أراد : لئن كان برد الماء حبيباً إلي هيمان صادياً . وفي قول الشاعر :

فإنْ تكُ أزْوَادٌ أُصِبْنَ ونِسْوةٌ ∴ فلن تذهبوا فرغاً بقتلِ حِبالِ (٤)

فإنه أراد : فلن تذهبوا بقتل حبال فرغاً . وبقول الشاعر :

---

(١) شرح اللمع ١٣٨/١ .

(٢) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وتجده في شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٢ شرح عمدة الحافظ ٤٢٦ شرح ابن الناظم ٣٢٤ المساعد ٢١/٢ المقاصد الشافية ٤٥٤/٣ الأشموني ٢٦٣/٢ .

والشاهد فيه قوله "طرا " حيث وقعت حالا من المجرور فى "عنكم" وتقدمت عليه .

(٣) البيت من الطويل، واختلف في نسبته فقيل لعروة بن حزام العذرى وقيل لكثير عزة وقيل لقيس بن ذريح ، ورجع البغدادي أنه من شعر عروة ثم قال " والبيتان من شعر غيره دخيل ، والله أعلم " وتجده في شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٢ شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢ شرح عمدة الحافظ ٤٢٨ شرح الكافية للرضي٦٧/٢ شرح ابن الناظم ٣٢٤ المقاصد الشافية ٤٥٣/٣ شرح الأشموني ٢٦٣/٢ خزانة الأدب ٢١٢/٣ .

والشاهد فيه قوله " هيمان صاديا" حيث وقعتا حالاً من الضمير المجرور في " إلى " وتقدمتا عليه ٠

(٤) البيت من الطويل، وهو لطليحة بن خويلد الأسدي، وتجده في إصلاح المنطق ١٩ المحتسب ١٤٨/٢ شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٢ شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢ شرح عمدة الحافظ ٤٢٧ شرح ابن الناظم ٣٢٣ شرح الأشموني ٢٦٤/٢. أزواد : جمع زود وهو من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة. فرغا : هدراً .

حبال : اسم ابن الشاعر ، وقيل : ابن أخيه ، وكان المسلمون قد قتلوه فى حروب الردة

والشاهد فيه قوله "فرغا " حيث وقعت حالا من المصدر المجرور بالباء فى "بقتل " وتقدمت عليه ٠

إذا المَرْءُ أعْيَتْهُ المروءةُ ناشِئاً ∴ فمَطْلَبُها كهْلاً عليه شدِيدُ (١).

فإنه أراد : فمطلبها عليه كهلاً شديدٌ .

– وربما قُدِّم الحالُ على صاحبه المجرور وعلى ما يتعلق به الجار كما في قول الشاعر :

غافِلاً تعرضُ المنيَّةُ للمَرْ ∴ ءِ فيُدْعَى ولات حين إباءِ (٢)

فإنه أراد : تعرض المنية للمرء غافلاً . وفي قول الشاعر :

مشغوفةً بكِ قد شغفْتُ وإنَّما ∴ حُمَّ الفراقُ فما إليكِ سبيلُ (٣)

– فإنه أراد : قد شغفتُ بكِ مشغوفةً .

وإذا جاز تقديمُ الحالِ علي المجرور والعامل فتقديمُها عليه دون العامل أولى بالجواز .

---

(١)البيت من الطويل، واختلف فى نسبته فقيل لقريع بن عوف بن زيد مناة وقيل للمعلوط بن بدل القريعى وقيل للمخبل السعدى وقيل لسويد بن خذاق العبدى وتجده في شرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢ شرح الرضي ٦٨/٢ البحر المحيط ٥٤٩/٨ الدر المصون ١٨٧/٩ شفاء العليل ٥٢٩/٢ المقاصد الشافية ٤٥٣/٣ شرح الأشموني ٢٦٤/٢ الخزانة ٢١٩/٣ .

والشاهد فيه قوله " كهلا " حيث وقعت حالا من الضمير المجرور في " عليه " وتقدمت عليه .

(٢)البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، وتجده في شرح التسهيل ٣٣٨/٢ شرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢ شرح عمدة الحافظ ٤٢٨ شرح ابن الناظم ٣٢٤ البحر المحيط ٥٥٠/٨ الدر المصون ١٨٧/٩ شفاء العليل ٥٢٩/٢ المقاصد الشافية ٤٥٤/٣ شرح الأشموني ٢٦٣/٢ .

والشاهد فيه قوله " غافلا " حيث وقعت حالاً من قوله " للمرء " وهو مجرور باللام وتقدمت عليه وعلى ما يتعلق به الجار.

(٣)البيت من الكامل، ولم أقف على قائله، وتجده في شرح التسهيل ٣٣٩/٢ شرح عمدة الحافظ ٤٢٨ ابن الناظم ٣٢٥ التذييل والتكميل ٧٤٧/٢ البحر المحيط ٥٥٠/٨ الدر المصون ١٨٧/٩ شفاء العليل ٥٢٩/٢ المقاصد الشافية ٤٥٣/٣ شرح الأشموني ٢٦٤/٢ .

والشاهد فيه قوله: "مشغوفةً" فإنها حالٌ من الكاف في (بك) وقد تقدمت عليه وعلى ما يتعلق به الجار.

المذهب الثالث : وهو مذهب الكوفيون[1]ويرون التفصيل :

فقالوا : الحالُ إمَّا أن تكون اسماً أو جملةً ، وصاحبُ الحالِ إمَّا أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً فيجوز تقديمُ الحالِ على صاحبِهِ المجرور إنْ كان ضميراً نحو : مررتُ ضاحكةً بك ، وكذا يجوز مع الاسمِ الظاهرِ إنْ كان الحالُ جملةً نحو: مررتُ تضحكُ بهند، أمَّا إنْ كان صاحبُ الحال ظاهراً والحالُ اسمٌ فلا يجوز التقديم .

يقول أبو حيان:" وفصَّل الكوفيون: فقالوا إنْ كان ذو الحال مضمراً جاز تقديمهاعليه نحو: مررت ضاحكةً بك، وكذا إنْ كان المضمرين أحدُهما مجرورٌ بالحرف نحو: مسرعَيْنِ مررتُ بك ، ومررتُ مسرعَيْنِ بك، وإن كان أحدُهما مظهَراً والحالُ فعلٌ جاز تقديمُ الحالِ على المجرور نحو: مررت بهند تضحك ، فيجوز: مررت تضحك بهند ، وإن كان الحال اسماً فلا يجوز تقديمها، فلا يجوز : مررت ضاحكةً بهند"[2].

ورُدَّ عليهم بأنه قد ورد تقديمُ الحال على صاحبها المجرور اسماً ظاهراً والحالُ اسمٌ كما سبق في قوله تعالي :﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ وقول الشاعر :

غافلاً تعرض المنيةُ للمرء .....

وقول الشاعر :

..... .·. فلن تذهبوا فرغاً بقتل حبالِ .

(١) ورد رأى الكوفيين في البسيط ٣١٤/١ ، ٥٢٩ شرح الكافية للرضى ٦٦/٢ ارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣ المساعد ٢١/٢ شرح الأشمونى٢٦٤/٢ الهمع ٢٦/٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣ .

والرأي الذي أميل إليه هو أنَّ تقديمَ الحالِ علي صاحبها المجرور بحرف جائزٌ بقلَّةٍ وليس ممتنعاً؛ لوروده في أساليبَ صحيحةٍ فصيحةٍ، ولأنَّ في القول به سلامةٌ من تكلُّف تقدير محذوفٍ، وما لا يحتاج إلي تقدير – إنْ أمكن حملُه علي وجهٍ صحيحٍ – أولى مما يحتاج، ويقول ابن عقيل مرجِّحاً هذا الرأي:" وليس لمن منع حجةٌ فيها روح ، وما ذكر من تأويل ما سُمِعَ من ذلك متكلَّفٌ جداً ، فالحقُّ ما ذهب إليه المصنفُ لقلة السماع"(١)

(١) المساعد ٢/٢٢ .

المبحث الثاني: امتناعُ التقديم محافظةً على التركيب

١- تقديمُ الصلةِ أو شيءٍ منها على الموصول .

تفتقرُ الموصولات-إسميةً كانت أو حرفيةً-إلى صلاتٍ تزيل إبهامها، وتبيِّنُ المراد منها. وتتنزلُ الصِّلةُ من الموصول منزلة جزء الاسم فقد ذكر ابنُ مالك في بيان هذه النِّسبة أنَّ " للصلة مع الموصولِ شبهاً بشطريْ الاسم، وأشبهُ الأسماءِ بهما المركَّبُ تركيبَ مزجٍ كـ(بعلبك)، فإنَّ المفردَ مباينٌ لهما بعدم التركيب، والمضافُ والجملةُ مباينان لهما بتأثير صدرهما في عجزيهما، والمركَّبُ تركيب مزجٍ خالٍ من تلك المباينات فكان شبهُهُ أولى بالاعتبار"(١)

وقد رتَّب النحويون على كون الموصول والصلة كجزأي اسمٍ أحكاماً منها:

أنها تقع بعد الموصول لزوماً، فيمتنعُ أن تتقدم الصلةُ أو جزءٌ منها على الموصول، فلا تقول: جاءني ضربتُهُ الذي، ولا: جاءني إياه الذي ضربتَ، ولا: جاءني عندك مَنْ قَعَدَ .

يقول المبرد:" فإنما الصِّلةُ والموصول كاسمٍ واحدٍ لا يتقدمُ بعضُهُ بعضاً، فهذا القولُ الصحيحُ الذي لايجوز في القياسِ غيره"(٢)

وقال المرادي شارحاً قولَ ابن مالك عن الموصولات:**(وكُلُّها يلزمُ بعدَه صِلَة)**" فُهِمَ من قوله: (بعده صلةٌ) أنه لا يجوزُ تقديمُ الصِّلةِ ولا شيءٍ منها على الموصول"(٣)

---

(١) شرح التسهيل ٢٣١/١-٢٣٢ وينظر أيضاً التذييل والتكميل ١٦٤/٣ ارتشاف الضرب ١٠٤٠/٢ تمهيد القواعد ٧٧٤/٢ .

(٢) المقتضب١٩٧/٣ وينظر أيضاً الأصول ٢٢٣/٢ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٤٤١/١ وينظر أيضاً شرح الأشموني ٢٥٨/١ .

ووجه ذلك كما ذكر الشاطبي" أنَّ الصِّلةَ من كمالِ الموصول وبمنزلةِ جزءٍ منه، فكما لا يتقدم الدالُ من (زيد) مثلاً على الباقي كذلك لا يتقدم ما هو بمنزلته، ومعمولُ الصلةِ جزءٌ من الصلة؛ لأنَّ المعمول تابعٌ للعاملِ في الأصلِ تبعيةَ الجزءِ، ولذلك لا يتقدمُ المعمولُ عند جماعةٍ إلاَّ حيثُ يصحَّ تقدُّم العامل"(١)

*ومن الفروع النحوية التي تندرجُ تحت هذه القاعدة:

* ما ذهب إليه جمهور النحويين في في (أنْ) المصدرية من منع تقديمِ معمولِ معمولِها عليها، فلا يجوز: طعامَكَ يعجبني أنْ تأكلَ، وزيداً أُريدُ أنْ تضربَ.

يقول ابن مالك:" ولا يتقدمُ معمولُ معمولِها عليها، خلافاً للفراء، ولا حجةَ له فيما استشهد به لندوره وإمكانِ تقدير عاملٍ مضمرٍ"(٢)

وحجتهم في المنعِ أنَّ (أنْ) الناصبة للفعل المضارع موصولٌ حرفيٌّ، ومعمولُ معمولِها من تمامِ صلتها، ولا يجوزُ تقديمُ شيءٍ من الصلة ولا من أجزائها على الموصول.(٣)

*وكذلك منعهم تقديمَ معمولِ معمول(كي) عليها، فلا تقول: جئتُ النحوَ كي أتعلمَ .

فيقول ابن مالك عن (كي):" ولا يتقدمُ معمولُ معمولها، ولا يُبْطِلُ عملهَا الفصلُ؛ خلافاً للكسائي في المسألتين"(٤)

---

(١) المقاصد الشافية ٤٧٠/١ وينظر أيضاً شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١ تمهيد القواعد ٧٧٤/٢ التصريح ١٤٠/١ .

(٢) نص التسهيل من تكملة الشرح لبدر الدين بن مالك ١١/٤-١٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٦٤١/٤ المساعد ٦٢/٣ تمهيد القواعد ٤١٢٩/٨ حاشية الصبان ٤١٦/٣ .

(٤)نص التسهيل من تكملة شرح التسهيل لبدر الدين بن مالك ١٥/٤ .

وعلةُ المنعِ كما ذكر ابن عقيل" أنها إنْ كانت ناصبةً فما بعدها صلةٌ، ومعمولُ الصلة لايتقدمُ على الموصول. وإنْ كانت جارَّةً فالنصبُ بـ(أنْ)، و(أنْ) موصولة فالعلَّةُ بحالها"(١)

*وما جاء مما ظاهرُه تقديمُ معمولِ الصلةِ أو متعلَّقها على (ال) الموصولة نحو قوله تعالى:﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾(٢) ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾(٣) ﴿ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾(٤) ففي تخريجه وجوه:

أحدها: أنَّ ما تقدَّمَ ليس متعلقاً بصلة (ال)، ولكنه متعلِّقٌ باسمٍ محذوفٍ دلَّتْ عليه الصِّلةُ وبيَّنته، وعليه: فلا يكون جزءاً منها، والتقدير: إنِّي قالٍ لكم من القالين، وزاهدين فيه من الزاهدين، وناصحٌ لك من الناصحين.

وإلى هذا ذهب ابنُ السراج وابنُ جني وجمهور المتأخرين(٥) .

يقول ابن السراج:"ولا يصلُحُ أنْ تُقَدِّمَ شيئاً في الصِّلة ظرفاً كان أو غيره على (الذي) ألبتة، فأمَّا قوله:﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ فلا يجوز أنْ تجعل (فيه) في الصلة..... والذي عندي فيه أن التأويل: وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين، فحذف (زاهدين) وبيَّنه بقوله:(من الزاهدين)...."(٦)

---

(١) المساعد ٣/٧١-٧٢ وينظر أيضاً تمهيد القواعد ٨/٤١٤٨ حاشية الصبان ٣/٤١٢ .

(٢) سورة يوسف آية ٢٠ .

(٣) سورة الشعراء آية ١٦٨ .

(٤) سورة القصص آية ٢٠ .

(٥) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ١/٢٣٧ وأبوحيان التذييل والتكميل٣/١٧٥ والمرادي توضيح المقاصد ١/٤٤١ والشاطبي المقاصد الشافية ١/٤٧٠ الأشموني في شرحه على الألفية ١/٢٥٩ والسيوطي الهمع ١/٢٨٥

(٦) الأصول ٢/٢٢٣-٢٢٤ .

كما ذكر ابنُ جني أنَّ حروف الصلة المقدَّمة ليست من الصلة؛" لبطلان تقدُّم الصلة أو شيءٍ منها على الموصول، وقال الله تعالى وهو أصدقُ قيلا:﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ معناه: من الزاهدين فيه،﴿إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ معناه: من القالين لعملكم،﴿إِنِّي لَكُما لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ معناه: من الناصحين لكما. ولكنه لمَّا قدَّمه جعله تبييناً وأخرجه عن الصِّلة. ومعنى التبيين: أنْ تُعَلِّقه بما يدلُّ عليه معنى الكلام، ولا تقدِّره في الصلة.....فإنْ فعلتَ هذا سَلِمَ لك اللفظُ والمعنى، ولم تُقَدِّم شيئاً عن موضعه الذي هو أخصُّ به، ولا يجوز زوالُهُ عنه "(١)

وجَعَلَ ابنُ عصفور تعلُّقهما بفعل مضمر، فقال بعد أنْ ذكر الشواهد السابقة" لكن ينبغي أنْ يُحْمَلَ ذلك على إضمار فعلٍ، كأنه قال: أعني فيه"(٢)

والثاني: أنهما يتعلقان بالصلة نفسها، وأنَّ هذا من التوسُّع في الظروف والمجرورات، فإنه يتوسَّع فيهما ما لا يتوسَّع في غيرهما من الفضلات. حكاه أبو حيان عن أستاذه ابن الضائع .(٣)

والثالث: أنَّ (ال) هنا ليست الموصولة، وإنما هي حرفُ تعريفٍ، وقال به أبو عثمان المازني والزجاجي(٤) ورجَّحه المبرد.

---

(١) المنصف ١/١٣٠-١٣١ .

(٢) شرح الجمل ١/١٨٧ .

(٣) التذييل والتكميل ٣/١٧٦ .

(٤) اللامات ٥٧-٥٨ ت د/ مازن المبارك .

يقول المبرد:"ويكون على مذهب المازني–وقال أبو العباس: وهو الذي أختارُ–على أنَّ الألف واللام للتعريف، لا على معنى (الذي)..."[١]

٢ــ تقديمُ خبر(مادام) عليها .

(دام) من أخوات (كان) فهي ترفع الاسمَ وتنصب الخبر، لكنها تعملُ هذا العملَ بشرط أن يتقدمها (ما) المصدرية الظرفية،ومنه قوله تعالى:﴿وأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[٢]

وهي من أخوات (كان) الجامدة كـ(ليس)، وقد تحدَّث النحويون عن تصرُّف معمولاتِها فذكروا أنه يجوز تقدُّم خبرها على اسمها، فتقول: لا أخرجُ مادامت مشرقةً الشمسُ .

وأجمعوا على أنه يمتنعُ تقديم خبرها عليها، فلا يحوز: لا أخرجُ مشرقةً مادامت الشمسُ. حكى ذلك الإجماع أبو البركات الأنباري فقال:"وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديمُ خبر(مادام) عليها".[٣]

وقال ابن مالك في التسهيل:" ولا يتقدمُ خبر (مادام) اتفاقاً "[٤]

*وسبب ذلك أنَّ (ما) لازمةٌ لها؛ إذ هي شرطُ عملها، و(ما) هذه المصدريةُ، فهي موصولةٌ صلتُها ما يليها من فعلٍ وما تعلَّق به، فيكون

(١) الكامل ٥٢ ت د/ محمد أحمد الدالي .

(٢) سورة مريم من الآية ٣١ .

(٣) أسرار العربية ١٤٠ .

(٤) نص التسهيل من شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٨/١ وينظر أيضاً في حكاية الإجماع شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٧٧٤/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١ شرح الكافية للرضي ٢٠٠/٤ .

الخبرُ من صلتها، والقاعدةُ المطَّردةُ أنه لا يجوزُ تقديمُ الصلةِ أو جزءٍ منها على الموصول، فلم يجُزْ تقدُّم الخبر على (ما دام) [١].

*فإن قيل: فهل يجوز تقديمُ الخبر على (دام) وحدها دون (ما) ؟

-الراجحُ أنَّ ذلك ممتنعٌ أيضاً؛ لأنَّ (ما) مع الفعل كالشيء الواحد، والموصولُ الحرفيُّ لا يُفصَلُ بينه وبين صلتِهِ بشيءٍ، فقد حكى أبو حيان أنه" لا يُقَدَّمُ الخبرُ على (دام)؛ لأنها بمنزلة (أنْ)؛ لأنَّ الحرف المصدري لا يُفْصَل بينه وبين فعله؛ لأنه كالجزء منه، ولا على (ما) لِمَا تقدَّمَ من أنَّ الحرفَ المصدريَّ لايعملُ ما بعده فيما قبله، كما لايتقدم بنفسه عليه"[٢]

(١) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٧٧٤/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١ شرح ابن الناظم ٩٦ التذييل والتكميل ١٧٧/٤ المقاصد الشافية ١٥٩/٢ .

(٢) التذييل والتكميل ١٧٧/٤ .

٣- تقديمُ خبر (لا) النافية للجنس على اسمها .

(لا) النافية للجنس تعملُ عملَ (إنَّ)؛ لوجودِ شبهٍ بينهما، فكلاهما يدخل على المبتدأ والخبر، وله صدرُ الجملة، ويفيد التوكيد، فـ(إنَّ) لتوكيد الإيجاب، و(لا) لتوكيد النفي، فإعمالُها من باب الحملِ على النقيض، والشيءُ يُحْمَلُ على نقيضه كما يُحمَل على نظيره.

ونظراً لفرعيتها اشترط العلماءُ لعملها شروطاً منها:

ألاَّ يَفْصِلَ بينها وبين اسمِها فاصلٌ، فلا يتقدم خبرُها على اسمِها مطلقاً ولو كان ظرفاً أو جارَّاً ومجروراً، وكذا لا يتقدمُ معمولُ الخبرِ، فإنْ تقدَّما أو أحدهما بطل عملُها باتفاقٍ ولزم تكرارُها .

يقول المبرد:" واعْلَمْ أنَّ (لا)-إنْ فَصَلْتَ بينها وبين النكرة- لم يَجُز أنْ تجعلَها معها اسماً واحداً؛ لأنَّ الاسمَ لا يُفْصَل بين بعضِهِ وبعض، فتقول: لا في الدارِ أحدٌ، ولا في بيتك رجلٌ،وقوله عزَّ وجل﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[1] لا يجوز غيرُه؛ لأنَّ (لا)-وإنْ لم تجعلْها اسماً واحداً مع ما بعدها- لاتعملُ لضعفها إلاَّ فيما يليها".[2]

فهو يُصَرِّح بأنَّ علَّةَ إبطالِ عملِها إذا تقدَّم خبرُها وفَصَلَ بينها وبين اسمها هو ضعْفُها، فإنها إنما عملتْ لشبهها بـ(إنَّ) التي عملتْ هي الأخرى لشبهها بـ(كان)، فهي فرعُ فرعٍ.

ولهذا كانت أضعفَ في العمل من (ما) الحجازية، فإنَّ العلماءَ جوَّزوا تقديم خبر(ما) الحجازية على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لشبهها بـ(ليس) ومنعوا ذلك في (لا) النافية للجنس مطلقاً .

---

(١) سورة الصافات آية ٤٧ .

(٢) المقتضب ٣٦١/٤ وينظر أيضاً الكتاب ٢٧٦/٢، ٢٩٩ .

يقول ابن مالك:" إذا انفصلَ مصحوبُ (لا) أو كان معرفةً بطل عملُها بإجماع" .[١]

وقال عنها في الألفية:

فَانْصِبْ بها مُضَافاً أو مُضَارِعَه .:. وبَعْدَ ذاكَ الخَبَرَ اذْكُر رَافِعَه.

يقول الشاطبي شارحاً:" وأما قوله (وبعد ذاك الخبرَ اذكُرْ) فالقصدُ به بيانُ رتبةِ الخبرِ من الاسمِ، وأنه لا يكون إلاَّ بعده، فلا يجوز أنْ يتقدَّم، فإنْ تقدَّمَ الخبرُ بَطَلَ العملُ نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ ، ويلزمُ عند ذلك التكرارُ "[٢]

(١) متن التسهيل من شرح التسهيل ٦٤/٢ وينظر أيضاً التذييل والتكميل ٢٧٧/٥ تمهيد القواعد ١٤٣٦/٣ .

(٢) المقاصد الشافية ٤١٩/٢ . وينظر أيضاً شرح الأشموني ٩/٢ .

٤- تقديمُ المفعول معه على عاملِهِ أو مصاحبِهِ .

المفعولُ معه من جملة المنصوبات، وعاملُه-على الأرجح- ما سبقه من فعلٍ أو شبهِه بواسطة الواو؛ فإنها قامت بدور حرفِ الجرِّ في تعدية العاملِ إلى الاسم.(١)

وقد اتفق النحويون على أنه لا يجوز تقديمُ المفعولِ معه على عاملِهِ .

صرَّح بذلك ابنُ مالك في قوله:" ولا يتقدَّم المفعولُ معه على عاملِ المُصَاحِبِ باتفاقٍ"(٢)

كما ذكر الرضي أنَّ النحويين" قالوا: لا يتقدَّم المفعولُ معه على ما عَمِلَ في صاحبِهِ اتفاقاً، فلا يقال: والخشبةَ استوى الماءُ "(٣)

واحتجُّوا لذلك بأنَّ واو المعيَّة لها شبهٌ بواو العطفِ في اللفظ والمعنى، ولمَّا كان المعطوفُ لا يتقدَّم على عاملِهِ فتكونَ الواوُ في صدر الكلام، نحو: وعمراً قام زيدٌ، ناسبَ ذلك ألاَّ يتقدم مصحوبُ واو المعيَّة على عاملِهِ حملاً عليها، فلا يُقالُ: والطيالسةَ جاء البردُ .(٤)

وذكر ابنُ مالك وجهاً آخر للمنعِ من التقديم هو شبهُ واو المعيَّة بهمزة التعدية في إيصالِ عَمَلِ العاملِ لفظاً ومحلاًّ إلى مصحوبها، فـ"

(١) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ينظر الكتاب ٣٩٧/١ الإنصاف ٢٠٦/١ ارتشاف الضرب ١٤٨٥/٣.

(٢) نص التسهيل من شرح التسهيل ٢٥١/٢ .

(٣) شرح الكافية ٥١٧/١ وينظر أيضاً شرح الجمل لابن عصفور٤٥٤/٢ توضيح المقاصد ٦٦٤/٢ المساعد ٥٤٠/١ المقاصد الشافية ٣٢٤/٣ .

(٤) الخصائص ٣٨٣/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤/٢ شرح الرضي ٥١٧/١ .

لازمتْ محلاًّ واحداً لشبهها بهمز التعدية، فلا تتقدم على عاملِ المصاحب "[١].

*أما تقديم المفعول معه على مصاحبه، ففيه خلافٌ .

–حيث ذهب جمهورُ النحويين إلى منع التقديم .

–وذهب ابنُ جنِّي إلى جوازه، حيث يقول بعد أنْ منع تقديمَ المفعولِ معه على عامله: "ولكنه يجوز: جاء والطيالسةَ البردُ، كما تقول: ضربتُ وزيداً عمراً ، قال:

جَمَعْتَ وفُحْشَاً غَيْبَةً ونَمِيمَةً ∴ ثَلاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عنهَا بِمُرْعَوِي[٢] " [٣].

فهو يستدلُّ لجواز تقديم المفعول معه على مصاحبه بأنه قد جاز توسُّط المعطوفِ بين المعطوف عليه والعامل، فتقول: ضربتُ وزيداً عمراً، فليجزْ ذلك في المفعول معه؛ لأنَّ واوه محمولةٌ عليها . هذا من جهة القياس .

وأيضاً فقد ورد في كلامهم، ومنه البيت السابق، فإنه أراد: جمعتَ غيبةً ونميمةً مع فُحْشٍ، فقدَّم المفعول معه على مصاحبه .

---

(١) شرح التسهيل ٢٥٢/٢ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفي من قصيدة له في عتاب ابن عمه عبدالرحمن ابن عثمان بن أبى العاص وتجده في " الخصائص ٣٨٥/٢ أمالي ابن الشجري ٢٧١/١ ، ٢٧٥ ضرائر الشعر ٢١٠ شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/٢ شرح الكافية الشافية ٦٩٦/٢ شرح الرضي ٥١٨/١ التذييل والتكميل ٤٥٦/٢ المساعد ٥٤١/١ تمهيد القواعد ٢٠٥٦/٤ شرح الأشموني ٢٠٢/٢ التصريح ٣٤٤/١ الخزانة ١٣٠/٣ .

ويروى : ثلاث خلال ..... ويروى أيضا : خلالا ثلاثا ..... .

والشاهد فيه قوله : جمعت وفحشا غيبة ونميمة ٠ حيث ذهب ابن جنى إلى أن واو " وفحشا " هي واو المفعول معه فاستدل به على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه ٠

(٣) الخصائص ٣٨٣/٢

*وقد أجاب الجمهورُ عمَّا استدلَّ به من القياس من وجهين:

-أحدهما: أنَّه إنما جاز ذلك في العاطفة لأنه أقوى وأوسع مجالاً، فجُعِلَ لها مزيَّة بتجويز التقديم؛ لأنَّ المعطوفَ بالواو تابعٌ، نسبةُ العاملِ إليه كنسبةِ المتبوع(المعطوف عليه)، فلم يكن في تقديمه محذورٌ، بل كان فيه إبداءُ مزيَّةٍ للأقوى على الأضعف (واو العطف وواو المعية) فلو شُرِّك بينهما في الجوازِ خفيت المزيَّةُ .

-والثاني: أنَّ واو المعيَّة وإنْ أشبهت العاطفة فلها شبهٌ من جهة أخرى بهمزة التعدية، وهو يقتضي لزومها مكاناً واحداً كما لزمت الهمزةُ مكاناً واحداً .(١)

-وأمَّا ما أورده من السماع فالاحتجاجُ به ضعيفٌ؛ إذ لا يتعيَّنُ جعلُ ما فيه من المنصوب من باب المفعول معه، بل جعلُه من باب العطفِ ممكنٌ، وبهذا وجَّهه أكثرُ النحويين، فقالوا: تقديره: جمعتَ غيبةً ونميمةً وفحشاً .

يقول ابن الشجري:" وقوله: جَمَعْتَ وفُحْشاً غَيْبَةً ونَمِيمَةً.....

أراد: جمعتَ غيبةً ونميمةً وفحشاً. فقدَّم المعطوفَ على المعطوف عليه".(٢) وجعْلُه من باب المعطوف أولى من جعْلِهِ من باب المفعول معه؛ لأنَّ القولَ بتقديم المعطوف-في الضرورة- مجمعٌ عليه، وليس كذلك القولُ بتقديم المفعول معه .(٣)

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/٢ تمهيد القواعد٢٠٥٦/٤ المقاصد الشافية ٣٢٦/٣ .

(٢) الأمالي ٢٧٥/١ وينظر أيضاً شرح التسهيل لابن مالك٢٥٣/٢ المساعد ٥٤١/١ تمهيد القواعد ٢٠٥٦/٤ شرح الأشموني٢٠٢/٢ التصريح ٣٤٤/١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/٢ تمهيد القواعد ٢٠٥٦/٤ .

وبهذا لاتخفى رجاحةُ مذهب الجمهور القائل بمنع تقديم المفعول معه على مصاحبه، فإنَّ تقديم المعطوف على المعطوف عليه ضعيفٌ، لا يكون إلاَّ في ضرورة الشعر، وبشروط[١]

فكيف فيما حُمِلَ عليه وهو المفعول معه .

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٠ .

٥- تقديمُ الحالِ على صاحبه في بعض صوره .

نِسبَةُ الحالِ من صاحبه نسبةُ الخبر من المبتدأ، ولهذا كان الأصلُ تأخيرَ الحال وتقديم صاحبه، كما أنَّ الأصلَ تأخيرُ الخبر وتقديم المبتدأ .

لكنه قد يأتي على خلاف الأصلِ، فيتقدَّمُ على صاحبه تارةً ويتأخر عنه أخرى، فتقول: جاء زيدٌ ضاحكاً، وجاء ضاحكاً زيدٌ. ومحلُّ هذا الجواز مالم يعرضْ موجبٌ للبقاء على الأصلِ أو الخروج عنه .

ومن الصور التي يجبُ فيها البقاء على الأصل ويمتنعُ تقديمُ الحالِ على صاحبِه باتفاق :

١- أن تكون الحالُ محصورةً بـ(إلاَّ)أوبـ(إنما) نحو:ما قام زيدٌ إلاَّ مسرعاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾(١) وقولك: إنما جاء زيدٌ مسرعاً .

فلا يجوز تقديمُ الحال لأنها محصورةٌ، والمحصورُ يجبُ تأخيره .

٢-أن يكون صاحبُ الحال مجروراً بالإضافة، نحو: عرفتُ قيامَ زيدٍ مسرعاً .(٢)

---

(١) سورة الأنعام من الآية ٤٨ .

(٢) حكى ابنُ مالك إجماع النحويين على منع التقديم فيما إضافته محضة، فقال:" وإذا كان صاحبُ الحالِ مجروراً بإضافةٍ محضةٍ لم يجز تقديمُ الحالِ عليه بإجماع " شرح التسهيل ٣٣٥/٢.

-وذهب هو إلى جواز التقديم فيما إضافته غير محضة قائلاً: " فإنْ كانت الإضافةُ غير محضةٍ جاز تقديمُ الحالِ على المضاف، كقولك: هذا شاربُ السويق ملتوتاً الآن أو غداً؛ لأنَّ الإضافة فيه على نية الانفصال فلا يُعتدّ بها" المرجع السابق ٣٣٥/٢ .

-والنحاة يسوون بين النوعين في امتناع التقديم؛ لاتحاد علَّةِ المنع، فقد ذكر الرضي أنَّه " إذا كان صاحبُ الحالِ مجروراً ، فإنْ انجرَّ بالإضافةِ إليه لم يتقدم الحالُ عليه اتفاقاً، سواء كانت الإضافةُ محضةً كما في قوله تعالى: ﴿ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل ١٢٣]، أو لا، نحو: جاءتني مجرَّدةً ضاربةُ زيدٍ؛ وذلك لأنَّ الحالَ تابعٌ وفرعٌ لذي الحال، والمضافُ إليه لا يتقدم =

فلا يجوز في هذا ونحوه تقديمُ الحالِ على صاحبها واقعةً بعد المضاف؛ لئلا يلزم منه الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبلَه ؛ لأنَّ نسبةَ المضافِ إليه من المضاف كنسبةِ الصلةِ من الموصول، وكما لا يتقدمُ ما يتعلَّقُ بالصلةِ على الموصول، كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه(وهو حالُهُ) على المضاف.(١)

٣-أن تكون الحالُ مؤكِّدةً لمضمون جملةٍ قبلها، نحو: زيدٌ أبوك عطوفاً، فهذه الحالُ يجبُ تأخيرُها عن الجملة؛ لأنها مؤكِّدةٌ لها، وحقُّ المؤكِّد أنْ يتأخَّر عن المؤكَّد .

صرَّح بذلك ابنُ مالك في ألفيته فقال:

وإنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ∴ عَامِلُهَا ولَفْظُهَا يُؤَخَّرُ .(٢)

=

على المضاف، فلا يتقدم تابعُه أيضاً ". شرح الكافية ٣٠/٢ .

(١) شرح ابن الناظم٢٣٥ التصريح ٣٨٠/١ شرح الأشموني ٢٦٥/٢ .

(٢) الألفية باب الحال .

٦- تقديمُ المضافِ إليه أو ما يتعلق به على المضاف.

المضافُ والمضافُ إليه كالشيءِ الواحدِ، فهما كجزأي كلمةٍ واحدةٍ، ولهذا ذهب النحويون إلى منعِ تقديمِ المضاف إليه أو ما يتعلَّقُ به على المضاف، وهذا يندرج تحته صورٌ منها:

- منعُ تقديم المضاف إليه على المضاف، فلا تقول في نحو: جاءني غلامُ زيدٍ: جاءني زيدٍ غلامُ .

- ومنعُ تقديمِ معمولِ المضاف إليه على المضاف، فلا تقول في نحو: هذا يومُ إكرامِكَ الضيفَ: هذا الضيفَ يومُ إكرامِكَ .

- وأيضاً منعُ تقديمِ المعمول على المضاف إليه وحدَه فاصلاً بينه وبين المضاف، فلا تقولُ: هذا يومُ الضيفَ إكرامِكَ .

فقد تحدث ابنُ السرَّاج عن المضاف إليه وذكر أنه "لا يجوزُ أنْ تقدِّمَ على المضافِ، ولا ما اتصل به، ولا يجوزُ أنْ تقدِّمَ عليه نفسِهِ ما اتصلَ به فتفصلَ به بين المضافِ والمضاف إليه...".(١)

وكذلك ذكر ابنُ جني أنه "لا يجوزُ تقديمُ المضافِ إليه على المضاف، ولا شيءٍ مما اتصل به ".(٢)

وعِلَّةُ منعِ التقديم على المضاف أو الفصل بينه وبين المضاف إليه ما تقدم من أنهما كالشيء الواحد، وأنهما كجزأي كلمةٍ واحدةٍ، فالمضافُ إليه من تمام المضاف، ومعمولٌ له، يتنزلُ منه منزلة التنوينِ ويُعاقبه، فلا يتقدم عليه .(٣)

---

(١) الأصول ٢٢٦/٢ .

(٢) الخصائص ٣٨٧/٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٨٨/٢ المقاصد الشافية للشاطبي ١٨٥/٤، ٢١١/٦ .

*وما جاء من تقديم المعمول على المضاف إليه فقد منعه النحويون إلاَّ لضرورة الشعر.

يقول سيبويه:"ولا يجوزُ: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ، إلاَّ في شعرٍ؛ كراهيةَ أنْ يفصِلوا بين الجارِّ والمجرور.....ومما جاء في الشعرِ قد فُصِلَ بينه وبين المجرورِ قولُ عمرو بن قميئة:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ ∴ لِلَّهِ دَرُّ اليَومَ مَنْ لامَهَا(١).

وقال أبو حيَّة النميريّ:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمَاً ∴ يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ(٢) ".(٣)

قال ابنُ يعيش:"وهذا الفصلُ إنما يحسُنُ في الشعر، وهو قبيحٌ في الكلام".(٤)

والذي سوَّغ ذلك أنَّ الظروف يتوسَّع فيها ما لا يُتوسَّع في غيرها، وتقع مواقع لا يكون فيها غيرُها .

---

(١) البيت من السريع، وهو لعمرو بن قميئة من أبيات قالها في خروجه مع امرئ القيس إلى ملك الروم، ديوانه ٦٢/٢ وتجده أيضاً في المقتضب ٣٧٧/٤ مجالس ثعلب ١٢٥ الأصول ٢٢٧/٢ شرح ابن يعيش ٢٥٦/١، ١٠٥/٢، ١٨٨ المقاصد الشافية ١٨٦/٤ خزانة الأدب ٤٠٦/٤ .

ساتيدما: قيل: جبل بالهند لا يُعدم ثلجه، وقيل: نهر قرب أرزون. استعبرت: بكت

والشاهد فيه تقديم الظرف على المضاف إليه فاصلا بينه وبين المضاف، والأصل: لله در من لامها اليوم .

(٢) البيت من الوافر وهو لأبي حية النميري، وتجده أيضاً في المقتضب ٣٧٧/٤ الأصول ٢٢٧/٢ الخصائص ٤٠٥/٢ أمالي ابن الشجري ٥٧٧/٢ شرح ابن يعيش ٢٥٧/١ ارتشاف الضرب ٥٣٤/٢ .

والشاهد فيه تقديم الظرف على المضاف إليه فاصلا بينه وبين المضاف، والأصل: بكفٍّ يهوديٍّ يوماً .

(٣) الكتاب ١٧٦/١-١٧٩ وينظر أيضاً المقتضب ٣٧٦/٤-٣٧٧ .

(٤) شرح المفصل ٤٣٤/١ .

٧- تقديمُ (مِن) التفضيلية ومجرورها على (أفعل).

(أفعل) التفضيل يستعملُ على أحد ثلاثة أوجه :

فيكون مضافاً، نحو: زيدٌ أكرمُ إخوته، ويكون مقترناً بـ(ال) نحو: خالدٌ الأشجعُ ، أومصاحباً لـ(من) التفضيلية، وذلك إذا تجرَّد من (ال) والإضافة، نحو: خالدٌ أعلمُ من بكر .

ومن أحكام هذه الحالة أنه يشترط في (من) ومجرورها أن يقعا بعد (أفعل)، فلا يتقدمان عليه إلاَّ في نادرٍ من الكلامِ أو لموجِب .

وقد اجتهد النحويون في بيان علة المنع فقال الرضي:"ويجبُ أنْ تلي (من) التفضيلية (أفعل) التفضيل؛ لأنها من تمام معناه "(١)

وبقريب منه علَّل ابن الناظم فذكر"أنَّ لـ(أفعل) التفضيل مع (مِن)شبهاً بالمضاف والمضاف إليه ، فحقُّه ألاَّ يتقدَّمَ عليه إلاَّ لموجِب "(٢)

وذكر الشاطبي علةً أخرى وهي أنَّ (أفعل) التفضيل عاملٌ ضعيفٌ، غيرُ متصرف في نفسه فلم يكن له أنْ يتصرَّفَ في معموله، فلم يكن له أنْ يتقدَّم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة (٣).

*وقد وردت شواهدُ من الشعر تقدَّم فيها(من) ومجرورها على (أفعل)ومن ذلك قول الشاعر:

وَلا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أنَّ سَرِيعَهَا ∴ قَطُوفٌ، وأَلاَّ شَيءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ (٤).

---

(١) شرح الكافية ٤٥٦/٣ .

(٢) شرح ابن الناظم ٣٤٥ .

(٣) المقاصد الشافية ٥٩٣/٤ وينظر أيضاً الحلبيات ١٧٧ التصريح ١٠٣/٢ .

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة ديوانه ٤٦١ ويروى: أكملُ، وتجده في شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٣ شرح الكافية الشافية ١١٣٢/٢ شرح ابن الناظم ٣٤٦ تمهيد القواعد٢٦٦٢/٦ المقاصد الشافية٥٩٣/٤ .

قطوف: بطيء متقارب الخطو. والضمير فيه يعود على نسوة سبق ذكرهن في أبيات متقدمة عليه.

والشاهد فيه قوله: (منهن أكسلُ) حيث قدَّم المجرور ب(من) على أفعل التفضيل أكسلُ .

وقول الآخر:

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وسَهْلاً وَزَوَّدَتْ .·. جَنَى النَّحْلِ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنه أطْيَبُ (١).

وهي في عمومها قليلةٌ جداً بلغت من القلة حدَّ الندرة (٢).

*واستثنى العلماء من حكم منع تقديم (من) ومجرورها على (أفعل) ما إذا عَرَضَ موجِبٌ يُوجب تقديمَها عليه.

ومن ذلك أن يكون مجرورُ (من) استفهاماً، أومضافاً إلى استفهام، كقولك: أنت ممن أعلمُ؟ ومن غلام أيِّهم أكرمُ ؟ .

يقول ابن مالك:" ويجبُ تقديمُ (من) والمفضول إن كان اسمَ استفهامٍ أو مضافاً إليه، نحو: ممن أنت أحلمُ؟ومن أيِّ رجلٍ أنت أكرمُ؟ وممَّ قدُّك أعدلُ؟ ومِنْ وجهِ مَنْ وجهك أجملُ؟ "(٣)

-وأفاد الشاطبي أنهم احتملوا ضعف التقديم لضرورة الاستفهام، وغلَّبوا جهة الاستفهام على جهة ضعف العامل الذي هو (أفعل)، فإنه غير متصرّفٍ في معموله بالتقديم، واستفهام لا يتأخر عن عامله اللفظي، فالتزموا أحسن الأقبحين- وهو تقديم معمول أفعل- إذ كان قد يتقدم قليلاً، والاستفهامُ لا يتأخرُ أبداً، إذ كانت العربُ قد التزمت فيه التقديم كما في الشرط والنفي (٤).

---

(١) البيت من الطويل للفرزدق ديوانه ٦٢ من أبيات يقولها في امرأةٍ من بني ذهل نزل بها فقرته وزودته .

وتجده في شرح ابن يعيش١٤/٢ شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٣ شرح الكافية الشافية ١١٣٣/٢ شرح ابن الناظم ٣٤٦ توضيح المقاصد ٩٤٢/٣ تمهيد القواعد٢٦٦٢/٦ المقاصد الشافية٥٩٣/٤ الخزانة٢٦٩/٨ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٣ توضيح المقاصد ٩٤٢/٣ المساعد ١٦٨/٢.

(٣) شرح التسهيل ٥٤/٣ وينظر أيضاً شرح ابن الناظم ٣٤٥ الارتشاف ٢٣٣١/٥ شرح الكافية للرضي ٤٥٦/٣ توضيح المقاصد ٩٤٢/٣ تمهيد القواعد ٢٦٦٢/٦ .

(٤) المقاصد الشافية ٥٩٢/٤ .

٨- تقديمُ التابع على متبوعه .

التوابع أربعةٌ هي: النعتُ والتوكيدُ والعطفُ والبدلُ، سُمِّيتْ بذلك لأنها توافق متبوعها في الإعراب مطلقاً، فهي تبعٌ له في ذلك.

ومن مقتضيات هذه التبعية أنْ تقع بعد متبوعها، ويمتنعُ تقديمُها عليه، فقد ذكر ابنُ مالك "أنَّ التابعَ لا يتقدم على المتبوع...."(١). وفي قوله في الألفية :

يَتْبَعُ في الإعرابِ الأسماءَ الأُوَل .:. نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدلْ .

ذكر الشُّرَّاحُ أنَّ في قوله (الأُوَل) إشارةٌ إلى منعِ تقديم التابع على متبوعه(٢)؛لأنه قيَّد المتبوعات بكونها (الأُوَل) في الذكر، فلابد أن تكون التوابعُ ثوانيَ عنها في الذكر، فلا يتقدم التابعُ على المتبوعِ ، كما لا يختلفان في الإعراب.(٣)

وهذا الحكمُ محلُّ اتفاقٍ في النعتِ والتوكيدِ وعطفِ البيان والبدل، فلو قلتَ: مررتُ بالطويلِ زيدٍ، ورأيتُ أجمعينَ القومَ، وقبَّلتُ يدَه الوالدَ، لم يجُزْ.

لكن يجوز في عطف النسق-لضرورة الشعر- تقديمُ المعطوفِ على المعطوف عليه، ومن ذلك قولُ الشاعر:

أَلَا يا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ .:. عليكِ ورَحْمَةُ اللَّهِ السَّلامُ (٤)

---

(١) شرح التسهيل ٢٨٨/٣ وينظر أيضاً الأصول ٢٢٥/٢ والخصائص ٣٨٥/٢ .

(٢) توضيح المقاصد ٩٤٥/٣ شرح الأشموني ٨٤/٣ .

(٣) المقاصد الشافية ٦٠٧/٤ .

(٤) البيت من الوافر وهو للأحوص ديوانه ١٧٣وتجده في مجالس ثعلب١٩٨ الأصول٣٢٦/١ الخصائص ٣٨٦/٢ أمالي ابن الشجري ٢٧٦/١ شرح الرضي على الكافية ٢٤٦/١ المقاصد الشافية ٦٠٨/٤ الهمع ١٥٨/٣ خزانة الأدب ٣٩٩/١. ذات عرق: موضع بالحجاز. والنخلة قيل: المراد بها حقيقة النخلة، اشتياقاً للمكان، وقيل: كنى بها عن محبوبته لئلا يشهرها أو خوفاً من أهلها .

=

فإنه أراد: عليكِ السلامُ ورحمةُ الله.

وقولُ الآخر:

جَمَعْتَ وفُحْشاً غَيْبَةً ونَمِيْمَةً .·. ثَلاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِ (١)

قال ابنُ الشجري:"أراد: جمعتَ غيبةً ونميمةً وفحشاً، فقدَّم المعطوفَ على المعطوفِ عليه، ولا يجوزُ تقديمُ التابع على المتبوعِ للضرورة إلاَّ في العطفِ، دون الصفةِ والتوكيدِ والبدل"(٢)

ثم ذكر أنَّ العلة التي سوَّغت ذلك في عطف النسق خاصّةً هي مغايرةُ المعطوفِ للمعطوف عليه، بخلاف بقية التوابع فقال:"وإنما جاز في الضرورة تقديمُ المعطوف على المعطوف عليه، ولم يجُز ذلك في الصفةِ والتوكيد والبدل؛ لأنَّ المعطوفَ غيرُ المعطوفِ عليه، والصفةُ هي الموصوف، وكذلك المؤكِّدُ عبارةٌ عن المؤكَّد، والبدلُ إمَّا أن يكون هو المُبدَلُ أو بعضَه، أو شيئاً ملتبساً به".(٣)

=

والشاهد فيه: تقديم المعطوف على المعوف عليه لضرورة الشعر.

وذكر ابنُ جني أن عنده في تأويل البيت وجهاً لا تقديم فيه للمعطوف، وهو أنَّ(السلام) مرفوعٌ بالابتداء،و(عليك) خبره مقدَّم،(ورحمة الله) معطوفٌ على الضمير المستتر في (عليك)، والتقدير: السلامُ حصلَ عليكِ، فحذف (حصل) ونقل ضميره إلى(عليك) واستتر فيه، فإذا عطف عليه (رحمة الله) ذهب مكروه التقديم .

وهذا الوجه وإن كان قد اعترض عليه بأن فيه تخلصاً من ضرورة بضرورة، وهي العطف على ضمير الرفع المستتر من غير فصلٍ ولا توكيد،إلاَّ أن فيه احتمال أخف الضررين، فإنَّ العطف مع عدم الفصل–لوروده في النثر– أسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه .

(١) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم الثقفي من أبيات يعاتب فيها ابن عمه، وتجده في الأصول ٣٢٦/١ الخصائص ٣٨٣/٢ أمالي ابن الشجري ٢٧٦/١ خزانة الأدب ١٣٠/٣، ١٤١/٩ .

والشاهد فيه: تقديم المعطوف على المعوف عليه لضرورة الشعر.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٧٥/١ .

(٣) الأمالي ٢٧٥/١ .

المبحث الثالث: امتناعُ التقديم لأمرٍ يرتبطُ بالعامل.

١ــ تقديمُ معمولِ خبر (كان) غير الظرف وشبهه على اسم (كان).

كان وأخواتها يأتي بعدها اسمُها ، ويأتي بعدها خبرُها ، ويأتي بعدها معمولُ خبرِها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو: كان زيدٌ مسافراً اليوم ، وكان مسافراً اليومَ زيدٌ ، وكان اليوم زيدٌ مسافراً، ومنه أيضاً:كان في المسجد محمدٌ معتكفاً؛ وذلك لأن الظرفَ والجارَّ والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، هذه الأحوال السابقة تجري باتفاقٍ بين النحويين(١). أما إذا وليها معمولُ خبرها الذي ليس بظرفٍ ولا جارٍّ ومجرور متقدِّماً على اسمها فقد اختلف النحويون في جواز ذلك :

-فذهب جمهور البصريين ومَنْ تبعهم إلى أنه لا يجوز مطلقاً تقديمُ معمولِ الخبر الذي ليس بظرفٍ ولا جارٍ ومجرور على اسم كان .

-وذهب ابنُ السراج والفارسي ومن وافقهما إلى منع هذا التقديم إذا تقدم المعمولُ وحدَه على الاسم ، أما إذا تقدَّم معه الخبرُ فيجوز ذلك .

-وذهب الكوفيون إلى جواز تقديمِ معمولِ الخبر على اسم (كان) مطلقاً .

المذهب الأول : وهو مذهب جمهور البصريين ومنهم سيبويه ، وتبعهم ابن مالك ويرون أنه لا يجوز مطلقاً تقديمُ معمولِ الخبر الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور، سواءٌ تقدَّم المعمولُ وحده علي الاسم وبقي الخبر متأخراً نحو : كان طعامَك زيدٌ آكلاً، أم تقدم المعمولُ والخبرُ جميعاً علي الاسم وتقدم المعمول علي الخبر نحو: كان طعامَك آكلاً زيدٌ.

---

(١)شرح التسهيل ١ / ٣٦٨ البسيط ٢ / ٧٠٥ الكافى فى الإفصاح ٣ / ٧٩٤ التصريح ١ / ١٨٩.

يقول سيبويه:"ولو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى، لم يجُزْ وكان قبيحاً"(١)

ويقول ابن مالك:"ولا يتصل بـ(كان) ولا بشيء من أخواتها معمولُ خبرها ، والخبرُ مفصولٌ بالاسم نحو: كان الماءَ زيدٌ شارباً، أو غيرُ مفصول نحو: كان الماءَ يشربُ زيدٌ "(٢)

* واستدلوا علي ما ذهبوا إليه بما يلي :

١- أنَّ الأفعالَ الناقصة عاملٌ ضعيفٌ ، فلا يجوز أنْ يُفصَل بينها وبين ما عملتْ فيه بغير ظرفٍ أو جار ومجرور(٣) .

٢- أنه لا يجوز أنْ يلي العاملَ معمولُ غيرِه سواءٌ كان مرفوعاً أو منصوباً ، لأنَّ كلَّ عاملٍ يقتضي معموله ويتطلبه، وأنت بهذا التقديم قد أوليت (كان) ما ليس معمولاً لها.

المذهب الثاني: وهو مذهب جماعةٍ منهم ابن السرَّاج والفارسي(٤) من المتقدمين ، وابن عصفور من المتأخرين ويرون موافقة البصريين في المنع إذا تقدم معمولُ الخبر وحده علي الاسم وبقي الخبرُ متأخراً، أما إذا تقدَّم المعمولُ مع خبره علي الاسم فأجازوا ذلك (٥).

---

(١)الكتاب ١ / ٧٠ .

(٢)شرح الكافية الشافية ١ / ٤٠٢ وينظر أيضاً شرح التسهيل ٣٦٧/١ .

(٣) شرح الكافية الرضي ٤ / ٢٠٦ ت د/ يوسف حسن عمر .

(٤) رأى الفارسى فى الإيضاح ١٠٦ ، ١٠٧ المسائل البصريات ١ / ٤٣٤

(٥) وهم السيوطى فحكى إجماع النحاة على جواز الفصل بين (كان) واسمها إذا تقدم المعمول مع خبره فقال: " فإن تقدم [أى المعمول] مع الخبر على الاسم جاز إجماعا نحو : كان آكلا طعامك زيد" الهمع ٢ / ٩٣. والصحيح ما ورد من تقسيم لأنه الذى صرَّح به أصحابُ هذا المذهب في كتبهم، وحكته كتب النحو التى استعان بها السيوطى فى كتابه ومنها " التذييل والتكميل ٤ / ٢٣٩ ارتشاف الضرب ٣ / ١١٧٣ التصريح ١ / ١٨٩.

يقول ابن السراج :" فأمَّا الفعلُ الذي لا يجوز أنْ يُفرَّق بينه وبين ما عمل فيه فنحو قولك: كانت زيداً الحمي تأخذ، هذا لا يجوز؛ لأنك فرقت بين (كان) واسمها بما هو غريبٌ منها؛ لأن (زيداً) ليس بخبرٍ لها ولا اسم" (١) .

ويقول أيضا : "ولا يجيزون أيضاً [أي أصحابه البصريون] : كان أبوه قائمٌ زيدٌ ، وكان أبوه زيد أخوك ، وكان أبوه يقوم أخوك، هذا خطأٌ عندهم لتقديم المكنى على الظاهر ، وهذا جائز عندنا"(٢) .

ويقول ابن عصفور:" فإن كان المعمولُ غيرَ ظرفٍ أو مجرور فلا يخلو أنْ تُقَدِّمه على الاسم مع الخبر أو وحده ، فإنْ قدَّمته وحده لم يجز؛ لأنك تُولِي الفعلَ ما ليس بمعمولٍ له وتترك معمولَه.....وإن قدَّمته مع الخبر امتنع عند بعض النحويين لإيلائك الفعلَ ما ليس باسمٍ له ولا خبر، وذلك نحو قولك: كان طعامَك آكلاً زيدٌ. والذى يجيز حجته : أنَّ المعمولَ من كمالِ الخبرِ وكالجزء منه ، فأنت إذاً إنما أوليتها الخبر، وهو الصحيح(٣).

* واستدلوا على ذلك بأنه إنما امتنع تقديمُ المعمولِ فى نحو : كان طعامَك زيدٌ آكلاً؛ لأنَّ (طعامَك) وقع بين (كان) واسمها وليس معمولاً لواحدٍ منهما، ولا تعلُّق له بهما، فهو واقعٌ بين أجنبيين عنه، أما فى قولك: كان طعامَك آكلاً زيدٌ، فإن (طعامك) ليس غريباً من (آكلاً) ولا أجنبياً عنه، إذ هو معمولٌ له ، والمعمولُ من كمالِ العاملِ وكالجزء منه

(١)الأصول فى النحو ٢ / ٢٣٧ .
(٢) المرجع السابق ١ / ٨٨ .
(٣)شرح الجمل ١ / ٣٩٣ .

، فكأنَّ الذى ولي (كان) فى الحقيقة هو الخبر وقد تقدَّم جوازه[١].

المذهب الثالث : وهو مذهبُ الكوفيين[٢] ويرون جواز تقديم المعمــولِ على اسم (كان) مطلقاً أي : سواء تقدَّم المعمولُ وحده أم تقدم المعمــول مع الخبر .

يقول ابن مالك:" لا يجوز عند البصريين أنْ يُفصَل بمعمول خبر (كان) بينها وبين اسمها والخبر متأخرٌ نحو : كان طعامَك زيدٌ يأكل ، وكذا لو لم يتأخَّر الخبر نحو : كان طعامَك يأكل زيدٌ، وهو أيضاً غير جائز عند سيبويه كالأول ، ومن الناس من أجاز الأخير دون الأول ، وكلاهما عند الكوفيين جائزٌ "[٣].

* واستدلوا علي هذا الجواز بقول الشاعر :

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَولَ بُيُوتِهِــم .: بِمَا كَانَ إيَّاهُم عَطِيَّةُ عَــوَّدَا .[٤]

---

(١)شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٢/١-٣٩٣ البسيط ٧٠٦/٢ التذييل والتكميل ٢٤٠/٤التصريح ١٨٩/١.

(٢) ينظر في رأيهم إصلاح الخلل١٥٢ شرح الكافية الشافية ٤٠٣/١ شرح الرضى٢٠٦/٤ شرح ابن الناظم ٩٩ التذييل والتكميل ٢٤٠/٤ المساعد ٢٧٦/١ الأشمونى ٣٧٤/١ التصريح ١٨٩/١.

(٣)شرح التسهيل ١ / ٣٦٧ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للفرذدق ديوانه ١٨١/١، من قصيدة يهجو فيها جريرا وعبد قيس ، وتجده في المقتضب١٠١/٤ التبصرة والتذكرة١٩٤/١ شرح الجمل٣٩٩/١ شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٧/١ شرح الكافية الشافية ٤٠٣،٤٠٧/١ البسيط٧٠٧/٢ شرح الرضي٢٠٦/٤ شرح ابن الناظم ٩٩ التذييل والتكميل ٢٤١/٤ المغني بشرح الخطيب ٣٤٩/٦ المساعد ١ / ٢٧٧ المقاصد الشافية ١٩٢/٢ شرح الأشموني٣٧٤/١ التصريح ١٩٠/١ الهمع ٩٢/٢ الخزانة ٢٦٨/٩ . ورواية الديوان : **قنافد درامون خلف جحاشهم .. لِمَا كان ....** قنافد : جمع قنفد ، حيوان يضرب به المثل فى السَّرَى فيقال : هو أسرى من القنفد " هداجون: جمع هداج وهي صيغة مبالغة من الهدج والهدجان وهي مشية الشيخ أو مشية فيها ارتعاش. عطية : هو أبو جرير .

والشاهد فيه قوله " بما كان إياهم عطية عودا،حيث تقدم معمول عود وهو "إياهم " على اسم (كان) وليس بظرف ولا جار ومجرور .

فإن (إياهم) معمول (عوَّدَ) الذي هو خبر (كان) ، و(عطية) اسمُها ، وقد توسَّط المعمولُ وحده بين (كان) واسمها وليس ظرفاً ولا جاراً ولا مجروراً مما يدل علي عدم اشتراط ذلك .

وبقول الشاعر :

فَأَصْبَحُوا والنَّوى عَالِي مُعَرَّسِهِم .·. ولَيْسَ كُلَّ النَّوى يُلْقِي المَسَاكِيْنُ.(١)

قالوا : إنَّ البيت قد ورد بالمثناة الفوقية (تلقي)(٢) فتكون (كل النوى) معمول (تلقي) التي هي خبر (ليس) مقدم، و(المساكين) اسم (ليس) مؤخَّر، وقد توسط الخبرُ ومعمولُه الذي ليس بظرفٍ ولا جارٍّ ومجرور بين (ليس) واسمها .

* وجمهور البصريين يأبون ذلك ويخرجون البيتين بما يتفق وما ذهبوا إليه .

* فقوله: **بما كان إياهم عطية عودا**، يحتمل :

١- أن يكون اسم (كان) ضمير الشأن، وقوله (عطية) مبتدأ وجملة (عودا) في محل رفع خبره ، و(إياهم) مفعولٌ به لـ(عوّدا) كان متصلاً

(١)البيت من البسيط ، وهو لحميد بن ثور الأرقط ، وكان معدودا من بخلاء العرب ، نزل به قوم فأطعمهم تمراً، وتجده فى: الكتاب ٧٠/١ ، ١٤٧ المقتضب ١٠٠/٤ أمالي ابن الشجرى ٤٩٧/٢ إصلاح الخلل ١٥٢ شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٢/٣ شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٨/١ شرح الكافية الشافية ٤٠٧/١ البسيط ٢ / ٧٠٧ شرح ابن الناظم ٩٩ التذييل والتكميل ٢٤١/٤ المقاصد الشافية ١٩١/٢ شرح الأشموني ٣٧٦/١ الخزانة ٢٧٠/٩ المعرس : المنزل الذى ينزله المسافر آخر الليل .

والشاهد فيه قوله : وليس كل النوى يلقى المساكين " والبيت استشهد به الكوفيون على جواز الفصل بين (ليس) واسمها بمعمول الخبر (كل النوى) .

(٢)حكيت رواية البيت بالمثناة الفوقية في شرح ابن الناظم ٩٩ شرح ابن عقيل ٢٨٧/١ شرح الأشموني ٢٧٧/١

فلما تقدم انفصل عنه والتقدير : بما كان الأمرُ والشأنُ عطيةُ عودهم ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر (كان) فلم يتقدم معمولُ الخبر علي الاسم لأنَّ اسم (كان) جاء عقبها مباشرة . يقول ابن مالك:

ومُضْمَرَ الشَّأنِ اسماً انو إنْ وَقَع ∴ مُوهِمُ ما اسْتَبَانَ أنَّه امْتَنَع .

٢- ويحتمل أن تكون (كان) زائدة ، وجملة (عطية عودا) مبتدأ وخبر لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول (ما) أي : بالذي عطية عودهموه .

٣- ويحتمل أن يكون اسم (كان) ضميراً مستتراً يعود على (ما) الموصولة، وجملة (عطية عودا) في محل نصب خبر (كان) ، وجملة (كان واسمها وخبرها) لا محل لها صلة (ما).

٤- قالوا: ولئن سلَّمنا بما استدل به الكوفيون فإنَّ البيتَ من قبيل الضرورة ، والضرائرُ لا ينبغي أن يُعَوَّل عليها ولا يتجاوز بها عن موردها بل تحفظ ولا يقاس عليها[١].

*** وقوله : وليس كل النوي يلقي المساكين :**

يُحمَلُ على أنَّ اسم(ليس)ضمير الشأن، و(كل النوى) مفعولٌ به مقدمٌ لـ(يلقي) و(المساكين) فاعلٌ له وليس اسماً لـ(ليس) مؤخراً .

وبهذا لا يتم للكوفيين ما ذهبوا إليه؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال لم يتم به الاستدلال .

(١) أمالى ابن الشجرى ٤٩٧/٢ شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٨/١ شرح الكافية الشافية ٤٠٣/١ البسيط ٧٠٧/٢ التذييل والتكميل ٢٤٢/٤ المقاصد الشافية ١٩٤/٢ التصريح ١٩٠/١ .

*والراجحُ هو رأي جمهور البصريين القائل بمنع تقديم معمول الخبر على الاسم،ما لم يكن المعمولُ ظرفاً أو جارًّاً ومجروراً؛ لاتساع العرب فيهما .

يستوي في ذلك أن يتقدم المعمولُ وحده، أو يتقدم مع الخبر" إذ لا فرق بينهما في الحقيقة[1]" ؛ لأنك في كلتا الصورتين أوليت (كان) ما ليس معمولاً لها .

وهذا المنعُ ليس مختصًّاً ب(كان) وأخواتها "بل ينبغي ألاَّ يلي عاملاً من العوامل ما نصبَه غيرُه أو رفعَه، تقول: جاء زيدٌ راكباً فرسَكَ، ولو قلت: جاء فرسَكَ زيدٌ راكباً، لم يجز، وكذلك في باب (الظنّ) وباب (إنَّ) "[2]

ولهذا رمز ابن مالك للقاعدة بقوله:

ولا يلي العاملَ معمولُ الخبر....

فعبَّر بـ(العامل)، ولم يقل: ولا يلي (كان)، أو(ذا الفعل) ونحو ذلك مما يُعطي الاختصاصَ بـ(كان) وأخواتها، بل أتى بلفظٍ يعمُّ عواملَ المبتدأ والخبر وغيرهما تنبيهاً على اتحاد الحكم في الجميع .

(١) المقاصد الشافية ١٩٢/٢ .

(٢) التذييل والتكميل ٢٣٨/٤-٢٣٩ .

٢ــ تقديم خبر (ليس) عليها .

(ليس) فعلٌ جامدٌ من أخوات (كان) وقد اتفق النحويون على جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها . حكى ذلك السيرافي فقال:" ولا خلاف بينهم في جواز تقديم الخبر على الاسم بعد (ليس) كقولك: ليس قائماً زيدٌ "[١] لكنهم اختلفوا في تقديم الخبر على (ليس) نفسها .

فذهب متقدمو البصريين وجماعةٌ منهم السيرافي والفارسي وابنُ عصفور إلى جواز ذلك .

يقول الفارسي:" وهكذا خبرُ (ليس) في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياسُ، فتقول: منطلقاً ليس زيدٌ".[٢]

وذهب إلى منعِهِ الكوفيون ووافقهم المبرد وجماعةٌ منهم ابنُ السَّراج وعبد القاهر الجرجاني وابنُ مالك وأكثر المتأخرين[٣] .

*واستدلَّ القائلون بجواز التقديم بالسماع والقياس .

-أما السماع: فمنه قوله تعالى:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٤] فـ(يوم يأتيهم) ظرفٌ متعلقٌ بخبر (ليس) وهو (مصروفاً) وقد تقدَّم على (ليس)، وتقديمُ المعمولِ يؤذنُ بتقديم العامل؛ لأنَّ المعمول لا يقعُ إلاَّ حيث يصحُّ أنْ يقع عاملُهُ .

---

(١) شرح السيرافي ٣٠٠/١ ط/ دار الكتب العلمية .

(٢) الإيضاح ١٠١ يريد:أنها مثل (كان) في جواز تقديم المنصوب على المرفوع، وعلى الفعل نفسه. وينظر في رأيهم أيضاً شرح السيرافي ٣٠٠/١ شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/١ .

(٣) ينظر في رأيهم: الأصول ٩٠/١ المقتصد ٤٠٨/١ الإنصاف ١٣٨/١ شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١ شرح الكافية للرضي٢٠١/٤ ارتشاف الضرب١١٧١/٣

(٤) سورة هود من الآية ٨ .

-وأما القياس: فاستدلوا بأنَّ(ليس) قد صحَّ تصرُّفها في معمولها بتقديم خبرها على اسمها، وإذا كان هذا جائزاً باتفاق فلْيجُزْ تقديمُه على (ليس) نفسِها قياساً .

فإنَّ (ليس) فعلٌ، فلها الحقُّ في العمل بحكم الأصالة، ثم هي وإن كانت غير متصرفة في نفسها قد وُجِدَ لها بعضُ التصرُّف حيثُ يصحُّ تقييدُ خبرِها بالزمن، فتنفي بها الماضي و الحال والمستقبل، فتقول: ليس زيدٌ قائماً أمس، أو الآن، أو غداً .

واستغنت العربُ بذلك عن تصرُّفها في نفسها، فصارت كأنها متصرفة .[1]

*واستدل القائلون بمنع تقديم خبر (ليس) عليها بما يلي:

١-أنَّ (ليس) فعلٌ جامدٌ، لا يتصرَّفُ في نفسه، فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه.

يقول ابن السراج:"ولا يتقدَّمُ خبر (ليس) قبلها؛لأنها لم تتصرَّف تصرُّف (كان)؛ لأنك لا تقول منها: يفعل، ولا فاعل"[2]

٢- كما أنَّ لها شبهاً بـ(ما) النافية، و(ما) لها الصدارة، فلا يتقدم معمولُها عليها فكذلك (ليس) [3].

ولا يُعترض عليه بأنَّ (ليس) تخالف (ما) من جهة أنَّ (ليس) يجوز تقديم خبرها على اسمها، ويمتنعُ ذلك في (ما)، فلا يقال: ما قائماً زيدٌ.

---

(١) شرح ابن يعيش ٣٧٠/٤ شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١ البسيط ٦٧٨/٢ التذييل والتكميل ١٧٩/٤ .

(٢) الأصول ٩٠/١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١ شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ شرح الكافية للرضي ٢٠١/٤ التذييل والتكميل ١٨٠/٤ المقاصد الشافية ١٧١/٢ .

وإذا جاز أنْ تُخالفَ (ليس) (ما) في هذا فلا يُستبعد أنْ تخالفها في جواز تقديم الخبر عليها.

فإنَّه ليس من شرط المقيس أن يكون مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل يكفي وجودُ وجهٍ بينهما، و(ليس) قد أخذت شبهاً من (ما) وهو أنها لنفي الحال، كما أخذت شبهاً من (كان) وهو الفعلية.

وحيثُ إنَّ (كان) يجوز تقديمُ خبرها عليها، و(ما) لا يجوز تقديمُ خبرها على اسمها فإعمالاً لشبهها بهما صار لـ(ليس) منزلةٌ بين المنزلتين، فجاز تقديمُ خبرِها على اسمِها؛ لأنها أقوى من (ما) بسبب فعليتها وحرفية (ما). ولم يجز تقديمُ خبرِها عليها؛ لأنها أضعفُ من (كان) بسبب جمودها وتصرُّف (كان) .[١]

*وقد أجابوا عن أدلة القائلين بجواز التقديم:

-أما السماع وهو قوله تعالى:﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ فإنه لا يتم الاستدلالُ به؛ لأنَّ المعمولَ قد يقع حيث لايقع عاملُه، نحو: أمَّا زيداً فاضربْ، وعَمْراً لا تُهِنْ، وحقَّكَ لن أُضَيِّعَ . فكما لم يلزم من تقديمِ معمولِ الفعل بعد (أمَّا) تقديمُ الفعل، ولا من تقديم معموليْ المجزوم والمنصوب على (لا، لن) تقديمُهما عليهما، كذا لا يلزمُ من تقديمِ معمولِ خبر (ليس) عليها تقديمُ الخبر [٢].

*كما أنَّ الظرفَ في الآية يحتملُ وجوهاً أخرى، منها:

– أن يكون متعلِّقاً بفعلٍ مضمرٍ تقديره: يعرفون يوم يأتيهم .

(١) المقتصد ٤٠٨/١ الإنصاف ١٤٣/١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك٣٥٤/١ البسيط ٦٧٧/٢ شرح الكافية للرضي ٢٠١/٤ التذييل والتكميل١٨١/٤ المقاصد الشافية ١٧٥/٢ .

– ويحتمل أن يكون (يوم) مرفوعاً بالابتداء، خبره (ليس) وما بعدها، لكنه بُنِيَ على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما في قراءة ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1] بفتح (يوم).

*وأجابوا عن القياس بأنَّ كون(ليس) فعلاً يدلُّ فقط على جواز إعمالِها عَمَلَ الفعل، ولا يدلُّ على تصرُّفها في معمولها بالتقديم، بل الذي يدلُّ على ذلك تصرُّفه في نفسه، و(ليس) فعلٌ غير متصرِّف في نفسه، فلا يُتَصَرَّف في معموله.

قالوا: فنحن عملنا بمقتضى الدليلين، فأثبتنا لها أصل العمل؛ لوجود أصل الفعلية، وسلبناها وصف العمل وهو التقديم؛ لفقد وصف الفعلية وهو التصرُّف، فاعتبرنا الأصلَ بالأصل، والوصف بالوصف .

*ولا تخفى رجاحةُ مذهب القائلين بمنع تقديم خبر (ليس) عليها، وقوةُ أدلتهم ولذلك قال عنه الإمام عبد القاهر:" إنه مذهبٌ قد بلغ النهاية في السداد".[2]

ووصف الأنباري أدلتهم بأنها "في غاية الوضوح والتحقيق ".[3]

(١) سورة المائدة من الآية ١١٩ وفتح (يوم) هي قراءة نافع والأعرج. السبعة لابن مجاهد ٢٥٠ .
(٢) المقتصد ٤٠٩/١ .
(٣) الإنصاف ١٤٣/١ .

٣ــ تقديمُ خبر (مازال) وأخواتها عليها .

من أخوات(كان): زال، وبرح، وفتئ، وانفك. وهي تعملُ بشرط أنْ يسبقها نفيٌ أو شبهُ نفي.

ومع اتفاق النحويين على جواز تقديم خبرها على اسمها، فتقول: مابرح قائماً زيدٌ، إلاَّ أنهم اختلفوا في تقديم خبرها عليها.

-فذهب البصريون إلى منعِ تقديمِ خبرِها عليها إذا كانت منفيةً بـ(ما)، وعمَّموا الحكم فقالوا: يستوي في ذلك أن يكون الفعلُ المنفيُّ بـ(ما) تامَّاً أو ناقصاً، كان النفيُ شرطاً في عمله أو لا . فمنعوا أن تقول: طَعَامَك ما أَكَلَ زيدٌ، وقائماً مازال بكرٌ،" فالمانعُ ليس أنفُس هذه الأفعال، إنما المنعُ من جهة حرفِ النفيِ المقرونِ بها، وهي في هذا وغيرها سواء"(١).

-وذهب االكوفيون -ما عدا الفراء- وابنُ كيسان إلى جواز التقديم مطلقاً .

- وذهب الفراءُ إلى منع التقديم مطلقاً .

*واستدلَّ البصريون على ما ذهبوا إليه من منعِ تقديم الخبر إذا كان الفعلُ منفياً بـ(ما) دون غيرها من أدوات النفي بأنَّ (ما) هي أمُّ حروف النفي، ولها الصدارة؛ حيثُ يُستأنف بها النفيُ، ويُتَلَقَّى بها القَسَمُ، فجَرَتْ في ذلك مَجرى حروف الشرط والاستفهام والنداء، وحروفُ الصدارة لا يُقَدَّمُ عليها ما في خبرها .

(١) البسيط ٦٧٤/٢ وينظر أيضاً المقاصد الشافية ١٦٦/٢ .

أمَّا إذا كان النفيُ بغير (ما) نحو: لم، ولن، ولا، فلا يمتنعُ التقديم؛ لأنها فروعٌ على (ما)، وتستعمل في مواضع لا يصحُّ فيها (ما) .[1]

يقول ابن مالك:"وإذا نُفِيَ الفعلُ في هذا الباب وغيرِه بـ(ما) لم يتقدَّم معمولُه عليها؛ لأنَّ (ما) النافية لها صدرُ الكلامِ، ولذلك لم تُعَامل معاملة (لا) فتتوسط بين جارٍّ ومجرور، أو جازمٍ ومجزوم كما تتوسط (لا)،فلا يقال: جئتُ بـ(ما) شيءٍ، وإنْ ما تفعلْ فعلتُ، كما يقال: جئتُ بلا شيءٍ، وإلاَّ تفعلْ فعلتُ ....."[2]

وقال الشاطبي:"دلَّ هذا الكلامُ على أنَّ غير (ما) من أدوات النفي ليس لها ذلك الحكمُ، بل يجوز تقديمُ أخبارها عليها، كـ(لا، ولن، ولم) فتقول: قائماً لا يكون زيدٌ، وفاضلاً لم يزلْ أخوك، وعالماً لن يصيرَ زيدٌ، وكذلك سائرُها.....وهو صحيحٌ؛ فإنَّ هذه الحروف- ما عدا (ما)- لم تستحق أن يكون لها صدرُ الكلام "[3]

-وقد ذكر أبو حيان أنه "يحتاجُ في إثبات ذلك إلى سماعٍ من العرب، ومما استُدِلَّ به لذلك قولُ الشاعر:

وَرَجِّ الفَتَى لِلخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَه .:. عَلَى السِّنِّ خَيْرَاً لا يَزَالُ يَزِيْدُ[4] "[5]

---

(١) المقتصد ٤٠٧/١ الإنصاف ١٣٦/١ التبيين٣٠٢ شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٧٧٤/٢ شرح ابن يعيش ٣٦٨/٤ البسيط ٦٧٤/٢ شرح الكافية للرضي ٢٠١/٤ المقاصد الشافية ١٦١/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ .

(٣) المقاصد الشافية ١٦١/٢ .

(٤) البيت من الطويل وهوللمعلوط بن بدل القريعي، وتجده في الكتاب ٢٢٢/٤ سر صناعة الإعراب٣٧٨ التبيين ٣٠٣ شرح الكافية الشافية٣٩٨/١ التذييل والتكميل ١٧٥/٤ شرح الأشموني ٣٦٩/١ التصريح ١٨٩/١ .

ووجه الاستشهاد به أنَّ (خيراً) منصوبٌ بـ(يزيد)، ويزيد: خبرٌ لـ(يزال) وتقدُّم المعمول مؤذنٌ بتقدُّم العامل، فكما جاز تقديم (خيراً) يجوز تقديم (يزيد) على (يزال) وهو منفي بـ(لا) .

(٥) التذييل والتكميل ١٧٥/٤ .

ومنه أيضاً قول الشاعر:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِماً لَنْ أَبْرَحَا ∴ بِمِثْلِ أو أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى.(١)

*واستدلَّ الكوفيون- عدا الفراء- وابنُ كيسان على ما ذهبوا إليه من أنَّ (زال) وأخواتها يجوز تقديم أخبارها عليها مطلقاً بأنَّ تقدُّم حرف النفي لازمٌ لهذه الأفعال؛ إذ هو شرطُ عملِهاأ فتنزَّلَ منها منزلة الجزء من الكلمة، وصار كبعض حروفها، فكأنك لم تُدخِل على الفعل شيئاً يمنع تقديم معموله عليه .

بالإضافة إلى أنَّ هذه الأفعال وإن كانت منفيةً في اللفظ فإنها موجبةٌ في المعنى، وكما أنَّ الفعلَ إذا كان موجباً يتقدَّمُ معموله عليه فكذلك هنا .(٢)

والكوفيون لا يرون لـ(ما) الصدارة، وإن كان ابنُ كيسان يوافق البصريين في استحقاقها الصدارة .

-وقد أُجيب عن لزوم النفي لهذه الأفعال بأنه"مُقوٍّ لمنعِ التقديم؛ لأنَّ المانعَ إن كان غير لازم كان أضعف منه إذا كان لازماً "(٣)

-وعن تغيُّر معناها إلى الإثبات أجيب بأنَّ بأنَّ عُرُوض المعنى لايُغيِّر له الحكمُ، فإنَّ لفظ النفي باقٍ والاعتبارُ به، فما بالُكَ ومعنى النفي باقٍ

(١) من الرجز لم أقف على نسبته، وتجده في شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٣ شرح الأشموني ٣٦٩/١ .

والشاهد فيه (فهائماً لن أبرحا) حيث تقدَّم خبر (أبرح) وهو (هائماً) عليها وهي منفيةٌ بـ(لن) .

(٢) شرح السيرافي ٣٦٢/٢ الإنصاف ١٣٤/١ التبيين٣٠٤ شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٧٧٤/٢ شرح ابن يعيش ٣٦٨/٤ شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/١ البسيط ٦٧٥/٢ شرح الكافية للرضي ٢٠٠/٤ التذييل والتكميل ١٧٦/٤ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/١ .

أيضاً بدليل تغيُّر معنى الفعل، ولولاه لم يصر الكلامُ مثبتاً بمعنى الدوام .[١]

*ومع أنَّ الفراء يوافق البصريين في منع تقديم الخبر المنفي بـ(ما) على (ليس)إلاَّ أنه بقي على أصله في المنع ولم يفرِّق بين (ما) وغيرها من حروف النفي .

يقول ابن مالك:"ومَنَع الفراءُ مطلقاً تقديم خبر (زال) وأخواتها، فلا يُجِيزُ: عالماً لم أزلْ، ولا: عالماً مازلتُ، وكذا لو نفيت بـ(لن، أو أنْ)، ذكر ذلك في كتاب الحدود "[٢]

ومذهب البصريين في هذه المسألة هو الأرجحُ بالسماعِ الوارد في أدلتهم وبالقياس، فإنَّ تقديمَ الخبر هنا مسألةٌ لفظيةٌ، ولفظُ النفيِ الذي يستحق الصدارة وهو (ما) باقٍ، والعربُ إنما تلحظُ لفظ (ما) لا معناها في التقديم ، فتقول: ما ضربتُ غيرَ زيدٍ، ولا تقول: غيرَ زيدٍ ما ضربتُ، وإن كان الضربُ في حق (زيد) موجباً .[٣]

(١) الإنصاف ١٣٧/١ اللباب ١٦٨/١ شرح الرضي ٢٠١/٤ تمهيد القواعد ١١١٨/٣ .

(٢) أورده ناظر الجيش في تمهيد القواعد ١١١٩/٣ وذكر المحقق أنه سقطٌ من النسخة المطبوعة من شرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/١ التذييل والتكميل ١٧٦/٤ .

٤- تقديمُ خبر (ما) الحجازية أو معموله على اسمها .

ألحقَ الحجازيون (ما) النافية بـ(ليس) في العمل؛ لشبهها بها في أنهما حرفَيْ نفيٍ، والنفيُ بهما محمولٌ على الحالِ مالم يقترن بالكلام ما يُخرجه عن ذلك، ودخولُهما على المبتدأ والخبر . وبلغتهم نزل القرآن الكريم ومنه قوله تعالى:﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾(١)﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾(٢)

ولمَّا كان إعمالُ (ما) ليس بحكم الأصالة وإنما بالحمل على (ليس) لشبهها بها اشترط العلماءُ لإعمالها شروطاً منها:ألاَّ يقترن اسمُها بـ(إنْ) النافية، وألاَّ ينتقض نفيُ خبرها بـ(إلاَّ)

الثالث وهو المقصود هنا: مراعاةُ الترتيبِ بين معمولَيْها، فلا يتقدم خبرُها على اسمِها. فإنْ تقدَّم بطل عملُها، وصارت مهملةً كما في لغة بني تميم (٣) .

-يقول سيبويه:" فإنْ قلت: ما منطلقٌ عبدُالله، أو: ما مسيءٌ مَنْ أعتبَ، رفعتَ، ولا يجوزُ أنْ يكون مقدَّماً مثله مؤخَّراً، كما أنه لا يجوز أنْ تقول: إنَّ أخوك عبدَ الله، على حدِّ قولك: إنَّ عبدَالله أخوك؛ لأنها ليست بفعلٍ، وإنما جُعِلتْ بمنزلته، فكما لم تتصرَّف (إنَّ) كالفعل كذلك لم يجُزْ فيها كُلُّ ما يجوز فيه، ولم تقوَ قوته، فكذلك (ما) "(٤)

---

(١) سورة يوسف من الآية ٣١ .

(٢) سورة المجادلة من الآية ٢ .

(٣) بنو تميم يهملونها؛ لفقدان شرط العمل للحرف، وهو الاختصاصُ، إذ يليها الاسمُ تارةً نحو: ما زيدٌ قائمٌ، والفعلُ أخرى نحو: ما يقوم زيدٌ، ولا تتحمَّلُ ضميراً . قال سيبويه:" وهو القياسُ؛ لأنه ليس بفعلٍ، وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمارٌ ". الكتاب ٥٧/١ .

(٤) الكتاب ٥٩/١ .

-ويقول المبرد:" وأهلُ الحجازِ إذا أدخلوا عليها ما يوجبُها، أو قدَّموا خبرها على اسمها، ردُّها إلى أصلها فقالوا: ما زيدٌ إلاَّ منطلقٌ، وما منطلقٌ زيدٌ؛ لأنها حرفٌ لا يتصرّف تصرُّف الأفعال، فلم يقو على نقض النفي بـ(إلاَّ) كما لم يقو على تقديم الخبر...."(١)

وحكى ابنُ الشجري الإجماعَ على ذلك فقال:" أجمعت العربُ على تركِ إعمالها إذا قدَّموا الخبرَ على المُخْبَر عنه أو نقضوا النفي بـ(إلاَّ) فقالوا: ما قائمٌ زيدٌ، وما زيدٌ إلاَّ قائمٌ "(٢)

*وعلَّة إبطال عملها هنا أنَّ تقديمَ الخبر على الاسمِ تصرُّفٌ في المعمولِ، وهو مُؤْذِنٌ بقوة العامل، و(ما) عاملٌ ضعيفٌ؛ من جهة الحرفية، ومن جهة مخالفة القياس، إذ كان الأصلُ فيها ألاَّ تعمل لاشتراكها بين الأسماء والأفعال، فلم تبلغ من القوة ما يجعلها تتصرَّفُ في معمولها كالأفعال.

ولأنه لو جاز تقديمُ خبرها على اسمها، وهي فرعٌ على (ليس) التي يجوز فيها ذلك لزم منه مساواة الفرع للأصلِ، وهو ممتنعٌ (٣).

* وكذلك يبطُل عملُها إذا تقدَّم معمولُ الخبر على الاسم، نحو: ما طَعَامَك زيدٌ آكلٌ، خلافاً لابن كيسان(٤) فإنه أجاز إعمالها مع تقدُّم المعمول؛ لأنَّ معمول الخبر لا يقعُ إلاَّ حيثُ يجوز أنْ يقع عاملُه،

(١) المقتضب ١٨٩/٤ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي ١٨٧/٢ شرح ألفية ابن معط ٨٨٨/٢ المقاصد الشافية ٢٢٣/٢ .

(٤) ينظر في رأيه ارتشاف الضرب ١١٩٩/٣ شرح الأشموني ٣٩٢/١ .

فتقديمُه كتقديم العامل، ولو تقدَّم الخبرُ لكان مرفوعاً وبَطَلَ عملُها، فكذلك إذا تقدَّم معمولُه .

*واستثنى العلماءُ من ذلك أن يكون الخبرُ أو معمولُه ظرفاً أو شبهه، فإنه لا يبطُلُ عملُها مع تقدُّمه على اسمها، فتقول: ما عندك زيدٌ، وما في الدار رجلٌ. ويكون الظرفُ والجار والمجرور في موضع نصبٍ في مذهب أهلِ الحجاز . ومنه قوله تعالى:﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾(١) فـ(حاجزين) خبر (ما) وهو منصوب، فثبت أنها حجازية، وقد فُصِلَ بينها وبين اسمها بمجرور وهو(منكم) .

وقد ذكر ابنُ مالك أنه:" لو كان معمولُ الخبرِ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً لم يبطُلْ عملُها كقولك: ما عندك زيدٌ مقيماً....."(٢)

*وما ورد مما ظاهره إعمالُها وقد تقدم خبرُها على اسمِها، وهو غيرُ ظرفٍ أو جار ومجرور، نحو قول الفرزدق:

فَأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم .·. إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ .(٣)

فقد أوَّله النحويون تأويلاتٍ عِدَّة:

---

(١) سورة الحاقة آية ٤٧ .

(٢) شرح التسهيل ٣٧٠/١ .

(٣)البيت من بحر البسيط و وهو للفرزدق ، ديوانه ١٨٥/١ وتجده في " الكتاب ٦٠/١ المقتضب ١٩١/٤ النكت ١٩٥/١ شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٣/١ شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١ شرح الكافية الشافية ٤٣٣/١ شرح ألفية ابن معط ٨٨٨/٢ شرح الرضى ١٨٥/٢ رصف المباني ٣١٢ التذييل والتكميل ٢٦٦/٤ المساعد ٢٨١/١ شرح الأشموني ٣٩٠/١ الجني الداني ٣٢٤ المقاصد الشافية ٢٢٢/٢ التصريح ١٩٨/١ خزانة الأدب ١٣٣/٤ . أصبحوا : بمعنى صاروا .

والشاهد فيه : قوله " وإذ ما مثلهم بشر " حيث يفيد ظاهره أن خبر " ما " تقدم على اسمها .

-فمنهم مَنْ جعله شاذاً؛ لندرته، وهو سيبويه حيث يقول عن مثله :"وهذا لا يكادُ يُعْرَف"(١) فنفى المقاربة، والمقصودُ نفيُ المعرفة .

-وذهب المازني والمبرد إلى أنَّ(مثلَهم) منصوبٌ على أنه حالٌ، والخبرُ محذوفٌ تقديره: في الوجود، والمعنى: ما بشرٌ في الوجودِ مثلَهم، والخبرُ المحذوف هو العاملُ في الحال.

فيقول المبرد عن البيت :" فالرفعُ الوجهُ، وقد نصبه بعضُ النحويين وذهب إلى أنه خبرٌ مقدَّمٌ. وهذا خطأٌ فاحشٌ، وغلطٌ بيِّنٌ، ولكن نصْبَه يجوز على أنْ تجعلَه نعتاً مقدَّماً وتُضمر الخبر، فتنصبه على الحال، مثل قولك: فيها قائماً رجلٌ"(٢)

-ومنهم مَنْ ذهب إلى أنه غلطٌ من الفرزدق؛ لأنه تميميٌّ أراد أنْ يتكلَّم بلغة الحجازيين، ولم يعرف شرطها عندهم .

- وذهب ابنُ عصفور وغيرُه إلى أنَّ (ما) هنا تميميةٌ لا عملَ لها، و(مثل) خبرٌ للمبتدأ (بشر)، وحقُّه الرفعُ إلاَّ أنه بُنِيَ على الفتح لإضافته إلى مبني وهو الضميرُ.

وهذا الوجهُ هو أقربُ الأقوال إلى الصوابِ لسلامته مما ورد على غيره من وجوه ردٍّ (٣).

---

(١) الكتاب ٦٠/١ .

(٢) المقتضب ١٩١/٤-١٩٢ .

(٣) ينظر في هذه التأويلات وما ورد على بعضها من وجوه اعتراض: شرح التسهيل لابن مالك٣٧٣/١ شرح الجمل لابن عصفور٥٩٣/١ التذييل والتكميل ٢٦٧/٤ شرح الرضي ١٨٥/٢ شرح الأشموني ٣٩٠/١ خزانة الأدب ١٣٣/٤ .

٥- تقديمُ خبر (إنَّ) وأخواتها على اسمها .

من الأحرف الناسخة (إنَّ) وأخواتها، وعملتْ لشبهها بـ(كان) في الاختصاص بالمبتدأ والخبر، والاستغناء بهما [١]

ونظراً لأنَّ عملها ليس بحكم الأصالة، إنما لشبهها بـ(كان) كان لهذه الفرعية آثارٌ منها:

لزومُ الترتيبِ بين معموليها، فلا يجوز تقديمُ خبرِها على اسمِها وهو غيرُ ظرفٍ أو جار ومجرور؛ لأنَّ التصرُّف في المعمول دليلٌ على قوة العامل، وهي ضعيفةٌ لفرعيتها، فلا يُتَصَرَّف في معمولها .[٢]

فقد ذكر المبرد أنها " في القوة دون الفعل"[٣] ولذلك " لا يجوز فيها التقديمُ والتأخير؛ لأنها لا تتصرَّف، فيكون منها (يفعلُ) ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة والمصادر، فلذلك لزمت طريقةً واحدةً؛ إذ لم تبلغ أن تكون في القوة كما شُبِّهتْ به" [٤]

وقال عنها ابنُ مالك في ألفيته :

وَرَاعِ ذا الترتِيْبَ إلاَّ في الذي .:.كـ: ليتَ فيها أو هُنَا غيرَ البَذِي .[٥]

والترتيبُ المشارُ إليه هو الترتيبُ بين معمولَيْها، فلا يجوز أنْ تتقدم أخبارُ هذه الحروف على اسمها، فلا تقول: إنَّ قائمٌ زيداً، ونحو ذلك، إلاَّ إذا كانت ظرفاً أو جارَّاً ومجروراً ، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٨/٢ شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٢/١ المقاصد الشافية ٣٠٥/٢ .

(٢) التذييل والتكميل ٣٤/٥ توضيح المقاصد ٥٢٤/١ المقاصد الشافية ٣١٥/٢ .

(٣) المقتضب ١٠٨/٤ .

(٤) المرجع السابق ١٠٩/٤ .

(٥) باب (إنَّ) وأخواتها .

وَجَحِيمًا﴾[1] ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾[2]؛ لأنَّ الظرف والجار والمجرور يتوسَّع فيهما مالا يتوسع في غيرهما، فلم يمتنع تقديمُهما على الاسم بعد هذه الأحرف .

*كما ذكر العلماءُ علةً أخرى لمنع تقديم الخبر وهي أنهم قصدوا من إعمالِ هذه الأحرف نصبَ الاسمِ ورفعَ الخبرِ التنبيهَ على فرعيتها عن (كان) التي ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، فلو جاز توسُّط الخبرِ على كلِّ حالٍ لكان ذلك بصورة ما أرادوا الخروجَ عنه، فكأنه عَوْدٌ إليه، ومن عادتهم أنهم إذا تركوا شيئاً لا يعودون إليه، فالتزموا التأخير في الخبر لذلك .[3]

قال ابن مالك:" وقد تقدَّم بيانُ موجِب تقديم منصوب هذا الباب وتأخيرِ مرفوعِه، فلا يجوزُ الإخلالُ بمقتضاه . فإنْ كان الخبرُ ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمُه؛ لأنه في الحقيقة معمولُ الخبرِ، وكان حقُّه ألاَّ يتقدَّم على الاسم كما لا يتقدم الخبرُ، إلاَّ أنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرور يتوسَّع فيهما ما لا يتوسَّع في غيرهما "[4]

(١) سورة المزمل من الآية ١٢ .

(٢) سورة الشعراء آية ٨ وتكررت كثيراً في السورة .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٨/٢ المقاصد الشافية ٣١٥/٢ التصريح ٢١٤/١ .

(٤) شرح التسهيل ١٢/٢ وينظر أيضاً التذييل والتكميل ٣٥/٥ المساعد ٣٠٩/١ .

٦- تقديمُ الحالِ على عاملِها في بعض صوره .

للحالِ مع عاملِها من حيث تقدُّمها عليه وتأخُّرها عنه ثلاثُ أحوال:

الحالة الأولى: وهي حالةُ الجوازِ، فيجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها، وتأخيرُها عنه، وذلك إذا كان العاملُ فعلاً متصرِّفاً، أو وصفاً مشابهاً له وهو اسمُ الفاعِلِ، واسمُ المفعول، والصفة المشبهة، ومنه قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[1]وقولك: باكياً زيدٌ مسافرٌ، ومجرَّداً زيدٌ مضروبٌ، وهذا تحملين طليقُ .

والحالة الثانية:أن تتقدم الحالُ عليه وجوباً،كما إذا كان لها الصدارة، نحو: كيف جاء زيدٌ؟

والحالة الثالثة:وهي المقصودة بالدراسة: أنْ تتأخر الحالُ عن عاملِها وجوباً، فيمتنع تقديمُها عليه، وذلك في مواضع:

١-أن يكون العاملُ فعلاً جامداً، نحو: ما أحسنه خطيباً؛ لأنَّ الفعلَ لجموده لا يتصرَّف في نفسه فلا يُتَصَرَّف في معمولِهِ بالتقديم عليه .

٢- أن يكون العاملُ وصفاً يشبه الفعلَ الجامدَ(وهو أفعل التفضيل) نحو: هو أفصحُ الناسِ خطيباً؛ لأنه لمَّا لم يقبل علامات الإعراب الفرعية للفعل انحطَّ عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، وجُعِلَ موافقاً للجامد .

٣- أن يكون العاملُ المتصرِّفُ مصدراً مقدَّراً بالفعلِ وحرفِ مصدريٍّ، نحو: سرَّني ذهابُك غازياً؛ لأنَّ معمول المصدر المقدَّر لا يتقدم عليه .

---

(١) سورة القمر آية ٧ .

٤- أن يكون العاملُ فعلاً مقروناً بلامِ الابتداء أو القسم، نحو: لَأصبرُ محتسباً، ولأقومنَّ طائعاً ؛ لأنَّ ما في حيِّز لام الابتداء والقسم لا يتقدم عليهما .

٥- أن يكون العاملُ اسمَ فعلٍ، نحو: نَزَالِ مسرعاً؛ لأنَّ معمول اسمِ الفعلِ لا يتقدم عليه .

٦- أن يكون العاملُ نعتاً، نحو: مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسُهُ مكسوراً سرجُهَا .

٧- أن يكون صلةً لـ(ال)أو لحرفٍ مصدريٍّ، نحو: أنت المصلِّي فذَّاً، ولك أن تنتفل قاعداً.

٨- أن يكون العاملُ عاملاً معنوياً، وهو كُلُّ جامدٍ ضُمِّنَ معنى الفعل دون حروفه، كـ(اسم الإشارة، وحرف التمني ليت، وحرف التشبيه كأنَّ، والظرف والجار والمجرور) نحو قوله تعالى:﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾[1] وقولك: ليت زيداً مقيماً عندنا، وكأنَّ زيداً راكباً أسدٌ، زيدٌ عندك جالساً، وخالدٌ في الدار منتظراً .

وقد ذكر الرضي علةَ منعَ تقديم الحال على عامله المعنوي فقال:إنما كان ذلك " لضعف مشابهة الفعل؛ لعدم موافقتها له في التركيب، وإذا ضَعُفَ نفسُ الفعلِ لعدم التصرُّف حتى لايتقدم عليه معمولُه كما في فعل التعجب، فلايقال: راكباً ما أحسنَ زيداً، فما ظنُّك بمثل هذه الجوامد "[2] وقال عنها ابن مالك:

وعامِلٌ ضُمِّنَ معنى الفعلِ لا ∴ حروفَه مؤخَّراً لنْ يعملا

(١) سور النمل من الآية ٥٢ .

(٢) شرح الكافية ٢٦٠/٢ .

كـــتلك، وليت، وكأنَّ ونَذر .·. نحوُ: سعيدٌ مستقرًّاً في هَجَر .[١]

*كلُّ هذه المواضع يجري منعُ تقديمِ الحال فيهاعلى عاملها باتفاقٍ بـــين النحويين عدا موضعاً واحداً أشار إليه ابنُ مالك في البيت الثاني وهو أن يكون العاملُ المعنويُّ ظرفاً أو جارًّاً ومجروراً مسبوقاً باســـمِ صـــاحب الحال، نحو: سعيدٌ مستقراً في هَجَر .

فإنَّ الإمام الأخفش[٢] يرى جواز تقديم الحال على عاملهـــا فـــي هـــذه الحالة، وتوسُّطها بين صاحب الحال والعامل، فيجوز عنده نحو: زيـــدٌ متَّكئاً في البيت .

واختاره ابنُ مالك مُقِرًّاً بقلة ما ورد منه وندرته حيث قال:

.....ونَذر .·. نحوُ: سعيدٌ مستقرًّاً في هَجَر.

وقال في شرح التسهيل:" فإن كان العاملُ المتضمنُ معنى الفعـــلِ دون حروفِه ظرفاً أو حرف جرٍّ مسبوقاً بم الحالُ له جازَ توسيطُ الحالِ عنـــد الأخفش.....وغيرُ الأخفشِ يمنعُ تقديمَ الحالِ الصريحة علـــى العامـــلِ الظرفيّ مطلقاً، والصحيحُ جوازُهُ محكوماً بضعفه "[٣].

–مع موافقتهما للنحويين في منع التقديم على صاحب الحال فـــي هـــذه الحالة، فلا يقال: مستقراً سعيدٌ في هَجَر [٤].

---

(١) الأفية باب الحال .

(٢) ينظر أي الإمام الأخفش في المحتسب٢٣٣/١ شرح التسهيل لابن مالك٣٤٦/٢ شرح ابن الناظم٢٤٠ ارتشاف الضرب١٥٩٠/٣ شرح الكافية للرضي٢٤/٢ المقاصد الشافية ٤٧٧/٣ منهج الأخفش الأوسط ٢١٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣٤٦/٢ .

(٤) يقول الإمام الرضي عن تقدُّم الحال على عاملها المعنوي إذا كان ظرفاً أو جارا ومجروراً:" وفي هذا خلافٌ، فسيبويه لا يجيزه أصلاً؛ نظراً إلى ضعف الظرف. وأجازه الأخفش بشرط تقدُّم المبتدأ على الحال، نحو: زيدٌ قائماً في الدار.....فأما مع تأخُّر المبتدأ فإنه وافق سيبويه =

واحتجَّ ابن مالك لذلك بالسماع فقال:" ومن شواهد إجازته قراءةُ بعض السلف:﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾(١)، وقولُ ابنِ عباس رضي الله عنهما: نزلت هذه الآية ورسولُ اللهِ متوارياً بمكةَ، وقولُ الشاعر:

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أدْرَاعِهم.: فيهم، ورَهْطُ ربيعةَ بنِ جُذَارِ(٢) " (٣)

وسيبويه وجمهورُ النحويين يسوُّون بين الصورتين، فيمنعون تقدُّم الحال على عاملِه المعنويّ إذا كان ظرفاً أو شبهه، سواء تقدَّمَ صاحبُ الحال، نحو: زيدٌ منتظراً في الدار، أو لا، نحو: منتظراً زيدٌ عندك.

وحجتهم في ذلك أنَّ الظرف والجار والمجرور عاملٌ ضعيفٌ؛ لِبُعدِ شبهه بالفعل فلم يقوَ أن يتصرَّف في معموله بالتقديم كما يتصرف في معمول الفعل. وأيضاً فالسماعُ فيما ورد بالتقديم نادر.

-يقول سيبويه:" واعلم أنه لا يقالُ: قائماً فيها رجلٌ. فإنْ قال قائلٌ اجْعَلْه بمنزلة: راكباً مرَّ زيدٌ ، وراكباً مرَّ الرجلُ. قيل له: فإنه مثله في القياس؛ لأنَّ (فيها) بمنزلة(مرَّ)، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من

=

في المنع، فلا يجوز: قائماً زيدٌ في الدار، ولا: قائماً في الدار زيدٌ، اتفاقاً ". شرح الكافية ٢٤/٢-٢٥ وينظر أيضاً المقاصد الشافية ٤٧٧/٣ .

(١) سورة الزمر من الآية٦٧ بنصب (مطويات) على الحال، وهي قراءة عيسى ابن عمر، وعاصم والحسن البصري . ينظر مشكل إعراب القرآن٢٦١/٢ مختصر شواذ القراءات ١٣٢ البحر المحيط٤٢٢/٧ .

(٢) البيت من الكامل وهو للنابغة الذبياني ديوانه ٥٥ وتجده في شرح التسهيل لابن مالك٣٤٦/٢ شرح ابن الناظم ٢٤٠ شرح الكافية للرضي٢٤/٢ توضيح المقاصد ١٥٨/٢ المقاصد الشافية ٤٧٨/٣ شرح الأشموني ٢٧٠/٢ .

رهط الرجل: أهله وعشيرته. محقبي أدراعهم: جاعلين دروعهم في الحقائب .

والشاهد فيه قوله: محقبي أدراعهم، حيث وقعت حالاً من (فيهم) وتقدمت عليه، وهو جار ومجرور .

(٣) شرح التسهيل ٣٤٦/٢ .

الفعلِ؛ لأنَّ (فيها) وأخواتها لا يتصرَّفنَ تصرُّف الفعلِ، ولـــيس بفعـــلٍ، ولكنهن أُنزِلْنَ منزلةَ ما يستغني به الاسمُ من الفعلِ، فأجْرِه كما أجرتْـــهُ العربُ واستحسنت ".(١)

-كما ذكر المبرد أنه " إن كان العاملُ غيرَ فعلٍ لم تكن الحالُ إلاَّ بعده، وذلك قولك: زيدٌ في الدار قائماً.....ولا يصلُحُ: قائماً في الـــدار زيـــدٌ، ولا: زيدٌ قائماً في الدار، ولا: قائماً زيدٌ في الدار؛ لمَّا أخَّرتَ العاملَ ولم يكن فعلاً لم يتصرَّف تصرُّف الفعلِ فينصبَ ما قبله"(٢).

ولا شك أنَّ مثل هذه التراكيب التي يتقدمُ فيها الحالُ على عاملِه المعنويّ وهوظرفٌ أو جارٌّ ومجرور قد وُجِدَتْ في كلام العرب، لكنها بلغت من القلة حدَّ النُّدرة – كما صرَّح ابنُ مالك نفسُه–وقال عنها سيبويه: " وهذا كلامٌ أكثرُ ما يكون في الشعر، وأقلُّ ما يكـــون فـــي الكـــلام"(٣) لـــذلك لا ينبغي القياسُ عليه، بل ما جاء منه مسموعاً يُحفظ ولا يقاسُ عليه .

(١) الكتاب ١٢٤/٢ .

(٢) المقتضب ٣٠٠/٤ وينظر أيضاً ١٧٠/٤ .

(٣) الكتاب ١٢٤/٢ .

٧- تقديمُ التمييز على عاملِهِ.

عاملُ التمييز يأتي على نوعين:

أحدهما: أن يكون فعلاً متصرفاً، نحو: طاب زيدٌ نفساً، وقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[١] ونحو ذلك .

والثاني: أن يكون فعلاً غير متصرِّفٍ أو غيرَ فعلٍ، نحو قوله تعالى:﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾[٢] وأكْرِمْ بزيدٍ أباً، وزيدٌ أفضلُ الناسِ أخاً، ولي ملءُ الإناء عسلاً، ونحو ذلك .

*وقد أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله في النوع الثاني.[٣]

فقال ابن مالك:"أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرِّفاً".[٤]

وذكر الرضي أنه:"لا يتقدَّمُ التمييزُ على عامله إنْ كان عن تمام الاسمِ اتفاقاً" [٥]

وعلَّل ذلك بضعف العامل فقال:" وإنما لم يتقدَّم؛ لأنَّ عاملَه اسمٌ جامدٌ، ضعيفُ العملِ، مشابهٌ للفعلِ مشابهةً ضعيفةً.....وأمَّا إذا كان عن النسبة، فإن كان عن الصفة المشبهة، أو أفعل التفضيل، أو المصدر، أو ما فيه معنى (أفعل) مما ليس من الأسماء المتصلة به .....فلا يتقدم

(١) سورة القمر آية ١٢ .

(٢) سورة الكهف آية ٥ .

(٣) ينظر في ذلك ارتشاف الضرب ١٦٣٥/٤ المقاصد الشافية ٥٥٢/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٣٩٨/٢ .

(٥) شرح الكافية ٧٠/٢ .

على عامله؛ لضعف الصفة والـــ(أفعل)، وما فيه من معنـــى الفعـــل، وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول "[١]

*واختلف النحويون عفي تقديم التمييز علـــى عاملـــه إذا كـــان فعـــلاً متصرفاً .

–فسيبويه لا يُجَوِّز ذلك، ويسوِّي بين النوعين في منع التقديم، وتابعـــه أكثرُ البصريين والكوفيين[٢]

فيقول سيبويه:"وقد جاء من الفعل ما قد أُنْفِذَ إلى مفعولٍ ولم يقْـــوَ قـــوةَ غيره مما قد تعدَّى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماءً، وتفقأت شحماً، ولا تقول: امتلأته، ولا: تفقأته..... ولا يُقَدَّمُ المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصفة المشـــبهة، ولا فـــي هـــذه الأسماء ؛ لأنها ليست كالفاعل، وذلك لأنه فعلٌ لا يتعدَّى إلى مفعـــول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدَّى إلى مفعول نحو: كسرتُهُ فانكســـرَ، ودفعتُهُ فاندفعَ، فهذا النحوُ إنما يكون في نفسه ولا يقعُ على شيءٍ "[٣]

–واستدلوا على ما ذهبوا إليه بالقياس؛ وذلك أنَّ الغالـــبَ فـــي التمييـــزِ المنصوبِ بفعلٍ متصرِّفٍ أن يكون الفاعلُ في المعنى، فإذا قلتَ: تصبب زيدٌ عرقاً، وتفقأ الكبشُ شحماً، فأصله: تصبب عرقُ زيد، وتفقأ شـــحمُ الكبش، ثم حُوِّلَ الإسنادُ ونُسِبَ الفعلُ إلى المضاف إليه لغرض المبالغة، ثم مُيِّزَ بذكر ما هو فاعلٌ في الأصلِ. وكما لا يجوزُ تقديمُ الفاعلِ على

(١) المرجع السابق ٧١/٢ .

(٢)ارتشاف الضرب ١٦٣٤/٤

(٣) الكتاب ٢٠٤/١–٢٠٥ .

الفعلِ منعوا تقديم التمييز-إذ كان هو الفاعلُ في المعنى- على الفعل .[١] -وأيضاً فإنَّ التمييزَ مبيِّنٌ لما قبله كالنعت، والنعتُ لا يتقدم على المنعوت فكذلك ما هو بمنزلته [٢].

*وقد ردَّ ابن مالك هذا الاحتجاج من ستة أوجه[٣] أجاب عنها جميعاً ابنُ الفخَّار[٤] وأوردها الشاطبي في شرحه على الألفية [٥].

*وذهب أبو عثمان المازني والمبرد من البصريين والكسائي من الكوفيين إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً ووافقهم ابنُ مالك وأبو حيان .

فيقول المبرد:"واعلمْ أنَّ التبيين إذا كان العاملُ فيه فعلاً جاز تقديمُه عليه؛ لتصرُّف الفعل فقلت: تفقأتُ شحماً، وتصببتُ عرقاً. فإن شئتَ قدَّمتَ فقلت: شحماً تفقأتُ، وعرقاً تصببتُ ..... وهذا رأيُ أبي عثمان المازني"[٦]

وقال ابن مالك:"ولا يُمنَعُ تقديمُ المميِّز على عامله إذا كان فعلاً متصرِّفاً، وفاقاً للكسائي والمازني والمبرد"[٧]

---

(١) ينظر الخصائص ٣٨٤/٢ المقتصد ٦٩٥/٢ الإنصاف ٢٢٢/١ اللباب للعكبري٣٠٠/١ شرح ابن يعيش ٤٢/٢ شرح ابن الناظم٢٥٣ المقاصد الشافية ٥٥٤/٣ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور٢٨٤/٢ شرح الكافية للرضي ٧١/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣٩٠/٢ .

(٤) شرح الجمل لابن الفخار ١٠٤١/٣-١٠٤٤ رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى بعنوان(أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل) للباحث/حمَّاد بن محمد الثمالي. إشراف د/ محمود الطناحي .

(٥) المقاصد الشافية ٥٥٦/٣-٥٥٨ .

(٦) المقتضب ٣٦/٣ .

(٧) شرح التسهيل ٣٨٩/٢. قال أبو حيان:" وهو الصحيح" ارتشاف الضرب ١٦٣٥/٤ .

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بالقياس والسماع .

أما القياسُ: فمن جهة أنَّ العامل فعلٌ متصرِّفٌ، فجاز تقديمُ معمولِهِ عليه قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرِّف (١).

وأما السماع: فاستندوا إلى صحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، ومنه قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بالفِرَاقِ حَبِيْبَهَا ∴ وَمَا كَانَ نَفْسَاً بالفِرَاقِ تَطِيْبُ .(٢)

وقول الآخر:

وَلَسْتُ إِذَا ذرْعَاً أَضِيْقُ بِضَارِعٍ ∴ ولا يائِسٍ عندَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ .(٣)

وقول الآخر:

أَنَفْسَاً تَطِيْبُ بِنَيْلِ المُنَى ∴ وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا .(٤)

وغير ذلك .

-وأجاب سيبويه والجمهور عن القياس بوجود فارقٍ بين التمييز وسائر الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرِّفٍ من جهة أنَّ هذه المنصوبات قد

---

(١) الإنصاف ٢٢١/١ اللباب للعكبري ٣٠٠/١ شرح التسهيل ٣٨٩/٢ شرح ابن الناظم٢٥٣.

(٢) البيت من الطويل واختلف في نسبته فقيل للمخبل السعدي، وقيل لأعشى همدان، وقيل لقيس بن الملوح وتجده في: المقتضب٣٧/٣ الأصول٢٢٤/١ الخصائص٣٨٤/٢ المقتصد٦٩٣/٢ الإنصاف٢٢١/١ شرح ابن يعيش٤٢/٢ شرح التسهيل لابن مالك٣٨٩/٢ شرح الجمل لابن عصفور٢٨٣/٢ شرح ابن الناظم٢٥٤ .

والشاهد فيه قوله (وما كان نفساً بالفراق تطيب) حيث استشهد به على تقديم التمييز على عامله المتصرف .

(٣) البيت من الطويل للأبي الهول الحميري، وتجده في أمالي ابن الشجري ٩١/١ شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢ شرح الكافية الشافية٧٧٧/٢ شرح ابن الناظم٢٥٤ المقاصد الشافية٥٥٣/٣ . والشاهد فيه كسابقه.

(٤)البيت من المتقارب لرجل من طيء، وتجده في شرح التسهيل لابن مالك٣٨٩/٢ المقاصد الشافية الشافية ٥٥٣/٣ شرح الأشموني٢٩٩/٢ التصريح ٤٠٠/١ . والشاهد فيه كسابقه.

استوفت فاعلَها لفظاً ومعنى، وبقي المنصوبُ فضلةً فجاز تقديمُه، بخلاف التمييز فإنه وإنْ استوفى الفعلُ فاعلَه لفظاً لكنه لم يستوفه من جهة المعنى، فلذلك لم يجز تقديمُه عليه كما لم يجز تقديمُ المرفوع .(١)

-وأجابوا عن السماع بأنَّ الذي اشتهر عند النحويين قولُ الشاعر: (وما كان نفساً بالفراق تطيب) وهي مقابلَةٌ برواية الزجاجي وغيره: وما كان نفسي بالفراق تطيبُ .

قال ابن جني:" فروايةٌ برواية، والقياسُ من بعدُ حاكمٌ "(٢)

قالوا: ولئن سلمنا بصحة هذه الشواهد فهي من الناد، الذي لاحُجَّة فيه .

وهذا هو الرأيُ الراجحُ فإنَّ التمييز كثيرٌ في الكلام، ومع كثرته لم يرد مقدَّماً في موضعٍ من النثر، وما ورد منه جاء في الشعر- وهو بابٌ واسعٌ للضرورة- في شواهد معدودة، فلا يُحتجُّ بها في مواجهة القياس، يؤيد ذلك أنهم أجمعوا على منع تقديم التمييز على عامله غير المتصرف ، مع أنه قد ورد مقدَّماً في الشعر للضرورة، ومنه قول الشاعر:

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَاراً مِثْلُهَا .:. قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا .(٣)

أراد: لم يُرَ مثلُها ناراً .

---

(١) ينظر الخصائص ٣٨٤/٢ المقتصد ٦٩٥/٢ الإنصاف ٢٢٣/١ شرح ابن يعيش ٤٢/٢ .

(٢) الخصائص ٣٨٤/٢ .

(٣) من الرجز ولم أقف على نسبته، وتجده في شرح التسهيل لابن مالك٣٩١/٢ شرح الكافية الشافية ٧٧٩/٢ شرح الجمل لابن عصفور٢٨٣/٢ شرح ابن الناظم٢٥٤ المساعد ٦٧/٢ شرح الأشموني ٢٩٩/٢ .

وأراد بالنار: التي تعد للضيفان .

والشاهد فيه قوله:(لم يُرَ ناراً مثلُها) والتقدير: لم ير مثلها ناراً، فقدم التمييز على عامله غير المتصرف للضرورة.

٨- تقديمُ معمولِ المصدرِ عليه .

المصدرُ يعملُ عملَ فعلِه الذي اشتُقَّ منه(تعدياً ولزوماً) إذا أمكنَ تقديره بـــ(أنْ والفعل) أو (ما والفعل)، فتقول: عجبتُ مِن قيامِك، ومن ضربك زيداً، ومن إعطائك الفقيرَ درهماً، ومن ظنِّك عمراً قائماً، ومن إعلامك زيداً عمراً منطلقاً.(١)

وذلك لأنه يشبه الفعلَ في أنَّ حروفه فيه؛ لأنَّ المصدرَ أصــلٌ والفعــل فرعه، كما يُشَارِكُهُ في الدلالة على الحَدَث، وأنه يكون للأزمنة الثلاثــة لأنه أصلٌ لكل واحدٍ منهما.(٢)

فإنْ لم يحسُن تقديره بـــ(أنْ والفعل) أو (ما والفعل) لم يعمل؛لأنَّ الأصلَ في العملِ الفعلُ، وإذا لم يصح تقديرُ الاسمِ بالفعلِ بطلَ شبهُهُ بـــه فلــم يعمل .

والمصدرُ الذي لايُقَدَّر بهما هو المصــدر المؤكِّــد نحو:ضــربتُ ضرباً، فلا يصحُّ في التقدير أنْ تقول: ضــربتُ أنْ ضَــرَبَ، وكــذلك المصدر المبيِّنُ للنوع كقولك: شربتُ شُرْبَ النَّهِمِ، والمبيِّن للعدد، نحو: ضربته ضربتين. فهذه لا تعملُ شيئاً.

ولمَّا كان المصدرُ فرعاً عن الفعلِ في العمل قَصُرَ عن درجته وخالفَه في بعضِ أحكامِهِ، ومنها:

أنَّ المصدرَ يمتنعُ تقديمُ معمولِهِ عليه، فلا تقول: زيداً إكرامُ عمروٍ خيرٌ له؛ وذلك لأنَّ المصدرَ العاملَ مؤولٌ بحرفٍ مصــدريٍّ مــع الفعــل، والحرفُ المصدريُّ موصولٌ، والجملةُ بعده صلةٌ له، فالمعمولُ من تمام

(١) شرح ابن يعيش ٧٣/٤ المساعد ٢٣٠/٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/٣ .

الصلةِ، وكما لا تتقدمُ الصِّلةُ أو شئٌ منها على الموصول لا يتقدمُ معمولُ المصدر عليه .(١)

فقد قال المبرد عن قولك:أعجبني اليومَ ضربُ زيدٍ عمراً، أنك" إنْ جعلتَ (اليومَ)نصباً بـ(أعجبني) فهو جيد، وإنْ نصبتَه بـ(الضرب) كان مُحَالاً؛ وذلك لأنَّ(الضربَ) في معنى (أنْ فَعَلَ) و(أنْ يفعل)، فمحالٌ أن يَنصِبَ ما قبله؛ لأنَّ ما بعده في صلته، ولا يعملُ إلاَّ فيما كان من تمامه، فيصيرُ بعضَ الاسمِ، ولا يُقَدَّمُ بعضُ الاسم على أوَّلِه".(٢)

*وإنْ جاء ما يوهمُ تقديمَ معمولِ المصدر عليه، نحو قول الشاعر:

ظَنُّهَا بِي ظَنَّ سُوءٍ كُلُّهُ .:. وبِهَا ظَنِّي عَفَافٌ وكَرَم .(٣)

وقول الآخر:

وبَعْضُ الحِلْمِ عندَ الجَهْـ .:. ـلِ للذلَّةِ إذْعَانُ .(٤)

فيخرِّجه النحويون على أنه معمولٌ لمصدرٍ محذوفٍ يفسِّره المذكورُ، والتقدير: وظَنِّي بها ظنِّي، وإذعانٌ للذلة إذعانُ، أو يُعدُّ هذا في النادر.

---

(١) شرح ابن يعيش ٨٢/٤ شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/٢ شرح الكافية للرضي ٤٠٦/٣ المساعد٢٣٣/٢ تمهيد القواعد ٢٨٣٦/٦ شرح الأشموني ٤٤٠/٢ .

(٢) المقتضب ١٥٧/٤ وينظر أيضاً ١٥١/١-١٥٢ .

(٣) البيت من الرمل، وهو لعمر بن أبي ربيعة ديوانه ١٩٦ وتجده في شرح التسهيل لابن مالك١١٣/٢ وتمهيد القواعد ٢٨٣٧/٦ . والشاهد فيه قوله (وبها ظنِّي) وفيه ما يوهم تقديم معمول المصدر عليه .

(٤) البيت من الهزج لسهل بن شيبان، وتجده في شرح التسهيل لابن مالك١١٤/٢ شرح الكافية الشافية ١٠١٩/٢ المساعد ٢٣٣/٢ وتمهيد القواعد ٢٨٣٧/٦ والشاهد فيه كسابقه

يقول ابن مالك عن المصدر:"ومعمولُهُ كصِلَةٍ في منعِ تَقَدُّمِهِ وفصْلِهِ، ويُضمَرُ عاملٌ فيما أوهمَ خلافَ ذلك، أو يُعَدُّ نادراً ".(١)

ومما يجدر ذكره هنا أنَّ منْعَ تقديم المفعول الصريح محلُّ اتفاقٍ بين النحويين، أمَّا تقدُّم الظرف وشبهه–كما في الشواهد السابقة– فقد منعَه أكثرُهم، لكنَّ الإمام الرضي لا يرى ذلك ويأبى تكلُّف التقدير؛ لأنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرور يُغتفرُ فيهما ما لا يُغتَفَرُ في غيرهما، ويعملُ فيهما رائحةُ الفعلُ، ولكثرة مجيئه مقدَّماً فقال: "وأنا لا أرى منعاً من تَقَدُّمِ معمولِهِ عليه إذا كان ظرفاً أوشبهَه، نحو قولك: اللهم ارزقني من عدوِّكَ البراءةَ، وإليك الفِرارَ، قال تعالى:﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾(٢) وقال﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾(٣) ومثلُهُ في كلامهم كثير وتقديرُ الفعلِ فيه تكلُّف، وليس كلُّ مؤوَّلٍ بشيءٍ حكمُهُ حكمُ ما أُوِّلَ به، فلا مانع من تأويلِهِ بالحرفِ المصدريِّ من جهة المعنى مع أنه لا يلزمُهُ أحكامه، بلى لا يتقدمُ عليه المفعول الصريح؛ لضعفِ عملِهِ، والظرفُ وأخوه يكفيهما رائحةُ الفعل...."(٤)

(١) نص التسهيل من شرح التسهيل لابن مالك ١١٣/٣ وينظر أيضاً المساعد٢٣٣/٢ تمهيد القواعد ٢٨٣٦/٦ شرح الأشموني ٤٤٠/٢

(٢) سورة النور آية ٢ .

(٣) سورة الصافات آية ١٢ .

(٤) شرك الكافية٤٠٦/٣–٤٠٧ .

٩- تقديمُ معمولِ فعل التعجب .

للتعجب صيغتان قياسيتان هما: ما أفعَلَه، وأفعِلْ به.

وهما فعلان جامدان، فلا يُستعمل من (ما أفعَلَه) مضارعٌ ولا أمر، ولا من (أفعِلْ به) ماضٍ ولا مضارع؛ ولهذا لزما طريقةً واحدةً مع معموليهما، وهي: أن يتقدم الفعلُ ويتأخر المعمول لزوماً، فيمتنعُ أن يتقدم المعمولُ على (ما) أو على فعل التعجب نفسه.

فلا يقال: زيداً ما أحسَنَ، ولا: بزيدٍ أحسِنْ ؛ لأنَّ الفعلَ إذا لم يتصرَّف في نفسه لم يُتصرَّف في معموله بتقديم ولا تأخير [١].

ذكر ذلك سيبويه فقال عن قولهم: ما أحسنَ عبدَ الله" ولا يجوزُ أنْ تُقَدِّمَ (عبد الله) وتؤخِّر (ما)، ولا تزيل شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه: ما يُحْسِنُ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا "[٢]

قال السيرافي:"وقول سيبويه**(ولا تزيل شيئاً عن موضعه)** إنما أراد: أنك تقدِّم (ما) وتوليها الفعلَ، ويكون الاسمُ المتعجَّب منه بعد الفعل"[٣]

هذا الترتيبُ مُلتَزَم، فقد حكى ابنُ مالك الإجماعَ على منع تقديم المعمول فقال:" وكذا لا يجوزُ بإجماعٍ تقديمُ المتعجَّب منه، نحو: ما زيداً أحسنَ، وبه أكْرِمْ؛ لأنَّ فِعْلَيْ التعجب أشبها الحروف بمنع التصرُّف فجريا مجراها في منع تقديم معمولها "[٤]

---

(١) شرح المقدم الكافية لابن الحاجب ٩٢٦/٣ ارتشاف الضرب٢٠٧٠/٤ شرح الكافية للرضي ٢٢٨/٤ المقاصد الشافية٤٩٩/٤ .

(٢) الكتاب ٧٣/١ .

(٣) شرح السيرافي ٣٥٧/١ ط/ دار الكتب العلمية

(٤) شرح التسهيل ٤٠/٣ وينظر أيضاً شرح الكافية الشافية١٠٩٦/٢ شرح ابن الناظم ٣٣١ شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٧/١ توضيح المقاصد ٨٩٩/٣ .

١٠ــ تقديم معمول الصفة المشبَّهة عليها .

الصفة المشبهَّةُ اسمٌ مشتقٌّ يدلُّ على ثبوت صفةٍ لصاحبها ثبوتاً عامَّــاً، وتعملُ عملَ اسم الفاعلِ المتعدِّي، فترفع نحــو: زيــدٌ حسَــنٌ وجهُــهُ، وتنصبُ نحو: زيدٌ حسَنٌ الوجهَ، وتجرُّ بالإضافة نحو: زيدٌ حسَنُ الوجهِ. كما تقول: زيدٌ ناجحٌ أخوه، وضاربٌ عمراً، وضاربُ الغــلامِ ؛ وذلــك لشبهها باسم الفاعل من جهة:

-أنهما تُؤَنَّث، وتُثَنَّى وتُجمَع، فتقول:(حَسَنٌ وحسنان وحسنون، وحســنة وحسنتان وحسنات) كما تقول: (ضاربٌ وضاربان وضاربون، وضاربةٌ وضاربتان وضاربات) .

-وأنها تدلُّ على حدثٍ ومَن قام به كما يدلُّ اسمُ الفاعل [١].

لكن جريانها مجرى اسم الفاعل ليس على إطلاقه، فإنَّ بينهما فروقاً في توابع العمل منها:

أنَّ اسم الفاعل يتصرَّف في معموله بالتقديم والتأخير، ويمتنع ذلك فــي الصفة المشبهة، فلا يجوز تقديم معمولها عليها، فتقــول: زيــدٌ حســنٌ الوجهَ، ولا يجوز: زيدٌ الوجهَ حسنٌ .

ذكر ذلك المبردُ فقال عنها:"واعلم أنَّ هذه الصفة لا يجــوزُ أنْ يتقــدَّمَ مفعولُها؛ وذلك أنها ليست كــ(الفاعل)في الحقيقة، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ ضاربٌ عمراً، وزيدٌ ضاربُ عمروٍ، وزيداً عمــروٌ ضــاربٌ، أنَّ الثاني عملَ في الأول، وأنَّ (ضارباً) صــار بمنزلــة (يضــربُ) فــي المعنى. ولو قلتَ: زيدٌ الحسنُ وجهاً، أو الحسنُ الوجهَ، لم يكن (الحسنُ)

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٦/١ شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٩٩٥/٢ .

عمل في (الوجه) شيئاً، وإنما الحُسْنُ في المعنى للوجه، فمن ثمَّ لم يجز أنْ تقول: وجهاً زيدٌ حَسَنٌ، ولا: زيدٌ وجهاً حَسَنٌ "(١)

وقال أبو حيان:"واتفقوا على أنها لا تعملُ مضمرةً ، ولا يتقدَّمُ معمولُها "(٢)

*وعلة ذلك أنَّ الصفة المشبهة فرعُ فرعٍ في العمل، فإنها عملت لشبهها باسم الفاعل الذي عمِلَ لشبهه بالفعل، وإذا كانت كذلك فإنها لا تقوى أنْ تلحق بالمشبه به؛ لأنه خلاف القاعدة في أنَّ الفروع تنحطُّ عن درجة الأصول .

لذلك يقول ابن مالك:"ولفرعيتها قَصُرَتْ عن عملها مراداً بها غيرُ الحالِ، وعن عملِها في متقدِّمٍ عليها، وعن عملِها في أجنبيٍّ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعملُ مراداً به الاستقبالُ كما يعملُ مراداً به الحالُ، ويعملُ في متقدمٍ عليه كما يعملُ في متأخرٍ عنه، ويعملُ في أجنبيٍّ كما يعملُ في سببيٍّ "(٣)

وذكر الشاطبي علةً أخرى وهي"أنَّ المنصوب في هذا الباب أصلُهُ الرفعُ، وهو فاعلٌ من جهة المعنى، فكما لا يجوز تقديمُ الفاعلِ على فعله، كذلك لا يجوزُ هنا تقدُّم (الوجه) على (حَسَن).....وأيضاً فإنَّ نصب (الوجه) هنا أشبهُ شيءٍ بالتمييز، حتى إنه إذا نُكِّرَ أُعربَ تمييزاً، والتمييزُ لا يتقدم على العامل فيه، فكذلك ما أشبهه "(٤)

(١) المقتضب ١٦٤/٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢٣٤٨/٥ وينظر أيضاً توضيح المقاصد ٨٧٧/٣ تمهيد القواعد٢٧٧٧/٦ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٥٨/٢ وينظر أيضاً شرح ابن الناظم ٣١٨ المقاصد الشافية ٤٠٤/٤ .

(٤) المقاصد الشافية ٤٠٣/٤-٤٠٤ .

ولا يخفى أنَّ الحديث هنا عن امتناع تقديم المعمول المنصوب، فإنَّ ذلك من الأوجه التي تفارق فيها الصفةُ المشبهة اسمَ الفاعل، وإلاَّ فإنَّ منْــعَ تقديمِ المعمول المرفوع أو المجرور ظاهرٌ؛ وذلك لأنَّ المرفوع فاعــلٌ، والفاعلُ لا يتقدم على عامله، والمجرور مضافٌ إليه، وهو لا يتقدم على المضاف .

١١- تقديمُ معمولِ اسم الفعلِ عليه .

اسمُ الفعلِ يكثُرُ أنْ يجيءَ بمعنى فعل الأمر، نحو: صَه بمعنى: اسْكُتْ، ومَه: اُكْفُفْ، وتَرَاكِ بمعنى:اُتْرُكْ. ويقلُّ أن يجيء بمعنى المضارع نحو: أُفٍّ بمعنى: أتضجَّرُ، وأوَّه بمعنى: أتوجَّعُ. وبمعنى الماضي نحو: شتَّان بمعنى: افترق، وهيهات بمعنى: بَعُدَ .

وهو في ذلك ينوبُ عن الفعلِ الذي هو بمعناه، ويعملُ عملَه تعديًّا ولزوماً .

فـ(صه، ومه) لازمان؛ لأنهما بمعنى فعلين لازمين، و(وحَذَارِ، وتَرَاكِ) متعديان، فتقول: حَذَارِ الشرَّ، وتَرَاكِ المعصيةَ؛ لأنهما بمعنى فعلين متعديين هما: احْذَر، واتْرُكْ .

لكنها لمَّا كانت فرعاً عن الفعل في العملِ قَصُرَتْ عن درجته وفارقته في بعض أحكامه ومنها: أنَّ معمولَ أسماء الأفعال يمتنعُ أنْ يتقدمَ عليها فلا يجوز: زيداً عليكَ، والمعصيةَ تَرَاكِ، وإنْ كان ذلك جائزاً في الفعلِ الذي تضمنت معناه، نحو: زيداً الزمْ، والمعصيةَ اترُكْ.

هذا مذهبُ البصريين وقال به الفراءُ من الكوفيين.

- يقول سيبويه:"واعلمْ أنه يقبُحُ أنْ تقول: زيداً عليكَ، وزيداً حَذَركَ؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبُحَ أنْ يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلاَّ أنْ تقول: زيداً، فتنصب بإضمارِكَ الفعلَ ثم تذكر (عليك) بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعلِ؛ لأنه ليس بفعلٍ، ولا يتصرَّف تصرُّف (الفاعل) الذي في معنى (يفعل) "[1]

(١) الكتاب ١/٢٥٢-٢٥٣ .

– وقال الفرآء:"وقوله ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[١] كقولك: كتاباً من الله عليكم. وقد قال بعضُ أهلِ النحو: معناه عليكم كتابَ الله، والأولُ أشبهُ بالصوابِ، وقلَّما تقولُ العربُ: زيداً عليكَ، أو زيداً دونك. وهو جائزٌ كأنه منصوبٌ بشيءٍ مضمرٍ قبله..... "[٢]

– وقال ابنُ مالك في ألفيته عن أحكام اسم الفعل:

وأَخِّرْ مَا لِذِي فيه العَمَل .

قال ابنُ الناظم:"يعني أنه يجبُ تأخيرُ معمولِ اسمِ الفعلِ، ولا يُسَوَّى بينه وبين الفعلِ في جوازِ التقديم والتأخيرِ، فتقول: أدركْ زيداً، وزيداً أدركْ، ولا تقول: دَرَاكِ زيداً ...."[٣]

وكما يتضح من كلام سيبويه فإنهم استدلُّوا على ما ذهبوا إليه من منع تقديم معمول اسمِ الفعلِ عليه بمخالفته للفعل من وجهين:

أحدهما: أنه لا يُشبه الفعلَ لفظاً؛ بسبب مخالفةِ بنائه لبناء الفعل " فهو ليس من أمثلة الفعل"، ولهذا لا يؤنَّث، ولا تلحقه ضمائرُ الرفعِ، ولا نون التوكيد، ولا أداة من أدوات الأفعال. وأيضاً لا يجري عليه في حركاته وسكناته كما يجري اسمُ الفاعلِ على الفعل المضارع " ولا يتصرف تصرُّف (الفاعل) الذي في معنى (يفعل)".

والثاني: هو جمُوده وعدم تصرفه في نفسه، فأسماء الأفعال التي وضعت للأمر لا يأتي منها الماضي ولا المضارعُ ولا اسمُ الفاعل ولا المفعول. وكذلك التي وضعت للخبر (الماضي والمضارع) فإنها لازمةٌ

(١) النساء من الآية ٢٤ .

(٢) معاني القرآن ٢٦٠/١ .

(٣) شرح ابن الناظم ٤٣٧ .

لما وضعتْ له دون تصرُّفٍ أو إتيانٍ لما سواه، ولهذا ضَعُفَتْ في العمل، وقَصُرَتْ عن درجة الفعلِ، فلم يُتَصَرَّف في معمولها بتقديمه عليها.(١)

*وذهب الكسائي(٢) إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، فيجوز عنده: زيداً عليك، وزيداً رويد، ونقل عن عامة الكوفيين.(٣)

واستدلوا على ماذهبوا إليه بالسماع والقياس:

أما السماع: فاستدلوا بقوله تعالى:﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ فـ(كتاب) مفعول به منصوب باسم الفعل الذي بعده (عليكم)، والتقدير: عليكم كتابَ الله، فقدَّم معمول اسم الفعل عليه .

ولعل الفراء كان يشير إلى الكوفيين في نصه السابق حيث يقول في الآية:"وقد قال بعضُ أهلِ النحو: معناه عليكم كتابَ الله" .

ومنه قول الشاعر:

يَا أيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا ∴ إنِّي رَأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا (٤).

---

(١) الإنصاف ١٨٨/١ شرح ابن يعيش ٢٨٨/١ تمهيد القواعد ٣٩٠٥/٨ المساعد ٦٥٧/٢ المقاصد الشافية ٥١٣/٥ .

(٢) شرح ابن يعيش ٢٨٨/١ شرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣ شرح ابن الناظم ٤٣٧ الارتشاف ٢٣١١/٥ تمهيد القواعد ٣٩٠٥/٨ المساعد ٦٥٧/٢ المقاصد الشافية ٥١٢/٥ .

(٣) ينظر في ذلك شرح الكافية للرضي ٨٩/٣ المساعد ٦٥٧/٢ .

(٤) من الرجز لرجل جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وقيل: لجارية من بني مازن، وتجده في: معاني الفراء ٢٦٠/١ أمالي ابن الشجري١٤٠/٣ الإنصاف١٨٧/١ شرح ابن يعيش٢٨٨/١ شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/٢ شرح الكافية للرضي٨٩/٣ مغني اللبيب٣٤٣/٦ تمهيد القواعد٣٩٠٥/٨ المقاصد الشافية٥١٣/٥ .

المائح: الرجل الذي ينزلُ إلى جوف البئر ليملأ الدلاء، وهذا يكون عند قلة الماء فيها. دونك: اسم فعل أمر بمعنى: خذ. واستدل به الكسائي على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه أخذاً بظاهر (دلوي دونكا) .

والتقدير فيه: دونك دلوي، فـ(دلوي) في موضع نصب بـ(دونك)، وقد تقدمت عليه فدلَّ على جوازه .

-**وأما القياسُ** فقالوا: إنَّ هذه الألفاظ نائبةٌ عن الفعل وقائمةٌ مقامه، فقولك: عليك زيداً، بمعنى: الزمْ زيداً، ولو ظهر الفعلُ لجاز تقديمُ معمولِهِ عليه فكنت تقول: زيداً الزم، فكذلك ما ناب عنه يجوز تقديم معموله عليه [١].

* وقد أجاب البصريون ومن وافقهم على أدلة الكوفيين :

-فإنَّ ما استشهدوا به من السماع لا يتعيَّنُ فيه ما قالوا، بل يجوز في الآية نصب (كتاب) على أن يكون مفعولاً مطلقاً مؤكداً لعامله، والتقدير: كَتَبَ اللهُ ذلك عليكم كتاباً، دلَّ على هذا العامل المحذوف ما تقدَّمَ من معنى الكلام، ذلك أنَّ قوله تعالى:(حُرِّمَتْ عليكم أمهاتكم....) الآية فيه دلالةٌ على أنَّ ذلك مكتوبٌ عليهم، فانتصبَ (كتاب الله) بهذا الفعل المحذوف الذي دلَّ عليه سياق الآية [٢].

-وأما قول الشاعر فمخرَّجٌ على وجوه[٣]:

أولها: أن يكون (دلوي) مبتدأً، و(دونك) ليس باسم فعل، وإنما هو ظرفٌ خبرٌ لـ(دلوي)، أي: دلوي قُدَّامَكَ فخُذها .

(١) الإنصاف ١٨٨/١ شرح ابن يعيش ٢٨٨/١ .

(٢) ينظر في ذلك الإنصاف ١٨٨/١ شرح ابن يعيش ٢٨٧/١ تمهيد القواعد ٣٩٠٦/٨ المساعد ٦٥٧/٢ المقاصد الشافية ٥١٣/٥ .

(٣) ينظر في ذلك: الإنصاف ١٩١/١ شرح ابن يعيش ٢٨٨/١ شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/٢ شرح الرضي ٨٩/٣ المقاصد الشافية ٥١٣/٥ خزانة الأدب ٢٠٢/٣ .

والثاني: أن يكون (دلوي) مفعولاً به لفعلٍ محذوفٍ، أي خُـذْ دلـوي، وتكون (دونك) إغراءً مستأنفاً، والمُغرَى به محذوفٌ دلَّ عليه (دلوي)، والتقدير: دونكه .

والثالث: أن يكون (دلوي) معمولاً لاسم فعلٍ محذوفٍ والتقدير: دونـك دلوي، دلَّ عليه (دونك) المذكور. وهذا الوجه قال به ابن مالك بناءً على رأيه في أنه يجوز إعمال اسم الفعل مضمراً [1].

-وأما قياسُها على الأفعال فقياسٌ مع الفارق؛ لأنَّ الفعل الذي قامت هذه الألفاظ مقامه متصرِّفٌ في نفسه فاستحقَّ أنْ يتصرَّفَ عملُه، أمَّا أسماء الأفعال فغيرُ متصرفةٍ في نفسها فينبغي ألاَّ يتصرَّفَ عملُها؛ وبناءً عليه لا يجوز تقديمُ معمولِها عليها .

ولا تخفى قوةُ مذهب البصريين والجمهور وموافقته للقياس الصـحيح؛ فإنَّ أسماء الأفعال لا تعملُ بحقِّ الأصالة، وإنما لنيابتها عن الفعلِ الذي تدلُّ على معناه وتقومُ مقامه، وقياسُ العاملِ بحقِّ الأصالة إذا لـم يكـن متصرِّفاً في نفسه ألاَّ يكون متصرفاً في معموله، فكيف إذا انضاف إلى عدم التصرُّف كونُه لم يعمل بحق الأصـالة (كمـا هنـا فـي أسـماء الأفعال) .

ومن جهةٍ أخرى فهي فرعٌ عن الفعل في العمل ، والفروع محطةٌ أبـداً عن درجةِ الأصول، فإعمالُها فيما تقدَّمَ تسويةٌ لها بين الأصل والفـرع وذلك لا يجوز ؛ من جهة أنَّ الذي يقوم مقام الشيء لو أُعْطِيَ حكمَ ذلك الشيء من كل وجه لكان إياه، وهذا فاسد [2].

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣ .

(٢) تمهيد القواعد ٣٩٠٥/٨- ٣٩٠٦ المقاصد الشافية ٤٩٦/٥ .

١٢- تقديمُ معمولِ فعل الشرط، أو الجوابِ على أداة الشرط.

من الجوازم ما يجزمُ فعلين، وهي أدواتُ الشرط، يُسمَّى الأولُ فعلَ الشرط والثاني جواباً وجزاءً. وهذه الأدوات لها الصدارةُ؛ فلا يجوز إلاَّ أنْ يأتي بها المتكلمُ أولاً مع فعل الشرط ثم يأتي بالجواب، وتكون معهما كلاماً مستأنفاً أو مبنياً على ذي خبرٍ أو نحوِه .

وانبنى على ذلك صورٌ يمتنع فيها التقديمُ على أداةِ الشرطِ، منها:

– أنه يمتنعُ تقديمُ معمولِ فعلِ الشرط على الأداة، فلا تقول: زيداً إنْ تضربْ أضربْ .

– كما يمتنعُ تقديمُ جوابِ الشرط عليها، فلا تقول: أقمْ إنْ تقمْ .

–ويمتنعُ كذلك تقديمُ معمولِ الجوابِ عليها، نحو:طعامَكَ إنْ تذهبْ نأكلْ .

هذا مذهبُ البصريين وجمهور النحويين. فقد ذكر المبردُ أنَّ" الجزاء لا يعملُ فيه ما قبله، كما لايعملُ هو فيما قبله، ألا ترى أنك لا تقول: زيداً إنْ يأتِ يكرمْكَ، ولا: زيداً متى تأتِ تجدْه " (١)

وقال ابنُ الناظم:" لـ(إنْ) الشرطية صدرُ الكلامِ، فلا يتقدمُ عليها ما بعدها، ولا يعملُ فيها ما قبلها، ولا تكون مع الشرطِ الجزاءِ إلاَّ كلاماً مستأنفاً أو مبنيًّا على ذي خبرٍ أو نحوه، كقولك: زيدٌ إنْ يقمْ يقمْ أخوه، وكذا جميعُ أسماء الشرط "(٢)

– ولذلك لو تقدم على أداة الشرط مفعولٌ في المعنى لفعلِ الشرطِ أو الجزاءِ وجب رفعُهُ بالابتداءِ، وشَغْلُ الفعلِ بضميرٍ مذكورٍ أو مقدَّر،

(١) المقتضب ٦٦/٢ .

(٢) تكملة شرح التسهيل ٨٦/٤ .

فتقول: زيدٌ إنْ تكرمْه يكرمْكَ، ولا يجوز نصب (زيد) على إضمار فعلٍ .

– وكذا لو تقدَّمَ على الأداةِ جملةٌ هي الجوابُ في المعنى فليست هي نفسُ الجوابِ عندهم، ولكنها دليلٌ عليه، والجوابُ محذوفٌ .

يقول ابن السراج:" فأمَّا قولهم: أجيئك إنْ جئتني، وآتك إنْ تأتني، فالذي عندنا أنَّ هذا الجواب محذوفٌ كفى عنه الفعلُ المتقدِّمُ..."(١)

وذكره أيضاً ابنُ جني فقال: "ولا يجوزُ تقديمُ الجوابِ على المُجَابِ شرطاً كان أو قَسَمَاً أو غيرهما....فأمَّا قولك: أقومُ إنْ قمتَ، فإنَّ قولك (أقوم) ليس جواباً للشرط، ولكنه دالٌّ على الجواب، أي: إنْ قمتَ قمتُ، ودلَّتْ(أقوم) على (قمتُ)...."(٢).

*لكن هذه المواضع التي امتنع فيها التقديمُ على رأي البصريين لم تكن محلَّ اتفاقٍ .

* فقد خالفهم الإمام الكسائي(٣) فأجاز تقديمَ معمول فعلِ الشرط على أداته، نحو: خيراً إنْ تفعلْ يُثبْكَ اللهُ.

وقد ضعَّفه ابنُ عقيل بأنه يفتقر إلى السماع فقال: "ويحتاجُ الجوازُ إلى سماع"(٤) .

---

(١) الأصول ١٨٧/٢ .

(٢) الخصائص ٣٨٧/٢–٣٨٨ .

(٣) ينظر في رأيه شرح التسهيل لابن مالك٨٦/٤ شرح الكافية الشافية ١٦٠١/٣ شرح الكافية للرضي ٩٨/٤ ارتشاف الضرب ١٨٧٨/٤ المساعد ١٦١/٣ تمهيد القواعد ٤٣٦٦/٩ المقاصد الشافية ١٢٢/٦ .

(٤) المساعد ١٦١/٣ .

* كما خالفهم الإمامان الكسائي والفراء[١] فأجازا تقديمَ معمولِ الجواب على أداة الشرط، نحو: طعامَكَ إنْ تذهبْ نأكلْ .

واستدلوا على ذلك بأنَّ حقَّ الجوابِ أنْ يكون مقدَّماً على أدوات الشرط، وأن يكون مرفوعاً، فقولك: إنْ تضربْ أضربْ، أصله: أضربُ إنْ تضربْ، لكنه لمَّا تأخَّرَ انجزم بالجوار لفعلِ الشرط .

قالوا: والدليلُ على أنَّ مرتبته التقديمُ قولُ الشاعر:

يا أقْرَعُ بن حَابِسٍ يا أَقْرَعُ ∴ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ .[٢]

رفع (تُصْرَعُ) لأنَّ التقدير: إنك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك، وإلاَّ لوجَبَ أن يكون مجزوماً.

وإذا ثبت هذا وأنه في تقدير التقديم لم يمتنع تقديمُ معمولِه على أداة الشرط؛ لأنَّ المعمولَ قد وقع في موقع عامله.[٣]

– ورُدَّ عليهم بعدم التسليم بأنَّ مرتبة الجزاء قبل الشرطِ، بل الأمرُ بالعكس؛ لأنَّ الشرطَ سببٌ في الجزاء، والجواءُ مُسَبَّبٌ عنه، ومُحَالٌ أن تكون مرتبةُ المسبَّبِ قبلَ السبب. وإذا ثبت أن مرتبة الجواب تكون بعد الشرط وجب أن يكون معمولُه كذلك.

وقد وصفَ ابنُ السراج هذا الرأي بأنه "مخالِفٌ لمعنى الكلام وما يجبُ له من ترتيب، وللاستعمال؛ وذلك أنَّ كلَّ شيءٍ يكون سبباً لشيءٍ أو علةً

(١) ينظر في رأيهما الأصول٢/١٨٧ شرح التسهيل لابن مالك٤/٨٦ شرح الكافية الشافية ٣/١٦٠٠ شرح الكافية للرضي ٤/٩٦ ارتشاف الضرب ٤/١٨٧٨ تمهيد القواعد ٩/٤٣٦٦ المقاصد الشافية ٦/١٢٢ .

(٢) من الرجز قيل: هو لجرير وقيل لعمرو بن بن خثارم، وتجده في الكتاب ٣/٦٧ المقتضب ٢/٧٢ الإنصاف ٢/٤٩٦ شرح الرضي ٤/٩٦ المقاصد الشافية ٦/١٢٣ الخزانة ٩/٤٩ .

(٣) الإنصاف ٢/٤٩٧ شرح الكافية للرضي ٤/٩٦ المقاصد الشافية ٦/١٢٢ .

له فينبغي أنْ تُقَدَّمَ فيع العلَّةُ على المعلول، فإذا قلتَ: إنْ تأتني أُعطكَ درهماً، فالإتيانُ سببٌ للعطيَّةِ، به يستوجبها، فينبغي أنْ يتقدَّم ...."[1].

-وأما قول الشاعر: (**إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ**) فأجيب عنه بأنَّ (تُصرَع) خبرٌ لـ(إنَّ) والنيةُ بها التقديمُ، لكنها أُخِّرت للضرورة، وجوابُ الشرط محذوفٌ يدلُّ عليه ما قبله، وما جاء لضرورة شعرٍ او قافيةٍ أو إقامةِ وزنٍ فلا حجةَ فيه.

فقد ذكر سيبويه أنك " لا تقولُ: آتيك إنْ تأتني، إلاَّ في شعرٍ؛ لأنك أخَّرتَ (إنْ) وما عملت فيه، ولم تجعلْ لـ(إنْ) جواباً ينجزمُ بما قبله " [2].

* وخالفهم أيضاً الكوفيون والمبرد وأبوزيد[3] في حالة إذا تقدَّمَ على أداة الشرط جملةٌ هي الجوابُ في المعنى، حيث يرون أنها هي الجواب .

الكوفيون على مذهبهم من القول بأنَّ موضعَ الجواب قبل الشرط، فهو عندهم جوابٌ جاء في موضعه .

والمبردُ وأبو زيد يريان أن المقصودَ حصل بالجواب المذكور،فلا حاجة إلى تقدير محذوف.

-فقد ذكر المبرد بعد أن أورد أمثلةً من نحو: آتيك إنْ أتيتني، وأزورك إنْ زرتني، وأنت ظالمٌ إنْ فعلتَ :" إنَّ حروف الجزاء لا يعملُ فيها ما

(١) الأصول ١٨٧/٢ وينظر أيضاً الإنصاف ٤٩٨/٢ شرح الكافية للرضي ٩٧/٤ المقاصد الشافية ١٢٣/٦.

(٢) الكتاب ٦٦/٣ وينظر أيضاً الأصول ١٨٧/٢ الإنصاف ٤٩٨/٢ شرح الكافية للرضي ٩٧/٤ الخزانة ٤٩/٩

(٣) ينظر في رأيهم الخصائص٣٨٨/٢ شرح التسهيل لابن مالك٨٦/٤ ارتشاف الضرب ١٨٧٩/٤ توضيح المقاصد ١٢٧٧/٤المساعد ١٦٣/٣ المقاصد الشافية ١٢١/٦ شرح الأشموني ٢٣/٤ .

قبلها؛ لأنَّ الجزاءَ منفصلٌ [أي له الصدارة] كالاستفهام، إلاَّ أنك لمَّا ذكرته سدَّ مسدَّ جواب الجزاء "(١)

قالوا: ومما يدل على أنَّ الجوابَ المتقدم هو نفسُ الجواب مجيئُه مقترناً بالفاء في قول الشاعر:

فَلَمْ أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا، وإنْ يَمُتْ .·. فَطَعْنَةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمِّرِ .(٢)

والتقدير: إنْ ينْجُ منها فلم أرْقِهِ، فقدم الجوابَ .

وردَّه ابنُ جني قائلاً:"وهذا عند كافَّةِ أصحابنا غيرُ جائز، والقياسُ له دافعٌ، وعنه حاجز"(٣)

فإنَّ حرفَ الشرط دالٌّ على معنىً في الشرطِ والجزاءِ، وهو الملازمةُ بينهما، فوجب تقديمُه عليهما كما وجبَ تقديمُ سائر حروف المعاني على ما فيه معناها (٤).

–وأما البيت فالاستدلالُ به غيرُ مسلَّم؛ لاحتمالِ أنْ تكون الفاءُ عاطفةً لما بعدها على شيءٍ تقدَّم قبلها، بل هو أولى؛لأنَّ تقديرَ معطوفٍ عليه خيرٌ من تقديم الجوابِ على الشرط وتصدير حرف العطف، ولو كان هو الجوابُ للزِمَ جزمُهُ، وأن يقترن بالفاءِ إذا كان مثلَ قوله تعالى:﴿قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾(٥)وقولك:أنت مُكرَمٌ إنْ أكرمتني.(٦)

---

(١) المقتضب ٦٦/٢ .

(٢) من الطويل وهو لزهير بن مسعود وتجده في الخصائص ٣٨٨/٢ النوادر لأبي زيد ٢٨٣ الإنصاف ٤٩٧/٢ شرح التسهيل لابن مالك٨٦/٢ المقاصد الشافية ١٢١/٦ .

(٣) الخصائص ٣٨٨/٢ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤ المقاصد الشافية ١٢١/٦ .

(٥) سورة الأعراف آية ٨٩ .

(٦) الخصائص ٣٨٨/٢ شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤ شرح الكافية للرضي ٩٨/٤ المقاصد الشافية ١٢٢/٦ .

الخاتمة.

الحمد لله حمداً يوافي نعمَه، ويكافئُ مزيدَه،وصلاةً وسلاماً دائمين على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلي آله وصحبه وسلم. وبعد...

فهذا ماوفقني الله تعالى إلي جمعه ودراسته من المسائل التي امتنع فيها تقديمُ أحدِ عناصر الجملة أومكملاتها، حيث يلزمُ موضعَه الذي يستحقه ومرتبتَه التي هو بها أولَى، وقد حاول البحث إلى جانب دراسة المسائل أن يستجلي الضوابط التي وضعها النحويون لذلك، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

١- **موانع تتعلق بالمعنى**: وأبرزها أمنُ اللبس، فإنَّ "دفع حصول اللبس" كان عاملاً هاماً في حفظ المراتب بين عناصر الجملة، حيث نجد النحويين يمنعون تقديم المفعول به على الفاعل إذا خيف التباسُ أحدهما بالآخر، وذلك إذا خفيت العلامة الإعرابية، ولم تُوجَد قرينة لفظية ولا معنوية يتبين بها أحدهما من الآخر .

فيقول ابن يعيش:"واعلمْ أنَّه يجوز تقديمُ المفعول على الفاعل، وعلى الفعل نفسه، نحو: ضربَ زيداً عمروٌ، وزيداً ضربَ عمروٌ، كلٌّ ذلك عربيٌّ جيد، وذلك إذا لم يلتبس؛ لأنَّ الإعرابَ يفصلُ بين الفاعل والمفعول، فإن لزمَ من ذلك لبْسٌ بأن يكون الإسمان مبنيين، أو لا يظهر فيهما الإعرابُ لاعتلال لاميهما، نحو: ضربَ هذا ذاك، وأكرمَ عيسى موسى، فحينئذٍ يلزمُ حفظ المرتبة؛ ليُعرَفَ الفاعلُ يتقدُّمه، والمفعولُ بتأخُّره "[1]

(١) شرح المفصل ٦٣/٧ .

– وأيضاً منعوا تقديم اللقب على الاسم أو الكنية إذا اجتمع معهما أو أحدهما . وعلَّل ابنُ مالك منعَ تقديمِهِ عليهما بـ" أنَّ اللقب– في الغالب– منقولٌ من اسمِ غير إنسان، كـ بطة، وقُفَّة، فلو قُدِّمَ لتوهَّمَ السامعُ أنَّ المرادَ مسماهُ الأصليّ، وذلك مأمونٌ بتأخيره، فلم يُعْدَلْ عنه ....."(١)

٢–موانع تتعلق بموقع الكلمة: وذلك بأن يكون بين بعض العناصر أو الكلمات ترتيباً خاصاً يختلُّ التركيبُ باختلاله، حيث تكون معاً كالشيءِ الواحد، أو تصيرُ بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، فيمتنعُ التقديم محافظةً على التركيب.

ومن ذلك ما ذكره ابنُ جني في قوله: "ولا يجوزُ تقديمُ الصلةِ ولا شيءٍ منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدَل على المبدَل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نَسَق على المعطوف عليه إلاَّ في الواو وحدها، وعلى قِلَّته أيضاً..... ولا يجوز تقديمُ المضافِ إليه على المضاف، ولا شيءٍ مما اتصل به، ولا يجوز تقديمُ الجوابِ على المُجَابِ شرطاً كان أو قَسَماً أو غيرهما "(٢)

٣–موانع تتعلق بالعمل: بمعنى أنَّ عملَ العاملِ في المعمول ينتفي حال تقديم المعمول. وقد وضع النحويون لذلك ضوابط تدور في مجملها حول ضعف العامل، ومن ذلك:

---

(١) شرح التسهيل ١٧٤/١ وينظر أيضاً التذييل والتكميل ٣١٦/٢ توضيح المقاصد ٣٩١/١ تمهيد القواعد ٦٠١/٢

(٢) الخصائص ٣٨٥/٢–٣٨٧ .

*<u>أن يكون العاملُ غيرَ متصرفٍ في نفسه:</u> فمن الضوابط التي وضعها النحويون أنَّ العاملَ إذا كان متصرفاً في نفسه تُصُرِّفَ في معموله، وإذا لم يكن متصرفاً في نفسه لم يتصرَّف في معموله.

فما لا يتصرف من العوامل لا يجوز في معمولاته من التقديم والتأخير ما يجوز في العوامل المتصرفة. ذكر ذلك المبرد في عبارةٍ جامعةٍ فقال:" وهذا قولٌ مغنٍ في جميع العربية، كلُّ ما كان متصرِّفاً عمِلَ في المقدَّم والمؤخَّر، وإنْ لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه؛ لأنه مُدْخَلٌ على غيره "(١)

-وبناءً على ذلك امتنع تقديم معمول الأفعال الجامدة عليها، فامتنع تقديم معمول (أفعل) التعجب، وليس، وعسى. فقد ذكر سيبويه في قولهم: ما أحسنَ عبدَالله:" ولا يجوزُ أنْ تُقَدِّمَ (عبد الله) وتؤخِّر(ما)، ولا تزيل شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه: ما يُحْسِنُ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا "(٢)

*<u> أن يكون العاملُ فرعاً عن غيره في العمل:</u> فإنه إذا كان فرعاً عن غيره انحطَّ درجةً عنه؛ إذ الفروعُ تقصر عن درجة الأصولِ .

- وبناءً على ذلك امتنع تقديمُ خبر (إنَّ) وأخواتها على اسمها- وهو غير ظرفٍ أو شبهه- فلا تقول: إنَّ قائمٌ زيداً؛ لأنها وإنْ جُعِلتْ بمنزلةِ الفعلِ إلاَّ أنها لا تضارعه في القوة .

- وامتنع تقديمُ معمولِ اسم الفعل عليه، فلا تقول: زيداً عليكَ .

- وامتنع تقديمُ معمول المصدر عليه، فلا يجوز: زيداً إكرامُ عمروٍ خيرٌ له، وأنت تريد: إكرامُ عمروٍ زيداً خيرٌ له .

---

(١) المقتضب ١٩٠/٤ .

(٢) الكتاب ٧٣/١ .

–وامتنع تقديمُ معمول الصفة المشبهة عليها، فلا تقول في: زيدٌ حسنٌ الوجهَ: زيدٌ الوجهَ حَسَنٌ .

*<u>أن يكون العاملُ معنوياً:</u> وهو كلُّ جامدٍ ضُمِّنَ معنى الفعل دون حروفه، كاسم الإشارة، وحرف التمني ليت، وحرف التشبيه كأنَّ، والظرف والجار والمجرور. فلا يتقدم معمولُها عليها، وعلة ذلك أنَّ الفعلَ المحضَ يضعُفُ عملُهُ بتقديم معموله عليه، فكان معنى الفعل فوقه في الضعف؛ فلا يعمل عند تقدُّم المفعول (١).

–ولذلك امتنع تقديمُ الحال على عاملها المعنوي، فلا تقول: قائماً في الدار زيدٌ، ولا: زيدٌ قائماً في الدار .

*<u>من الضوابط أيضاً: أن يكون العاملُ مما له الصدارة:</u> فإنه يمتنعُ تقديمُ معمولِه عليه؛ وقد قرَّر النحويون أنَّ حروف الصدر لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها، ولذلك لا يتقدم عليها ما كان في حيِّزها. ومن ذلك أدوات النفي، والاستفهام، والتأكيد، والشرط.

– وبناءً على ذلك امتنع تقديمُ الخبر على المبتدأ المقرون بلام الابتداء .

– وامتنع تقديمُ معمولي (إنَّ) الناسخة عليها .

–وامتنع تقديمُ خبر (لا) النافية للجنس عليها .

–وامتنع تقديمُ خبر (مازال) وأخواتها عليها .

–وامتنع تقديمُ معمول فعل الشرطأ أو الجواب على أداة الشرط .

٤– تبيَّن من خلال البحث أنَّ المعمولَ لا يقعُ إلاَّ حيث يجوز أن يقع عاملُه، فحيثما امتنع تقديمُ العامل امتنع تقديمُ معموله، أو ما يتعلق به .

–وبناءً على ذلك لمَّا امتنع تقديمُ الصلة على الموصول امتنع تقديم معمولِ الصلةِ أيضاً .

---

(١) المقتصد ٦٧٤/١ بتصرف يسير .

-ولمَّا امتنع تقديمُ خبر(ما) الحجازية على اسمها امتنع تقديمُ معمول الخبر أيضاً، فلا يجوز: ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ .

-ولمَّا امتنع تقديمُ المضافِ إليه على المضاف امتنع تقديم معمول المضاف إليه أيضاً، نحو: هذا الضيفَ يومُ إكرامِك.

- ولمَّا امتنع تقديمُ الشرط أو الجواب على أداة الشرط امتنع تقديمُ معمول الشرط ، زيداً إنْ تضربْ أضربْ، ومعمول الجواب، نحو: طعامَكَ إنْ تخرجْ نأكلْ .

* إلاَّ أنَّ هذا الأصل قد ينخرمُ نادراً، فيقع المعمولُ في موضعٍ لايكون لعامِلِه أن يقع فيه.

فقد ذكر أبو حيان" أنَّ المعمولَ قد يقعُ حيثُ لا يقع العاملُ، نحو: أمَّا زيداً فاضربْ، وعمراً لا تُهِنْ، وحقَّكَ لن أضيِّعَ "[1] ولا يلزمُ من تقديم معمول الفعل في هذه المواضع تقديمُ الفعلِ.

٥- تبيّن من خلال البحث أنَّ الظرف والجار والمجرور لايخضعان -نسبياً- لضوابط منع التقديم؛ إذ يتوسَّع فيهما ما لا يتوسَّع في غيرهما، ومن مظاهر ذلك وقوعهما في موضعٍ لا يكون لغيرهما، إذ نجدُ مواضعَ كثيرةٍ يمتنعُ فيها تقديمُ المعمول إلاَّ إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

- ومن ذلك أنهم حين منعوا تقديم خبر (ما) الحجازية أو معمولها على اسمها، أجازوا ذلك إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: ما في الدارِ رجلٌ، وما عندك زيدٌ مقيماً .

- وحين منعوا تقديم خبر(إنَّ) وأخواتها على اسمها استثنوا من ذلك أن يكون الخبرُ ظرفاً أو جارا ومجروراً ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾[1] .

(١) التذييل والتكميل ١٨١/٤ .

-وحين منعوا تقديم معمول خبر (كان) على اسمها أجازوا ذلك فيما إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: كان اليومَ زيدٌ مسافراً .

-وحين منعوا تقديم معمول المصدر عليه أجازوا ذلك إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ومنه قوله تعالى:﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾[٢] وقال تعالى ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[٣].

*إلاَّ انَّ هذا التوسع ليس على إطلاقه، بل يوقف فيه على السماع .

ففي الوقت الذي يجوز فيه تقديمُ خبر (إنَّ) على اسمها إذا كان ظرفاً أو شبهه منعوا تقديمَه عليها نفسِها، وعلَّل ابنُ أبي الربيع ذلك قائلاً:" لأنَّ (إنَّ) حرفُ صدرٍ، ولأنَّ الاتساع لا يُتَعَدَّى، وإنما يوقف فيه مع السماع "[٤]

-ومنعوا كذلك تقديم خبر (لا) النافية لجنس على اسمها ولو كان الخبرُ شبه جملة؛ لأنَّ (لا) لضعفها لا تعملُ إلاَّ فيما يليها .

هذه هي أهم النتائج التي وفقني الله إليها، وأسأله تعالى التوفيق والسداد، فإنْ أكن قد أصبت فمنه وحده التوفيق، وله الحمد والمنة، وإن تكن الأخرى فإني طامعٌ في أجر المجتهد المخطئ، والكمالُ لله وحده، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

=

(١) سورة المزمل من الآية ١٢ .

(٢) سورة النور آية ٢ .

(٣) سورة الصافات آية ١٢ .

(٤) البسيط ٧٧٦/٢ .

أهم المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/فخر صالح قداره، ط/ دار الجيل، بيروت،الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الأمالي الشجرية لابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحى، ط/مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى، ت د/ جودة مبروك محمد مبروك،راجعه د/ رمضان عبد التواب، ط/ مكتبة الخانجي، الأولى ٢٠٠٢م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ت د/ موسى بناي العليلي ط/ مطبعة العاني، بغداد.
- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسي ،ت/ عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوّض، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ت د/ عياد بن عيد الثبيتي، ط/ دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ه ١٩٨٦م.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، ت د/طه عبدالحميد طه، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ه ١٩٨٠م .
- التذييل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، ط/ دار القلم دمشق، الطبعة الأولى١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات، طبعة دار الكتاب العربى ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح . للشيخ / خالد بن عبد الله الأزهري ، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي وشركاه – القاهرة .
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزى، ط/ مطبعة الأمانة،الطبعة الأولى١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق د/ على محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط١ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- توجيه اللمع لابن الخباز تحقيق أ د/ فايز زكي دياب، ط/ دار السلام، القاهرة الطبعة الثانية ١٤٢٨ه٢٠٠٧م

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د/عبد الرحمن على سليمان،ط/دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- الجنى الداني في حروف المعاني . للحسن بن قاسم المرادى تحقيق د / فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، ت د/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جنى تحقيق د/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٧١هـ ١٩٥٢م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم لفضيلة الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط/ دار الحديث، القاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، ط/ دار القلم، دمشق،الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمود بن الجميل ،ط/ مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- شرح التسهيل لابن مالك ت د/ محمد بدوي المختون ، د/ عبد الرحمن السيد ط/ دار هجر القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، الشرح الكبير، تحقيق د/ صاحب أبى جناح، بغداد ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

- شرح الجمل لابن خروف الإشبيلي، ت د/ سلوى محمد عمر عرب، ط/ جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ ٢٠٠٩م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د / يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩ه٢٠٠٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش، ت د/ اميل بديع يعقوب، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- العلل في النحو للورَّاق، تحقيق/ مها مازن المبارك، ط/ دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط/ مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الثالثة١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمود الطناحي، ط/ مكتبة الخانجي الطبعة الأولى ١٤٠٨ه١٩٨٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د/غازي مختار، و د/عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق الطبعة الأولى١٤١٦هـ١٩٩٥م.

- مجالس ثعلب شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط/ دار المعارف.
- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/محمد كامل بركات، منشورات جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة سنة ١٩٨٠م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/فائز فارس، ط/المطبعة العصرية، ١٤٠٠هـ١٩٧٩م.
- معاني القرآن للفرّاء ت د/ محمد علي النجار ، د/أحمد يوسف نجاتي ط/دار الكتب المصرية.
- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت ١٤٢١ه٢٠٠٠م .
- المغني لابن فلاح اليمني، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى ت/ عبد الرزاق السعدي ١٩٨٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القري، مكة المكرمة،الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح . لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ،منشورات وزارة الثقافة والإعلان العراقية ،دار الرشيد ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.
- نتائج الفكر للسهيلي.تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض ط/دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ه١٩٩٢م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق/ رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق/ أحمد شمس الدين، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	١٦٧
المبحث الأول: امتناعُ التقديم لغرضٍ معنوي .	١٧٠
١- تقديمُ غير الأخصِّ من الضمائر في الاتصال.	١٧٠
٢- تقديمُ اللقب على الاسم والكنية .	١٧٥
٣- تقديم الخبر على المبتدأ في بعض صوره .	١٧٧
٤- تقديمُ المفعولِ به على الفاعلِ في بعضِ أحواله.	١٧٩
٥- تقديمُ الحالِ على صاحبِه المجرور بحرفٍ غير زائدٍ .	١٨١
المبحث الثاني: امتناعُ التقديم محافظةً على التركيب .	١٨٩
١- تقديمُ الصلةِ أو شيءٍ منها على الموصول .	١٨٩
٢ــ تقديمُ خبر(مادام) عليها .	١٩٣
٣- تقديمُ خبر (لا) النافية للجنس على اسمها .	١٩٥
٤- تقديمُ المفعول معه على عاملِهِ أو مصاحبِهِ .	١٩٧
٥- تقديمُ الحالِ على صاحبه في بعض صوره .	٢٠١
٦- تقديمُ المضافِ إليه أو ما يتعلق به على المضاف.	٢٠٣
٧- تقديمُ (مِن) التفضيلية ومجرورها على (أفعل).	٢٠٥
٨- تقديمُ التابع على متبوعه .	٢٠٧
المبحث الثالث: امتناعُ التقديم لأمرٍ يرتبطُ بالعامل .	٢٠٩
١ــ تقديمُ معمولِ خبر (كان) غير الظرف وشبهه على اسم (كان).	٢٠٩
٢ــ تقديم خير (ليس) عليها .	٢١٦
٣ــ تقديمُ خبر (مازال) وأخواتها عليها .	٢٢٠

الموضوع	الصفحة
٤. تقديمُ خبر (ما) الحجازية أو معموله على اسمها .	٢٢٤
٥. تقديمُ خبر (إنَّ) وأخواتها على اسمها .	٢٢٨
٦- تقديمُ الحالِ على عاملِها في بعض صوره .	٢٣٠
٧- تقديمُ التمييز على عاملِهِ.	٢٣٥
٨- تقديمُ معمولِ المصدرِ عليه .	٢٤٠
٩- تقديمُ معمولِ فعل التعجب .	٢٤٣
١٠ــ تقديم معمول الصفة المشبَّهة عليها .	٢٤٤
١١- تقديمُ معمولِ اسم الفعلِ عليه .	٢٤٧
١٢- تقديمُ معمولِ فعل الشرط، أو الجوابِ على أداة الشرط.	٢٥٢
الخاتمة.	٢٥٧
أهم المصادر والمراجع.	٢٦٣
فهرس الموضوعات.	٢٦٩